

سنوات النفط في السودان

رحلة البحث عن الشرعية والإستقرار الإقتصادي

السر سيد أحمد



تقديم / د.منصور خالد

2013



- مؤلف هذا الكتاب باحث وَقاف متمهل لا يورد واقعة الا ويتبعها بدليل ، ولا يصدر حكماً الا ويُلحقه باثبات .احترام الكاتب لعقل قارئه خلة عرفتها عن السر سيد أحمد منذ عقود من الزمان خلون طالعت فيها ما كان يسجله في مجلة سوداناو التي كانت تصدر باللغة الانجليزية في الخرطوم في سبعينات القرن الماضي ، وفي صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في العقود التي تلت ، ثم من بعد في مقالاته الراتبة في صحف الخرطوم .باختياره لموضوع النفط ، تناول الكاتب مادة شديدة الالتهاب ، ولهيب النفط لا يتوقف عند احتراقه لتوليد الحرارة ، بل يمتد ليشمل حتى السياسة والاقتصاد والبيئة في الدول الساعية لاكتشاف مصادره ومن ثَم استغلاله ، ومن تلك الدول السودان .

- في هذا الكتاب إضاءات كاشفة على دَور السياسة في البحث عن النفط في السودان في سنى الحرب والسلم ، وسعى جاداً للإجابة على اسئلة ملحة مثل كيف تم استغلال عائد النفط السوداني؟ وماهو الدور الذي لعبته الحرب في تنشيط البحث عنه لا كمصدر اضافي للثروة والبناء ، بل في المقام الأول كوقود يُذكي نيران الحرب؟ وماهي انعكاسات انتاج النفط على علاقات السودان الخارجية ؟ وماهو أثر صناعته على البيئة الطبيعية ؟

د.منصور خالد



2013

الخرطوم. العمارات شارع ٤١ من محمد نجيب ت : ٠١٢٢١٠٢٠٧٦
Email : eliasfann@hotmail.com



سنوات النفط في السودان

رحلة البحث عن الشرعية والأستقرار الأقتصـــــادي

●●

السر سيد أحمد

سنوات النفط في السودان

رحلة البحث عن الشرعية والأستقرار الأقتصادي

السر سيد أحمد

●●

الناشر

دار مدارك للنشر

●●

تصميم الغلاف

الياس فتح الرحمن

●●

صورة الغلاف

عصام عبد الحفيظ

●●

●●

الطبعة الأولي

٢٠١٣

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٥٧٣٢

سنوات النفط في السودان

رحلة البحث عن الشرعية
والإستقرار الأقتصادي

●●

السر سيد أحمد



2013

المحتـــويـــات

شكر وعرفان

●●

لم يكن ممكنا انجاز هذا الكتاب شكلا ومحتوى لولا أسهام الكثيرين ممن لم يبخلوا بوقتهم وجهدهم ومعلوماتهم وملاحظاتهم التي بذلوها دون مَنّ عونا للمؤلف. ولهؤلاء خالص عرفاني وشكري.

والى جانب من وردت أسماءهم بصفتهم مصادر لبعض المعلومات، وآخرين آثروا عدم الأعلان عن أنفسهم، أشعر بتقدير خاص للمغفور له بأذن الله المهندس حسن محمد علي التوم، الأمين العام الأسبق لوزارة الطاقة والتعدين والشكر لأخية أبراهيم وأبنه محجوب على تفضلهم بالسماح لي بالأطلاع على الأوراق الخاصة للمهندس حسن كان قد وعدني بذلك قبل وفاته.

والشكر موصول للأستاذ حمد النيل عبد القادر نائب الأمين العام السابق للوزارة، الذي يعتبر في تقديري ذاكرة حية لقطاع النفط السوداني بسبب معاصرته لمختلف تطوراته خلال أكثر من أربعة عقود من الزمان.ولكل من الدكتور عبدالرحمن عثمان، الذي تولى الأشراف على تأسيس أول كونسورتيوم في صناعة النفط السودانية وأزهري عبدالله مدير الأستكشاف والأنتاج السابق عظيم أمتناني. وللصديق أمين سيد أحمد حسن، الذي ظل بعلاقاته وأمكانياته في تأكيد المعلومات من مظانها الأساسية مصدرا لا غنى عنه.

وللمصور الفنان عصام عبدالحفيظ على تكرمه بتوفير الصورة الخاصة بالغلاف، ولعبد الرازق عيسى من قسم التصوير في وزارة البترول وحسن وداعة من وزارة الأعلام كثير عرفاني للعون الذي قدموه لي للحصول على الصور المصاحبة.

وللناشر الأستاذ الياس فتح الرحمن، وفريقه الموهوب، عظيم تقديري لصبره ومهنيته في التعامل مع متغيرات سوق النشر السوداني حتى الوصول الى نتيجة مرضية للمؤلف، آملا أن تكون كذلك للقارىء.

وتبقى أسرتي واسطة العقد بين من أدين لهم بالشكر والأمتنان، فلولا تشجيعها المستمر وتهيئتها لي للجو الملائم وتحملها وتفهمها لدواعي أنقطاعي عنها أحيانا كثيرة لما تيسر لي أكمال الكتاب.

وفي الختام لابد من الأقرار أن أي خطأ أو تقصير يتحمل مسؤوليته الكاتب وحده.

السر سيد أحمد

الخرطوم في فبراير ٢٠١٣

مقدمة

●●

د / منصور خالد

مؤلف هذا الكتاب باحث وَقاف متمهل لا يورد واقعة الا ويتبعها بدليل ، ولا يصدر حكماً الا ويُلحقه باثبات . ومن الكُتاب كُثر لا يبلغون بالكتابة أو القول الغاية المرجوة منهما لانهم يتفلتون الامور ويستعجلون الأحكام . أشد وبالاً من ذلك ان اولئك الكتاب لا يحترمون عقول قرائهم ، والكاتب الذي لا يحترم عقل قارئه قلما يحترم نفسه . احترام الكاتب لعقل قارئه خلة عرفتها عن السر سيد أحمد منذ عقود من الزمان خلون طالعت فيها ما كان يسجله في مجلة سوداناو التي كانت تصدر باللغة الانجليزية في الخرطوم في سبعينات القرن الماضي ، وفي صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في العقود التي تلت ، ثم من بعد في مقالاته الراتبة في صحف الخرطوم .

باختياره لموضوع النفط ، تناول الكاتب مادة شديدة الالتهاب ، ولهيب النفط لا يتوقف عند احتراقه لتوليد الحرارة ، بل يمتد ليشمل حتى السياسة والاقتصاد والبيئة في الدول الساعية لاكتشاف مصادره ومن ثم استغلاله ، ومن تلك الدول السودان . بدأ البحث في السودان عن النفط –أو ما يسميه البعض الذهب الأسود – بصورة جادة منذ منتصف سبعينات القرن الماضي . هدف الدولة من السعي الى اكتشاف النفط واستغلاله يومذاك كان أولاً ، سد حاجة السودان من تلك المادة التي لا غنى عنها لتحقيق الرفاهية النسبية للمواطنين، ولتسيير دولاب العمل في دولة عصرية ؛ وثانياً وضع حد للاستنزاف المرهق للخزينة العامة من جراء استيراد سلعة النفط . ولكن ، قبل هذا وذاك ، كان الهدف الأهم من انتاج النفط هو توفير عائد من بيعه يعين على انماء وتطوير مصدر الثروة الحقيقي غير الناضب الا وهو الزراعة . فالسودان بلد حباها الله بالغيث المدرار ، والماء الوافر الجاري ، والتربة الخصبة ، والشمس المشرقة أبدا . ولطالما خشى الراشدون من اهله في الحضر ، تماما كفالحي أرضه في الريف ، ان يقود انشغال حاكميهم بالنفط دون غيره من الموارد الى ان تصبح أرضهم كتلك التي وصفها العقاد في ملحمته «ترجمة شيطان» :

أرضهُم انجبُ من ابنائها

وحصاد الزرع فيها دائم

لاينام الظلُ في ارجائها

وهم ظلٌ عليها قائم

نعم ، نجابة الأرض ، أولاً وأخيراً ، بنجابة ابنائها ، رغم ذلك ظل موضوع النفط في السودان ، كما في بلاد أخرى ، يثير سؤلاً بليداً هو : هل النفط نعمة أو نقمة ؟ مصدر البلادة في السؤال هو أن النفط - مثل أي ثروة طبيعية أخرى - لا يكون نعمة أو نقمة الا بسبب حسن أو سوء استغلال أهله له : هل يوجهونه لارباء ثرواتهم التي لا تنضب ، أم يتعاملون معه كثروة ريعية معاملةً اتفق الاقتصاديون على انها لا محالة قائدة الى ما يسميه اولئك الاقتصاديون بالداء الهولندي ؟ وهل يستغلونه على الوجه الذي يحافظ على البيئة الطبيعية لا الى تدميرها والقضاء على التنوع البيولوجي فيها ؟ وان كان الحديث عن الاقتصاد الريعي قد تواتر مع تدفق الدولارات البترولية في دول الشرق الأوسط منذ ثمانينات القرن الماضي والاعتماد عليها في كل شئ على نحو مبدد للثروة ، الا أن التعبير صار يطلق على بعض دول العالم الثالث ، خاصة الدول الافريقية التي اخذت تعتمد في اقتصادها اعتماداً كاملاً على ما في باطن الأرض من ركاز . ومما يدلل به اولئك الاقتصاديون على الخيبة الاقتصادية لدول الاوبك أن ليس من بين تلك التي تسيطر على ٥ في المائة من تجارة النفط في العالم دولة واحدة ارتقت الى مستوى العشرين دولة الاوائل في الاقتصاد العالمي ، بل من بلغ حجم دخلها السنوي دخل هولندا التي ضُرب المثل بدائها الاقتصادي . في ذات الوقت استطاعت دولة غير نفطية ان تقفز الى المرتبة السابعة عشر في العالم في المجال الاقتصادي عندما حباها الله بقيادات تدرك اولويات الحكم، وتلكم هي تركيا .

ورغم ان الكاتب لم يذهب الى هذه الموضوعات بصورة مباشرة الا انه القى اضاءات كاشفة على دَور السياسة في البحث عن النفط في السودان في سنى الحرب والسلم ، وسعى جاداً للاجابة على اسئلة ملحة مثل كيف تم استغلال عائد النفط السوداني؟ وماهو الدور الذي لعبته الحرب في تنشيط البحث عنه لا كمصدر اضافي للثروة والبناء ، بل في المقام الأول كوقود يُذكي نيران الحرب؟ وماهي انعكاسات انتاج النفط على علاقات السودان الخارجية ؟ وماهو أثر صناعته على البيئة الطبيعية ؟

لا جدال في أن النفط كان مفاعلاً رئيساً في علاقات السودان الموحد بالعالم الخارجي، شرقاً وغرباً ، كما اصبح كذلك عندما تفرق اهل السودان شَذَرَا مَذَرَا واختلفت مذاهبهم بعد انفصال شطريه الشمالي والجنوبي. اثر النفط على البيئة الطبيعية جانب من جوانب صناعة النفط لا يحفل الباحثون كثيراً بأمره، ولهذا أحسن المؤلف بتناوله، خاصة وموضوع النفط والبيئة كان واحداً من الموضوعات التي احتلت ، بعد نقاش طويل قاده جون قرنق خلال المفاوضات، مكاناً بارزاً في اتفاقية السلام الشامل. وفي هذا، نصت الفقرة الثالثة من بروتوكول اقتسام الثروة على أن استغلال النفط لن يحقق تنمية مستدامة الا ان تم استغلاله كمصدر طبيعي غير متجدد وفق :

(أ) المصلحة القومية والصالح العام .

(ب) مصلحة الولايات / الأقاليم المتأثرة .

(ج) مصالح السكان المحليين في المناطق المتأثرة .

(د) السياسات القومية للبيئة وأسس المحافظة على التنوع الحيوي ومبادئ حماية التراث الثقافي .

لم يجاف الكاتب الصدق عندما قال ان ذلك الموضوع هو من بين الموضوعات العديدة التي لم تلق ما تستحقه من اهتمام من طرفي الاتفاقية عند انفاذها. ويقيني ان من توابع رحيل جون قرنق عن الساحة السياسية أن بطل الحرب لم يحيا ليخوض معارك السلام .

ثَمة موضوع أورده الكاتب في الفصل الرابع من كتابه حَرِيٌّ باسقاط الضوء عليه، الا وهو الاشارة الى تسلم رئيس الحركة الراحل لأموال من حكومة السودان قبل بداية الفترة الانتقالية « دون أن يعلم بها أحد» . يفيد أن نضيف لذلك القول أن هذه الأموال تمثل في حقيقتها نصيب الجنوب من عائد النفط في الفترة قبل الانتقالية (٦ أشهر ما بين يناير ويوليو) حسب النسبة التي أقرتها الاتفاقية واصطلح الطرفان عليها. الهدف من تلك الأموال كان هو تمكين الحركة الشعبية من اعداد نفسها للحكم بما يتضمن ذلك من اعداد للكوادر الادارية ، والانتقال بالجيش الشعبي من جيش تحرير الى جيش دولة، واعادة تنظيم الحركة نفسها الى حركة تعمل في ظل نظام تعددي . فتلك الأموال، إذن ، لم تكن هبة من أحد بل كانت حقاً مشروعاً لأحد طرفي الاتفاقية ثم تضمينه جهاراً نهاراً في الاتفاقية . لهذا، قد يكون في القول بأن احداً غير قرنق لم يكن يعلم بامر تلك الاموال ايحاء غير منصف، لاسيما ان علمنا ان

تدبير استلام تلك الأموال قد اوكل للجنة يرأسها من جانب الحكومة يحيى حسين ، ومن جانب الحركة باقان اموم ونيهال دينق ، أو ان علمنا أن مجلساً يضم قرابة الثلاثين عضوا (المكتب السياسي للحركة) ظل يتداول في وجوه انفاقها بوجه دوري .

نختم بالقول ان كتاب « سنوات النفط في السودان « سفر بذل فيه كاتبه جهداً كبيراً من البحث والاستقصاء ، لاسيما وهو موضوع شغل – وما زال يشغل – الناس في السودان . هذا موضوع أوغل في الكتابة عنه في الصحف السيارة كثير من الكتاب دون علم أو هدى من كتاب منير فأصابوا الناس بجهالة واستغرقوا أنفسهم في بحوث ومقالات لا غناء عندهم فيها.

الفصل الأول

●●

مرحلة شيفرون

«إذا وجد بترول في السودان، فسأقوم شخصيا بشربه»

أحد المحاضرين في الجيولوجيا، جامعة الخرطوم

معلقاً على بدء شركة شفرون عمليات التنقيب عن النفط

كانت مجرد صدفة أسهمت في وضع الإطار السياسي الملائم لدخول شركة نفطية ضخمة بحجم شيفرون إلى السودان.

في مطلع سبعينيات القرن الماضي، وفي ١٩٧٣ تحديداوصل الدكتور منصور خالد وزير الخارجية السودانية آنذاك إلى واشنطون في زيارة خاصة. اتصل منصور بجورج بوش انطلاقا من معرفة سابقة بينهما حيث عملا من قبل مندوبين لبلديهما في الأمم المتحدة. كان بوش وقتها رئيسا للجنة الوطنية للحزب الجمهوري وله صلاته السياسية وفوق ذلك خلفيته النفطية بسبب عمله السابق في ذلك المجال في تكساس. تداولا في الشأن السوداني وكان اتفاق أديس أبابا الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى لا يزال طريا ومنعشا الآمال في حدوث استقرار سياسي وتقدم اقتصادي في البلاد.

سأل منصور مضيفه إذا كان بإمكانه أن يعاون في تشجيع بعض الشركات النفطية مثل ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا أن تقوم بنشاط استكشافي عن النفط في منطقة البحر الأحمر. رد بوش بسؤالين: لماذ هذه الشركة ولماذا منطقة البحر الأحمر تحديدا؟ ثم رد على نفسه بالقول ان المعلومات المتوفرة عبر تقنية الاستشعار على البعد تشير إلى إمكانيات جيدة لاحتمالات وجود النفط في جنوب وجنوب شرق السودان، كما أن شركة مثل شيفرون يمكن أن تكون أكثر فائدة في هذا الجانب.[1]

في الجزء الآخر من الكرة الأرضية وفي كينيا تحديدا، كان بعض العاملين في شيفرون ينكبون على تطوير ملاحظات أبداها الجيولوجي جون ميللر الذي لفت نظره ومن واقع دراسته لبعض صور الاستشعار من على البعد في مكتبه في سان فرانسيسكو احتمال وجود خط أخدودي ينطلق من جنوب السودان إلى كينيا[2] حتى ذلك الوقت لم يكن هناك اهتمام جدي بالاستكشافات النفطية في السودان. وكل العلاقة الرسمية بالنفط كانت تتلخص في الترخيص بالاستيراد للمنتجات المكررة من قبل بعض الشركات مثل جلاتلي هانكي.

١- مقابلة مع الدكتور منصور خالد، مستشار رئيس الحركة الشعبية، في الخرطوم، ٩ أبريل ٢٠١١.

2- Hatley. Allen G (ed.) Oil Finders: A Collection of Stories About Exploration. Centex Press. 1995. p.158

أسعار النفط وقتها كانت معقولة والاستهلاك المحلي يمكن أدارته بسهولة. والسوق كما يطلق عليه كان سوق بائعين. فالشركات الأجنبية المعروفة في مجال توزيع المنتجات النفطية مثل شل، وسوكوني فاكوم (موبيل) فيما بعد، كالتكس وتوتال وأجيب كانت كلها تعمل في السودان. وفي العام ١٩٦٤ حدث تطور عندما تم تأسيس مصفاة بورتسودان بواسطة شركة شل، حيث يتم استيراد النفط الخام من إيران، ويجري تكريره وتوزيعه على المستهلكين وفق سعر ثابت تحدده الحكومة. وتم فتح حساب خاص لتقديم الدعم للشركات لأنها تبيع بسعر مدعوم.

وفي واقع الأمر فإنّ أول قانون له صلة بالنفط يعود إلى الفترة الأستعمارية حيث صدر قانون في العام ١٩٣١ لتحديد كيفية ترحيل البترول وتخزينه. وبعد عامين من حصول السودان على أستقلاله صدر قانون تنمية الموارد البترولية الذي جعل من أي أكتشافات ملكا للدولة، وحدد ان الشركات الأجنبية يمكنها العمل تحت مظلة هذا القانون إذا كانت مسجلة في السودان، وأن أي ترخيص للاستكشاف يغطي مساحة ٨٠٠ كيلومتر مربعا ويكون ساري المفعول لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لعامين آخرين، مع عدم تحديد لعدد التراخيص التي يمكن منحها.[٣] على ان أول شركة عملت في التنقيب عن النفط في السودان كانت أجيب الأيطالية، وربما يكون لخطوة الشركة، وهي فرع من شركة أيني الأم، صلة بالبرنامج الطموح لرئيسها أنريكو ماتي الذي كان يسعى وفق استراتيجية متكاملة لتأمين احتياجات أيطاليا من النفط. كما حصلت كل من شركتي شل والأمريكية العامة للاستكشاف على ترخيصين للعمل في شمال غرب السودان بالنسبة لشل وساحل البحر الأحمر للشركة الثانية وذلك في سبتمبر ١٩٥٩.[٤]

حصلت أجيب على منطقة امتياز تمتد على مساحة ٨٥٠٠ كلم مربعا ما بين اليابسة ومناطق أخرى مغمورة في البحر الأحمر وذلك وفق الاعتقاد أن تلك المنطقة تملك حظا أفضل ليكتشف فيها نفط بسبب قربها من الخليج حيث الاحتياطيات النفطية الضخمة. تم التوقيع على الاتفاقية، التي ستكون سارية المفعول لفترة أربعة أعوام قابلة للتمديد عامين آخرين، في الخرطوم في ٢٠ أغسطس ١٩٥٩، وفق قسمة تعطي ٧٥ في المائة من الأرباح للحكومة. وبموجبها تقوم الشركة بأستثمار مبلغ خمسة ملايين جنيه سوداني في المشروع، كما سيتم

3- "Details of the Sudanese Oil Law". Middle East Economic Survey (MEES). Vol. 2. No. 43. Beirut. September 4. 1959.

4- "Shell and US Company Granted Exploration Rights in Sudan". MEES. Vol. 2. No. 45. Beirut. September 18. 1959.

تأسيس شركة باسم أجيب لتوزيع المنتجات البترولية في البلاد[٥]. وربما لهذا راجت بعض الأشاعات ان هدف الشركة الحقيقي كان للحصول على تصديق لأنشاء شبكة من محطات الوقود بين بورتسودان والخرطوم.[٦] ووجدت وكالة الأنباء الأيطالية «موندار» في الاتفاقية مناسبة للتعليق والتركيز على أن مبدأ قسمة الأرباح وأعطاء حكومة السودان نسبة ٧٥ في المائة واحتفاظ الشركة ببقية ٢٥ في المائة يشكل خطوة أخرى على طريق لمراجعة التقليد الذي سائدا بين الشركات أن تكون الأرباح مناصفة بينها وبين الحكومات ٥٠ في المائة لكل[٧] ظلت أجيب عاملة في التنقيب على أمتداد الأعوام ١٩٥٩-١٩٦٦ وتمكنت خلال هذه الفترة من حفر ستة آبار على عمق ٥٠،٥٨٤ قدما، لكن الذي خرجت به بعض الشواهد الخاصة بالغاز الطبيعي.

شكّلت الحرب العربية الأسرائيلية في العام ١٩٧٣ معلما بارزا في سعي السودان وجهوده في التنقيب عن النفط ابتداءا من الحقائق الجديدة التي فرضت نفسها على الصناعة النفطية بمنتجيها ومستهلكيها ومن بينهم السودان. فسعر برميل النفط تضاعف حوالي أربع مرات، والشركات الأجنبية التي كانت توفر أمدادات البلاد من المنتجات المكررة وجدت أنها غير قادرة على الاستمرار في تحمل هذا العبء بسبب شح العرض من ناحية وأرتفاع الأسعار من ناحية ثانية واهتمام الشركات بدولها وأسواقها الرئيسية الأخرى أكثر من تأمين أحتياجات السودان من ناحية ثالثة. على ان أهم تطور تمثل في أن الشركات النفطية الكبرى بدأت في البحث عن الأحتياطيات النفطية في مناطق جديدة خارج دائرة الدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك). وكان نصيب السودان أن طرقت بابه شركة شيفرون أستنادا إلى الملاحظات الأولية التي أبداها جون ميللر، أحد جيولوجييها، وعززتها الصلات الديبلوماسية الطيبة بين السودان والولايات المتحدة وقتها وأسهم فيها الرئيس الأسبق جورج بوش وذلك في إطار بحث الشركة عن النفط في شرق أفريقيا. وفي مارس من العام ١٩٧٤ وصل بيل شابمان، مدير مكتب شيفرون في نيروبي إلى الخرطوم حيث أمضى فترة ستة أيام وصفها فيما بعد بالمثمرة كونه تمكن من الالتقاء بالعديد من المسؤولين في قطاع التعدين، حيث حصل على نسخ من القوانين والقرارات الأدارية التي تنظم العمل في هذا القطاع، كما تمكن من الأطلاع على المعلومات

5- "ENI Sings 75 - 25 Oil Exploration Agreement with the Sudan". MEES. Vol. 2. No.42. Beirut. August 28. 1959.

٦- ٦. قيل أن أحد النواب طرح استفسارا حول ما يجري مطالبا الحكومة بكشف الحقائق، وفي تلاعب بالكلمات المتشابهة قائلا: «أجب يا محجوب» أشارة الى محمد أحمد محجوب، رئيس الوزراء وشركة «أجب». مقابلة مع سليمان خليل، المستشار القانوني الأسبق لوزارة الطاقة والتعدين في الخرطوم في ١٢ يوليو ٢٠٠٦.

7- "Mondar Comments on ENI's New Deal with the Sudan". MEES. Vol. 2. No. 46. Beirut. September 25. 1959.

الفنية المضمنة في التقرير النهائي لشركة أجيب بعد تخليها عن منطقة الأمتياز التي كانت تعمل فيها. هذا بالإضافة إلى تقرير آخر تناول بصورة جزئية المجال الجيولوجي في إطار مسح أشمل عن المياه الجوفية قامت به منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو). وتم أرسال كل هذه التقارير إلى مكتب شيفرون في سان فرانسيسكو لتقييمها والتعليق عليها. ومع ان تقرير المختصين لم يقطع بشكل جازم بوجود صخور رسوبية،إلاانه أعطى اشارات أيجابية عديدة ان مثل هذه الصخور يمكن أن تكون موجودة في السودان. والصخور الرسوبية هي التي تحتوي عادة على المكامن النفطية.[٨] ومن المفارقات اللافتة للنظر ان شابمان في تقريره الذي رفعه إلى رئاسة الشركة بعد عودته من الخرطوم انه قال: «العلاقات بين الولايات المتحدة والسودان جيدة. . . والأستثمارات الأجنبية، خاصة الأمريكية،ستكون في أمان في السودان أكثر من العديد من الدول الأفريقية والعربية.»[٩]

بعد شهر من عودة شابمان من السودان أتصلت شيفرون بشركة ستاندارد أويل (سوكال) عارضة عليها ان تعمل الشركتان سويا في امتيازين واحد منهما على مساحة ٣١ ألف كلم مربع على ساحل البحر الأحمر في المنطقة التي كانت تعمل فيها الشركة البريطانية بول آند كولنز والثاني في مساحة كبيرة في داخل البلاد تبلغ ٥١٦ ألف كلم مربع وخلص العرض إلى ان منطقتي الأمتياز المقترحتين يتمتعان باحتمالات كبيرة لوجود النفط فيهما، وانه بالنظر إلى الشروط الملائمة التي تضعها الحكومة للعمل وتحسن المناخ السياسي في المنطقة، فإنّ شيفرون تعتقد أن برنامجا جريئا للحصول على أمتيازات للعمل في التنقيب كما هو موضح فيما طرحته يمكن أن يكون مجزيا. لم يستغرق الأمر من سوكال أكثر من ثلاثة أيام لترد بالموافقة على الأقتراح وطارحة خطوطا عريضة لتقديم عرض رسمي إلى حكومة السودان، وهو ما حدث فعلا.

تطورت الأمور بسرعة، وبسبب سوء الأتصالات من السودان اضطر شابمان إلى السفر إلى أديس أبابا بعد بضعة أيام للتفاكر مع رئاسة شيفرون هاتفيا نسبة لأن هناك احتمالا كبيرا أن تحصل الشركة على المربعين الذين ترغب فيهما وفي وقت قصير نسبيا خاصة ذلك الذي في الداخل. ولاحظ شابمان ان الحكومة فوجئت بالحجم والمساحة الكبيرة التي طلبتها شيفرون لمربع الداخل، لكنه لاحظ أيضا انه في غياب منافسة على العمل في الداخل فإنّ الحكومة يمكن أن تكون ميالة إلى أعطاء شيفرون ما تريد، لكن مع برنامج متسارع للتخلي عن بعض الأجزاء من مساحة المربع كأن يتم التخلي عن ٢٥ في المائة من المساحة

8- Hatley. Oil Finders. p. 162.

٩- المصدر السابق نفسه، صفحة ١٦١.

بعد عامين و٢٥ في المائة أخرى في نهاية فترة أربع سنوات. وأضاف انه لتطمين المفاوضين الحكوميين فإنّ شيفرون ستترك الباب مفتوحا للمشاركة من شركات أخرى مثل تكساكو أو غيرها.[١٠] وفي النهاية تم طرح العرض رسميا على الحكومة في الأسبوع الأول من مايو متضمنا فيما يخص مربع الداخل إنفاق مليون دولار في العام الأول على الأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية ومبلغ مليوني دولار في الفترة التي تلي من عامين إلى ستة أعوام. ويمضي العرض للقول انه يكون لشيفرون الحق في التخلي عن كل المساحة في نهاية العام الثاني إذا لم تجد نتائج مشجعة، لكن إذا قررت الاستمرار فإنّها ستتخلى عن ٢٥ في المائة من المساحة وقتها والتخلي عن ١٢,٥ في المائة من الأمتياز كل عام من السنة الرابعة حتى السادسة. وقال شابمان ان الحكومة لم تخف سعادتها برغبة الشركات الأمريكية وتفاوضها للدخول في اتفاق للتنقيب عن البترول في السودان بدليل صدور ثلاثة بيانات صحفية أعلنت خلالها وجود مفاوضات مع وزارة الصناعة والتعدين وسوكال.

أستمرت المفاوضات وفي أقل من شهرين طلبت الوزارة من شيفرون تقديم طلب رسمي لنصف مساحة المربع المقترح في الداخل، وذلك بسبب ظهور شركة أسو التي قدمت عرضا يغطي نفس المربع تقريبا. قررت شيفرون تبني أستراتيجية تقوم على الأصرار على الحصول على كامل المربع كما أقترحتها في عرضها الأول، حتى لو تطلب الأمر الاتفاق على شريك للعمل معها، وذلك بدلا من الحصول على نصف المساحة منفردة. كما أصرت على أن تعطى الفرصة الأولى للنظر والتفاوض حول المربع المقترح وذلك بسبب عملية الترويج التي قامت بها مصاحبة لفكرة العمل في داخل البلاد التي كانت شيفرون أول من طرحها. ووضعا لكل هذه الاعتبارات في البال، فإنّ العرض الجديد الذي قدمته شيفرون بعد شهرين وفي نهاية يوليو رفع البونص المالي المصاحب للتوقيع على الاتفاق ثلاثة أضعاف إلى ثلاثة ملايين دولار، كما تمت مضاعفة برنامج المسح وتسريع برنامج التخلي. وبعد مرور سبعة أسابيع وفي الثاني عشر من سبتمبر أرسلت الحكومة تلكسا قالت فيه ان الطلب الذي تقدمت به شيفرون بخصوص ٦٤٥ رخصة تنقيب تمت الموافقة عليه «من حيث المبدأ» وان الشركة مدعوة للدخول في مفاوضات تفصيلية للتوصل إلى اتفاقية نهائية.[١١] وهو ما يشيء برغبة الحكومة في التعجيل بأطلاق برنامج الاستكشاف والتسريع فيه. ولممارسة شيء من الضغوط ألمحت الحكومة إلى أن هناك شركات أخرى على استعداد للدخول ببرنامج أكثر نشاطا فيما يتعلق بالحفر. وفي النهاية عبرت

١٠- المصدر السابق نفسه، صفحة ١٦٦

١١- المصدر السابق نفسه، صفحة ١٦٨.

شيفرون عن رغبتها في زيادة حجم إنفاقها المالي وأنها يمكن أن تبدأ في الحفر بعد مرور فترة ٣٦ شهرا. وهكذا تم التوصل إلى اتفاق، لكن بما ان الإجراءات تتطلب وجود سبع نسخ للتوقيع عليها من كل طلب يتم تقديمه والموافقة عليه، فإنّ حجم الوثائق المطلوبة لإبرام الاتفاقية بلغ في نهاية الأمر ٤٥٠ كيلوجراما تم أرسالها بالجو من سان فرانسيسكو إلى الخرطوم حيث تم التوقيع النهائي في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٧٤، أي بعد ٢١ شهرا بالضبط من ملاحظة ميللر عن الخط الأخدودي الذي يمتد من جنوب السودان إلى كينيا.[١٢]

في هذه الفترة توصلت القيادة الأدارية العليا لشركة شيفرون إلى ضرورة القيام بزيارة إلى البلد الذي ستقوم فيه بعملية استكشاف وتنقيب ضخمة عن البترول بعد أن تم تأمين الأمتياز. قام وفد بقيادة سويد نيلسون رئيس شيفرون للعمليات الخارجية ومعه جيم بروكس والان مارتيني بزيارة إلى كل من مصر والسودان حيث التقوا بالرئيس جعفر النميري وكبار المسؤولين الذين استقبلوهم بحماس، «على ان مشكلتنا الأولى كانت في كيفية التجاوب مع رغبة مضيفينا العارمة في معرفة متى يمكن استخراج النفط وأفهامهم اننا بحاجة إلى فترة ستة إلى ثمانية شهور لنتأكد من وجود النفط في المقام الأول.»[١٣]

قام الوفد كذلك بزيارة إلى جوبا مقر الحكومة الأقليمية، حيث التقى برئيس المجلس التنفيذي العالي أبيل ألير وأعضاء من حكومته، وبدا انهم ليس لديهم معلومات عن الاتفاقية التي وقعتها الشركة مع الحكومة ووجدوا في زيارة وفد شيفرون فرصة لطرح الكثير من الأسئلة. ولاحظ مارتيني، « ان الحرب بين الطرفين ربما تكون أنتهت بسبب الأرهاق أكثر منها بسبب الاتفاق على حسم أي من القضايا مصدر النزاع.» وفي آخر المطاف غادر الوفد عائدا بالجو محلقا لفترة أربع ساعات فوق الأرض التي يوجد فيها الأمتياز وذلك لتكوين فكرة عن نوع التحديات التي ستواجه الشركة عندما تبدأ العمل. توصل جيولوجيو الشركة في سان فرانسيسكو إلى انه أصبح بحوزتهم فرصة عظيمة للقيام ببرنامج استكشافي نموذجي بصورة كلاسيكية لم تحدث من قبل.[١٤] فالتقليد السائد أن أي نشاط جيولوجي يكون في العادة أما مواصلة لنشاط سابق، أو مراجعة لما تم من قبل أو ملء لفجوات المعلومات وغيرها الناجمة عن أنشطة سابقة. ولهذا فبالحجم الضخم والكبير لمنطقة الأمتياز الجديدة في وسط غرب وجنوب السودان، وعدم وجود أي نشاط تنقيبي أو معلومات جيولوجية سابقة في تلك المنطقة، جعل من أمتياز السودان هذا فرصة ذهبية وتحديا

١٢- المصدر السابق نفسه، صفحة ١٦٩

١٣- المصدر السابق نفسه.

١٤- المصدر السابق نفسه، صفحة ١٧٢.

لجيولوجيي الشركة أن يعملوا عليه للحصول على أجابات محددة حول أسئلة محددة والأشارة إلى إذا كان هناك حوض رسوبي أم لا وموقعه وعمقه وكيفية التعامل معه من خلال المسح الجوي.

أول خطوة تم انجازها القيام أستئجار شركة «هنتنج الجيوفيزيائية» للقيام بالمهمة، وبعد أستكمال مهمتها خلص تقرير الشركة إلى وجود حوضين: الأول وهو الأكبر ويوجد في الشمال الغربي ويدعى حوض المجلد، ويمتد على مساحة تبلغ ٢٥٠ في ٧٠٠كيلومترا وتوجد به شواهد على وجود حوالي سبعة آلاف متر من الصخور الرسوبية. أما الثاني فيدعى حوض ملوط ويغطي مساحة ١٣٠ في ٥٠٠ كيلومترا وقد يشتمل على أكثر من أربعة آلاف متر من الصخور الرسوبية. وعززت هذه المعلومات من قناعة شيفرون انها تسير في الطريق الصحيح وهو ما يبرر بالتالي الإنفاق والجهد المبذولين.

نتيجة لهذا الوضع أصبحت الخطوة التالية المطلوبة أستكمال رخصة التنقيب، وهي العقد المرضي بصورة عامة للطرفين. فالحكومة تتخذ موقفا رسميا غير مرحب بأي تغيير في قانون البترول الصادر في العام ١٩٧٢، وهو ما لم يكن ملائما للشركة اذ وجدت انه يمكن أن ينتهي بها الأمر إلى الوقوع في فخ الأزدواج الضريبي نسبة لأن القانون يعطي الشركات العاملة ترخيصا ومحاسبتها بالعوائد الجليلة والأرباح.[١٥]من ناحية ثانية فإنّ شيفرون كانت مترددة لأن المفاوضات ستشمل شركات أخرى عاملة في البحر الأحمر، الأمر الذي سيجعلها مفاوضات طويلة ومعقدة. وبالفعل كانت النظرة إلى المسودة الأولى انها «غير صالحة» وقررت النظر في خيار آخر. ولتجنب القانون، تم أقتراح الدخول في اتفاقية للاستكشاف وقسمة الإنتاج مثل النوع المستخدم في مصر وأندونيسيا، وكل المطلوب من رئيس الجمهورية أن يقوم بتفويض وزير الصناعة للتباحث حول اتفاقية من هذا النوع. كان وزير الصناعة والثروة المعدنية وقتها بدرالدين سليمان، وهو محام في الأساس وقام بمراجعة لأوضاع الاتفاقيات السائدة في الصناعة النفطية وسعى إلى أدخال تعديل على القانون أجازه مجلس الشعب ويسمح بموجبه لوزير الصناعة بتفويض من رئيس الجمهورية عقد اتفاقيات دون التقيد بأنظمة تعدين البترول. أعدت مسودة الاتفاقية على هذا الأساس، وطلب بدر الدين من النميري تفويضه للتوقيع عليها وفقا لقانون البترول لسنة ١٩٧٢ (تعديل ١٩٧٥) وتحدد يوم الجمعة الثاني عشر من أكتوبر ١٩٧٢ للتوقيع عقب صلاة الجمعة. أبلغ النميري بدر الدين انه غير مرتاح إلى عبارة

١٥- مقابلة المستشار القانوني سليمان خليل السابقة.

«أقتسام الإنتاج» ويخشى ان تعطي معنى بتساوي الأنصبة بين الشركاء، علما ان الاتفاقية تعطي السودان نصيبا أكبر. وطلب النميري وقتها من وزير الدولة فيرئاسة الجمهورية فيصل محمد عبدالرحمن الأتصال بالدكتور عبدالله الطيب، العالم المعروف في اللغة العربية، والأستفهام منه عن الكلمة المناسبة للدلالة على أنصبة غير متساوية للشركاء. وبعد ساعة من الزمان عاد فيصل قائلا ان الدكتور عبدالله الطيب يقترح كلمة «قسمة» لأنها أبلغ في الدلالة على الأنصبة الغير متساوية مستشهدا بالآية الكريمة: «وإذا حضر القسمة أولي القربى واليتامى والمساكين فأرزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا.» الآية الثامنة، سورة النساء. والقسمة في الآية الكريمة تشير إلى قسمة الميراث بين الوارثين وأنصبتهم فيها غير متساوية شرعا. ومن ثم تم تعديل الاسم إلى اتفاقية الاستكشاف وقسمة الإنتاج وتوقيعها على هذا الأساس.[١٦]

مع بدء العمل قررت شيفرون أعطاء أولوية للجزء الشمالي من حوض المجلد لتركيز عملياتها فيه. ومنذ يناير ١٩٧٦ أصبحت المنطقة جنوب غرب بابنوسة المسرح الذي شهد أول عمليات المسح الزلزالي في الجزء الغربي من منطقة الأمتياز، وتحول النشاط بعد ذلك إلى المجلد التي أصبحت لاحقا ومع بابنوسة مركز الأنطلاق لعمليات الحفر. وفي وقت مبكر من نفس العام تم احضار أول حفارة كانت تعمل في مدغشقر وكينيا وقامت بحفر أول بئر في أكتوبر ١٩٧٧ وهي «البركة رقم -١» على بعد ٦٠ كيلومترا جنوب المجلد، ولم يستخرج منها شيء ، لكن المعلومات الفنية كانت مشجعة إلى درجة كافية مما يشير إلى احتمال كبير بوجود مكامن نفطية فيما إذا تم الحفر إلى عمق أكثر، أو تم تجريب موقع آخر.

البئر الثانية كانت «الوحدة رقم-١»، وتقع على بعد ٢٣٠ كلم جنوب شرق بئر «البركة رقم-١»، حيث تم الحفر على عمق ٤٤١٥ مترا ووجدت شواهد نفطية قليلة في شكل استخلاص لنحو ثمانية براميل من النفط الشمعي، لكن التقييم النهائي وصف بئر «الوحدة رقم-١» انها جافة. لكن ذلك لم يثبط من عزيمة العاملين، الذين أبدوا تصميما على مواصلة العمل حتى في فصل الخريف، ولهذا تم احضار حفارة ثانية لتسريع برنامج الحفر بتشغيل الحفارتين متزامنتين في نفس الوقت. وتم حفر البئر الثالثة، التي أطلق عليها اسم «بانق» وتعني بلهجة الدينكا «الحظ الطيب»، على بعد ٦٠ كلم جنوب بانتيو، لكن لم يكن لها من اسمها نصيب واعتبرت بئرا جافة لا توجد بها شواهد من النفط أو الغاز.

١٦- مقابلة مع بدرالدين سليمان، وزير الصناعة الأسبق في الخرطوم، ٢٣ أكتوبر ٢٠١١.

أدت هذه النتائج المخيبة إلى زيادة الضغوط على الفريق العامل والمشرفين عليهم من شركتي شيفرون وسوكال ودفعتهما إلى التركيز على الجزء الشمالي في منطقة غرب المجلد. وكان الوضع العام وقتها وجود حفارتين عاملتين في برنامج نشط للحفر، وفريقين للمسح الزلزالي وفريقين لقياس الجاذبية إضافة إلى معسكر ضخم للأنشاءات وأسطول جوي مكون من طائرتين توين أوتر، أربعة هيلوكبترات وست طائرات من نوع دي-سي-٣ وذلك لضمان أن يكون في أي وقت طائرتين في الجو. ونتيجة لهذا فإنّ الموازنة الأساسية والأولية التي وضعت للألتزام بإنفاق في حدود ١٥ مليون دولار من قبل شيفرون تضاعفت بحوالي ستة أضعاف إلى قرابة ٩٠ مليونا من الدولارات.(١٧)

أدى هذا الوضع إلى دفع شيفرون للموازنة بين خيارين: الرغبة في الأستفادة القصوى جيولوجيا من فرصة القيام ببرنامج استكشافي نموذجي وفي نفس الوقت كيفية السيطرة على الإنفاق المتصاعد. على ان الضغوط تراجعت قليلا في مارس ١٩٧٩ عندما تم أكتشاف بعض الشواهد النفطية المشجعة في بئر «أبوجابرة رقم-١»، التي تقع على بعد ٥٠ كلم غرب المجلد. وقال الدكتور شريف التهامي، الذي أصبح وزيرا للطاقة والتعدين في أغسطس ١٩٧٨ بعد المصالحة مع الجبهة الوطنية، أن مدير شيفرون في السودان جيم باين أقترب منه قائلا: «أريد أن أهمس في أذنك ان الشواهد التي وجدناها في أبو جابرة تبدو مشجعة».(١٨) وبعد يومين من الحفر وعلى عمق ٤١٩٠ مترا، تدفق النفط بطاقة ٥٧٥ برميلا بأنسياب ذاتي في اليوم في الحادي والعشرين من يوليو ١٩٧٩. ذهب شريف التهامي إلى النميري ليخبره قائلا ان أبوجابرة بها أكتشاف نفطي تجاري، ورد النميري: «ياخي دا شيىء غير معقول». ثم حضر جيم باين حاملا زجاجة بها عينة من النفط الذي تدفق من بئر أبوجابرة. تناولها النميري، سحب ورقة بيضاء ثم أخرج قلمه وغمسه في الزجاجة التي تحتوي على العينة وكتب على الورقة «بترول السودان»، وطلب من شيفرون أن تصدر بيانا صحافيا بالأكتشاف(١٩)

في الشهر التالي، أغسطس، تم حفر بئر أخرى هي «تبلدي رقم-١»، وتقع على بعد ٢٠ كلم شمال أبوجابرة، حيث وجدت بها شواهد نفطية وتدفق النفط بمعدل ١٣٥ برميلا، لكن تم هجرها.(٢٠) أهمية هذه الأكتشافات، رغم تواضعها وانها لا ترقى إلى وصفها انها تجارية، انها وفرت الدعم المعنوي للاستمرار في

17- Hatley. Oil Finders. p. 183.

١٨- _مقابلة مع الدكتور شريف التهامي في أم درمان بتاريخ ٢ يوليو ٢٠٠٦.

١٩- المصدر السابق نفسه.

See also:"Chevron Makes Modest Discovery". MEES. Vol. 22. July 23. 1979.

20- Hatley. Oil Finders. p. 184.

برنامج الاستكشاف. وقال التهامي:» أنا شخصيا وكسياسي أفتكرت ان البلد ستمشي في الخط الصحيح، وستكون هناك أبعادا سياسية واجتماعية.»[٢١] وقرب نهاية العام وقبل بداية موسم الجفاف في ديسمبر عقد اجتماع روتيني بين فريقين من شيفرون وسوكال لمراجعة وضع برنامج العمل بصورة عامة ومناقشة برنامج الحفر وتحريك أحد الحفارات جنوبا، أعترض أحد مسؤولي سوكال ب (لا) كبيرة قائلا بضرورة أبقاء الحفارات شمالا حيث احتمالات النفط أكبر، وأنفجر قائلا: « لقد تعبنا من حفر آبار تنتهي جافة وأبقاء الحفارات عاطلة لعدة شهورحتى ينتهي موسم الخريف.» وأعطى هذا التراشق مؤشرا قويا على حجم الأحباط الذي بدأ ينتشر في قيادة الشركتين بسبب النتائج المخيبة للآمال في برنامج العمل في السودان حتى ذلك الوقت.[٢٢] انفضّ المجتمعون للذهاب إلى الغذاء، وعندما عادوا كانت النفوس قد هدأت قليلا وأقترحت شيفرون حلا وسطا تقوم بموجبه بتركيز نشاطها على منطقة واحدة معينة فيها بئر جافة لكنها تحتوي على بعض الشواهد البترولية بسبب حفر سابق على عمق ٢٢٨٦ مترا، وإذا لم تنجح هذه العملية، فإنّ الحفارة ستتجه شمالا.

بدأ الحفر في البئر التي أطلق عليها «الوحدة رقم-٢» في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٧٩، وفي منتصف الشهر التالي بدأت البشائر تهل على عمق ١٨٠٠ مترا. تمت مواصلة الحفر حتى عمق ٢٦٩٢ مترا حيث تم العثور عثر على طبقة من الحجارة الرملية مشبعة بالنفط، وهذا ما شجع الأدارة على المضي قدما والحفر إلى أعماق أكبر حتى يمكن إجراء اختبار واحد على الأقل قبل بدء موسم الأمطار. وفي التاسع عشر من فبراير ١٩٨٠ تم إجراء الاختيار في عمق يتراوح بين ٢٣٩٣-٢٤٠٤ مترا، حيث تدفق النفط بمعدل ٢٩٣٩ برميلا في اليوم.[٢٣] وعندما وصلت الأخبار إلى جيم باين، كان معه يوسف سليمان مدير مصلحة الجيولوجيا والدكتور عمر الشيخ مدير المؤسسة العامة للنفط التي أنشأت حديثا. تم تعميق الحفر في بئر «الوحدة رقم-٢» حتى ٣٩٩٨ مترا، لكن لم يوجد شيء اضافي ذي قيمة. وتمت إضافة سبع مقاطع على أعماق تتراوح بين ١٨٠٠-٢٥٣٠ مترا وتدفق النفط من بعضها بمعدل ١٧٠٠-٢٦٠٠ برميلا في اليوم. وأصبح أكتشاف «الوحدة» تتويجا لمسيرة استمرت سبع سنوات وأكدت على وجود أحتياطي نفطي في السودان في حدود بضعة ملايين من البراميل.[٢٤]

٢١- المقابلة السابقة مع شريف التهامي.

22- Hatley. Oil Finders. p. 187.

23- Hatley. Oil Finders. p. 188.

٢٤- المصدر السابق نفسه.

من ناحية أخرى فإنّ التغيير الذي شهدته سوق النفط العالمية عقب الحرب العربية الأسرائيلي في العام ١٩٧٣ وما تبعها من تطورات سياسية واقتصادية فرض على الحكومة التعامل المباشر مع الملف النفطي بهدف تأمين الأمدادات بعد أن كان ذلك الأمر متروكا للشركات. وأصبحت مهمة الحكومة الأتصال بالدول المنتجة لتوفير الأمدادات تاركة للشركات مسؤولية شحن الخام وتكريره وتوزيعه في السوق المحلية.

حصلت الحكومة على أول قرض لشراء النفط من إيران بمبلغ ٦٠ مليون دولار وذلك في العام ١٩٧٤، على أن يتم سداده عبر ست دفعيات وبعد فترة سماح مقدارها أربع سنوات. عملية السداد لم تسر بصورة طيبة وبالتالي لم يعد من الممكن معاودة الكرة مع طهران للمزيد من الأمدادات، وهو ما دفع الخرطوم للطرق على الباب العراقي.

هذه الخطوة أدت إلى دفع الحكومة إلى الأنغماس بصورة مباشرة في العملية النفطية. فالعراق وافق على تقديم قرض للسودان بمبلغ ٦٥ مليون دولار وبفائدة ٢ في المائة، لكنه اشترط إبعاد الشركات الأجنبية عن عملية الاستيراد وذلك لأنه كان يخوض في ذلك الوقت معركة التأميم ضد الشركات الأجنبية العاملة في الصناعة النفطية العراقية ولم يرد أن يفتح لها نافذة لتعود بها مرة أخرى للساحة العراقية. ونصح العراقيون الوفد السوداني أن يقيم له مؤسسة حكومية تكون مسؤولة عن عملية استيراد البترول وشحنه وتكريره.[٢٥]

تكرر نفس سيناريو إيران مع العراق حيث فشل السودان في الوفاء بتسديد القرض الذي حصل بموجبه على النفط، وكان أن تحول إلى البنك الإسلامي للتنمية الذي تأسس حديثا وتوجد رئاسته في جدة. قدم البنك ستة قروض بمبلغ أجمالي وصل إلى ٨٦ مليون دولار، مما مكن السودان من تغطية معظم احتياجاته، لكن تكررت مشكلة عدم التسديد مرة أخرى، مما أدى إلى التحول إلى المملكة العربية السعودية التي أصبحت المصدر الرئيس للأمدادات النفطية خاصة بين عامي ١٩٧٧-١٩٨٣ من خلال برنامج لدعم المدفوعات ضخت فيه مبالغ وصلت إلى ١٠٠ مليون دولار.[٢٦] ويمكن النظر إلى هذه الفترة بصورة عامة، على أساس انها تميزت بأمرين: عدم القدرة على توفير أمدادات نفطية بصورة منتظمة وذلك في الوقت الذي شهد فيه الاستهلاك نموا كبيرا،حيث زاد معدل استهلاك الغاز بنسبة ١٨٣ في المائة وبنزين السيارات بنسبة ١٢١ في

٢٥- مقابلة مع حمد النيل عبدالقادر نائب الأمين العام لوزارة الطاقة والتعدين، الخرطوم في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٦.

٢٦- المصدر السابق نفسه.

المائة والجازولين بنسبة ٩٨ في المائة.[٢٧] على ان عقد الثمانينات شهد شحا حادا في العملات الأجنبية لدرجة أن بنك السودان فشل في فتح خطابات أعتماد حتى يمكن استيراد النفط.

مع نضوب العون الأجنبي في هذا الجانب أصبح الخيار الوحيد المتاح اللجوء إلى البنوك المحلية لتجميع بعض العملات الأجنبية نتيجة للصادرات الزراعية التقليدية من قطن وصمغ عربي وحبوب زيتية وغيرها واستغلال عائد مبيعاتها في تمويل استيراد النفط، لكن بسبب الفجوة الزمنية بين الحصول على عائدات الصادر واحتياجات الاستيراد أصبحت هناك مشكلة أمدادات مستمرة وبصورة مزمنة. ولهذا لم يستفد السودان من تراجع أسعار النفط في السوق العالمية إلى نحو ١٠ دولارات للبرميل وذلك بسبب شح العملات الصعبة ولأعتماده على التمويل القصير الأمد والسماسرة، وهما الأعلى كلفة حتى في التمويل التجاري العادي. فاقم من الوضع ان كلا من الولايات المتحدة والسعودية، ويعتبران الداعمين الأساسيين للنظام في السودان وقتها، أصرا في مطلع العام ١٩٨٥ على أن يقوم النميري بإجراء إصلاحات اقتصادية تشمل فيما تشمل خفض الجنيه السوداني وتقليص الإنفاق الحكومي وإنهاء النظام الفاسد والمكلف لاستيراد النفط والا خاطر بفقدان دعم اقتصادي مالي في حدود ٤٢٠ مليون دولار.[٢٨]

بالاكتشافات النفطية في بئري «الوحدة رقم- ١» و «الوحدة رقم-٢» وما تبعها في آبار أخرى مثل «طلح» و «هجليج» ثم حقل الوحدة قال شريف التهامي: «نحن الآن على ثقة ان السودان في طريقه ليصبح دولة منتجة.»[٢٩] وأدى هذا الوضع إلى تطورين أحدهما داخلي حيث تم فصل المهام الخاصة بميدان العمليات النهائية وجعلها ادارة وضعت تحت اشراف عبدالفتاح محمد صالح، بينما جعلت ادارة العمليات الأمامية والتطوير تحت اشراف الدكتور عمر الشيخ وعلم الهدى محمد الحسن.[٣٠] أما التطور الثاني فيتعلق بتغيير اللهجة مع شيفرون خاصة بين عامي ١٩٨٢/١٩٨٣ بسبب الضغوط السياسية المحلية الناجمة عن الشح في توفر المواد البترولية حيث بدأت الحكومة تتحدث عن ضرورة انشاء صناعة نفطية محلية تلبي حاجات الاستهلاك الداخلية أساسا من النفط الذي تم اكتشافه. وأضاف التهامي «في أحد الأيام زارني جون كيللر رئيس شركة

٢٧- أستهلاك المواد البترولية في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩، أدارة المعلومات، وزارة الطاقة والتعدين.

28- Steve Mufson. "U.S.. Saudis Pressure Sudan On Economy. But Efforts Risks Weakening Nimeiri's Rule". The Wall Street Journal. London. February 21. 1985.

٢٩- المقابلة السابقة مع شريف التهامي. كانت القناعة السائدة وسط الجيولوجيين ان السودان لا توجد فيه صخور رسوبية لدرجة ان أحد محاضري جامعة الخرطوم قال انه اذا أكتشف نفط في السودان فسوف يقوم بشربه.

٣٠- المصدر السابق نفسه.

شيفرون في منزلي بالأمتداد، وذكرت له فكرة أنشاء مصفاة صغيرة يمكن أن تساعد سياسيا على مواجهة وضع الأمدادات الحرج.»

«لم يرد كيللر مباشرة على اقتراحي لكن يبدو انه حظي لديه بالقبول من ناحية مبدئية، مشيرا إلى أمكانية النظر في إقامة برج تكرير صغير بطاقة خمسة آلاف برميل يوميا رغم انهم يودون التركيز على مشروعهم الأساسي في الحفر والاستكشاف، لكنهم في كل الأحوال يحتاجون إلى قرار بخصوص الموقع.» (٣١) وبدأ التفكير الجدي في استغلال البترول المنتج لمقابلة الاستهلاك الداخلي بعد اكتشاف حقل الوحدة، خاصة وتتالي الاكتشافات تجاوز الخطط الموضوعة لاستغلاله. وفكرة برج التكرير الصغير طغت عليها هذه الاكتشافات وأصبح الحديث عن مصفاة أكبر بطاقة ٢٥ ألف برميل يوميا تقام في كوستي بكلفة ٢٠٠ مليون .دولار ٣٢

شهد منتصف العام ١٩٨٢ حدوث تحول رئيسي في مسيرة صناعة النفط السودانية اذ اتجه الحديث إلى انشاء خط ناقل للتصدير يبدأ بطاقة ٥٠ ألف برميل يوميا ترتفع إلى ١٠٠ ألفا فيما بعد. (٣٣) على ان شيفرون بدأت تدرك مدى حاجة السودان السياسية والاقتصادية لمشروع النفط، ولهذا أسقطت مشروع مصفاة كوستي خاصة بعد أعتراض الساسة الجنوبيين، وحصلت كذلك على بعض التغييرات المهمة التي ضمنتها في اتفاقية قسمة الإنتاج في الثاني عشر من يناير ١٩٨٣. (٣٤) وتتضمن التعديلات أدخال الحكومة شريكا في مشروع خط الأنابيب، بينما الاتفاقية الأساسية تجعل المسؤولية من نصيب شيفرون وحدها. الشركة كذلك حصلت على حق تمديد الفترة التي ينبغي عليها التخلي عن مساحات من أرض الأمتياز. ووفقا للاتفاقية القديمة ينبغي على الشركة الاحتفاظ فقط بما يعادل نسبة ١٠ في المائة من مساحة الأمتياز الأصلية التي حصلت عليها في ١٩٧٥، لكن وفقا للتعديل فإنّ عملية التخلي في مناطق محددة ستتم مرة كل عامين ابتداءا من ١٩٩١ ولتنتهي بعد ست سنوات بالحفاظ على ٢٠ في المائة من مساحة الأمتياز إضافة إلى الحقول المنتجة التي ستصبح في معية الشركة. (٣٥) في هذا الوقت أتضح ان موقع المصفاة المقترحة أصبح مشكلة سياسية مع الجنوب. فرغم ان وزارةالطاقة ساندت الخيار الأولي

٣١- المصدر السابق نفسه.

32- "Sudan Plans Construction of Joint Refinery with Chevron". MEES. Vol. 24. No. 10. December 22. 1980.

٣٣- في مقابلة مع الرئيس عمر البشير مع قناة النيل الازرق في ١٠ مارس ٢٠١٠ قال انه يقرأ كتابا عن التدمير الأقتصادي للدول النامية عبر أغراقها بالديون، ثم السيطرة على مواردها الطبيعية لتسديد هذه الديون. وأضاف ان نفس الشيء حدث مع السودان الذي عانى من الديون وتم اعطاء شيفرون حق أستغلال كل انتاج النفط السوداني للتصدير.

٣٤- من الأوراق الخاصة للمهندس حسن محمد علي التوم، الأمين العام الأسبق لوزارة الطاقة والتعدين.

٣٥- المصدر السابق نفسه.

لشيفرون باختيار كوستي بسبب توسطها البلاد ومرور الطرق البرية والنهرية بها،الآن الحكومة الأقليمية في جوبا رأت ان الاختيار غير منطقي. وأوضح أبيل ألير الذي كان رئيسا للمجلس التنفيذي العالي، أي حكومة الجنوب، ان الحكومة المركزية كانت على قناعة أن أي اكتشافات بترولية في الجنوب يمكن أن تقوي من النزعات الانفصالية، ولذا أجتهدت في القيام ببعض الخطوات لإبعاد الجنوب عن أي نشاط نفطي ابتداءا من إقامة معسكر شيفرون في جنوب كردفان بدلا من أعالي النيل بدعوى ضمان أمن العاملين، كما ان وزارة الطاقة كانت عندما تعلن عن أي اكتشافات جديدة تنسبها إلى الشمال مثل القول انها تقع على بعد كذا كيلومتر جنوب الخرطوم مثلا. وفي هذا الإطار جاء الحديث عن إقامة مصفاة في كوستي حيث سينقل النفط الخام عبر خط أنابيب يمتد على مسافة ٤٠٠ كيلومترا ليتم تكريره وينقل مرة ثانية بالسكة الحديد والنهر النهري إلى مدن الجنوب لمقابلة لاستهلاك المحلي.[٣٦]

قال بونا ملوال الذي كان وزيرا للصناعة في الحكومة الأقليمية انه يعتقد انه إذا كان وزير الطاقة وقتها شخصا غير شريف التهامي لربما أتخذت الأمور مسارا مختلفا لأنه كان يعمل وفق أجندة الجبهة الوطنية لأفشال اتفاق أديس أبابا. فقد دخل التهامي الوزارة ممثلا لحزب الأمة عقب المصالحة، لكن عندما استقال الصادق المهدي، رفض التهامي الأستقالة معه، الأمر الذي أسهم في تقوية مركزه لدى النميري ودفعه إلى أقناع الأخير ان جوبا لم تتخل عن مفهوم ان البترول المكتشف يخص الجنوب. وفي أحد الاجتماعات التي حضرها بونا في القصر مع النميري وأبيل ألير والتهامي قال بونا ان النفط مكتشف في الجنوب، وليس من المنطق ترحيله إلى الشمال ليتم تكريره ثم تنقل المواد المكررة إلى الجنوب مرة أخرى لمقابلة احتياجاته الاستهلاكية. وأقترح بديلا لكوستي مدينة بنتيو، مما يمكن أن يخفض من التكلفة ويتيح بعض فرص العمل للسكان المحليين.[٣٧]

حاول مندوب لشيفرون التدخل في النقاش والتركيز على مزايا كوستي، فرد بونا بالقول ان هذه قضية سياسية وليست فنية، الأمر الذي دفع النميري إلى مخاطبة بونا بالقول إذا قررتم الرجوع إلى الحرب، فإنها ستستمر هذه المرة ١٧٠ عاما وليس ١٧ عاما فقط، فرد بونا :» الناس زمان حاربت وما عارفة عنده شيء، لكنهم الآن سيحاربون إلى الأبد.«[٣٨] ومع ان الاعتبارات الفنية ورغبة

36- Alier. Abel. Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonored. Ithaca Press. Oxford 1990. p 236245-.

٣٧- مقابلة مع بونا ملوال، السياسي الجنوبي، في الخرطوم في الأول من أغسطس ٢٠٠٦.

٣٨- المصدر السابق نفسه.

شيفرون اختيار كوستي موقعا في المصفاة،إلاّ ان الجدل السياسي الذي لازم المشروع تحول إلى عنصر أضافي ليصبح النفط عاملا جديدا للتوتر في علاقات الشمال والجنوب، حتى وهي تعيش أفضل أوقاتها عقب اتفاقية أديس أبابا، الأمر الذي ستكون له أنعكاساته المستقبلية.(٣٩)

رغم هذه العقبات إضافة إلى شح العملات الصعبة،إلاّان شيفرون، التي لم تكن متحمسة لمشروع المصفاة، «فاجأت الجميع بعرض جديد» يتضمن إنتاج ٣٥ ألف برميل يوميا من حقلي الوحدة وهجليج إلى جانب ١٥ ألفا أخرى من عدار ثم مد خط أنابيب من عدار إلى كوستي وآخر من هجليج للتصدير لتتمكن الشركة من الحصول على بعض الدخل من العملات الصعبة.(٤٠)

ومع انه كانت هناك معارضة أولية للأقتراح،إلاّان النميري وافق على الفكرة، الأمر الذي فتح الباب لتكوين شركة النيل الأبيض لتصدير النفط وتم توزيع أسهمها بين الحكومة وشيفرون وشل، إضافة إلى مؤسسة التمويل العالمية والمؤسسة العربية للأستثمارات البترولية. وحصلت شركة سنام بروجيتي الأيطالية على العقد الخاص بالأنشاءات وتنفيذ المشروع. ووصفت صحيفة «الفاينانشيال تايمز» القرار على أساس انه يمثل «تحولا كبيرا في سياسة البلاد النفطية». وأرجعت التحول إلى المشاكل الحادة التي يعاني منها ميزان المدفوعات وعدم القدرة على خدمة الديون، مضيفة ان الخط سيبدأ في توفير بعض العائدات من العملات الصعبة التي تحتاجها البلاد بشدة وعند اكتمال الخط مباشرة.(٤١)

هذه هي المرحلة التي أطلق عليها المهندس حسن محمد علي الأمين العام الأسبق لوزارة النفط والطاقة «مرحلة شيفرون» وذلك لأنها حصلت على أمتياز يغطي ١٠ في المائة من مساحة البلاد في العام ١٩٧٥.ومن بداية عملها وحتى توقف نشاطها أثر هجوم الحركة الشعبية على معسكرها في ربكونا في فبراير ١٩٨٤ أستطاعت الشركة أن تكتشف أكبر الحقول ولديها أربع فرق للمسوحات الزلزالية و أربع حفارات لمسوحات الجاذبية، وبلغت جملة الآبار التي قامت بحفرها ٨٨ بئرا، منها ٤٠ ناجحة بمخزون مؤكد وقابل للاستخلاص يتراوح

39- Salwa Kamil Dallalah. "Oil and Politics in Southern Sudan". a paper presented at the Conference on North-South Relations since the Addis Ababa Agreement. Khartoum. March 6/ 9/ 1986

٤٠- مقابلة مع علم الهدي محمد الحسن، مدير سابق للأنتاج والأستشكاف في الخرطوم بتاريخ ١٣ يوليو ٢٠٠٦.

41- Rick Wells. "Sudan Forced to Change Oil Strategy." The Financial Times. London. October 6. 1982.

بين ٣٠٠ مليون إلى ٣٥٠ مليون برميل،[٤٢] وأنفقت الشركة مليار دولار[٤٣] كما نقل عن أحد مسؤولي الشركة للوصول إلى هذه النتائج. وتتمثل النقلة النوعية التي أحدثتها شيفرون في مسيرة الصناعة النفطية في السودان في ثلاثة جوانب رئيسية: التحول إلى التنقيب إلى داخل السودان، والدفع بأتجاه أعتماد صيغة قسمة الإنتاج واكتشاف الأحتياطي والمعلومات الفنية التي على أساسها أنضم السودان إلى نادي الدول المنتجة للنفط فيما بعد.

من الناحية الأخرى تفاقمت الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية بسبب تزايد المعارضة لحكم النميري نتيجة لتدهور علاقته بالجنوب خاصة بعد أعتماد مشروع تقسيم الجنوب، وهي خطوة اعتبرت نقضا لاتفاق أديس أبابا، الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى، ومخططا لأضعاف الجنوب في مواجهة الحكومة المركزية في الشمال. ثم جاء فرض الشريعة الإسلامية حتى على غير المسلمين من الجنوبيين عاملا اضافيا عزز من وجود المعارضة المسلحة من المتمردين الذين هجروا صفوف القوات المسلحة من قبل وكونوا مع آحرين فيما الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

في صبيحة يوم الثاني من فبراير ١٩٨٤ هاجمت مجموعة من قوات الحركة معسكر شركة شيفرون في ربكونا حيث قتل ثلاثة من العاملين، وأدى الحادث إلى قيام شيفرون بتعليق عملياتها في الجنوب وفيما بعد خرجت كلية من السودان بعد ثماني سنوات. ووفقا لعلم الهدي الذي عمل مديرا لأدارة الاستكشاف والإنتاج من قبل، فإنّ أي من العاملين الأساسيين مع شيفرون لم يصب، وتواترت بعض الأخبار ان الشركة كانت على علم بما يمكن أن يحدث لالتقاطها لبعض المؤشرات وذلك حسب اتصالاتها بالمجتمع المحلي[٤٤]. من الناحية الرسمية قام كل مسؤول من شيفرون بإخطار رصيفه السوداني بما حدث وأنهم يعلقون عملياتهم في الجنوب.

ويرى الدكتور الدكتور لام أكول، الذي كان أحد قيادات الحركة الشعبية في بعض الأوقات وقبل أن ينشق ويكون حزبه الخاص، أن المجموعة التي هاجمت معسكر شيفرون كانت بقيادة روبرت رواي كول، وهو ينتمي أساسا إلى الأنيانيا وأراد الأنضمام إلى الحركة الشعبية وقرر القيام بهذه العملية خاصة والحركة حددت شيفرون هدفا لها وذلك من باب تقديم أوراق أعتماده للحركة.[٤٥]

٤٢- من الأوراق الخاصة لحسن محمد علي التوم.

43- "Sudan's oil hopes take a nosedive". Middle East Economc Digest (MEED). London. Septembr 27. 1986.

44- المقابلة السابقة مع علم الهدى. See also:"Chevron Suspends Operations Following Rebel Raid on a Company Camp". MEES. Vo. 27. No. 18. February 13. 1984.

٤٥- مقابلة مع دكتور لام أكول، قيادي سابق في الحركة الشعبية، الخرطوم، ٢ أبريل ٢٠١١.

وراجت أحاديث ان الإدارة الأمريكية لم تكن تريد للنميري ونظامه الأستفادة من عائدات النفط بعد أن تزايدت المعارضة ضده وأعلن عن تطبيق للشريعة الإسلامية.[٤٦] الآن منصور خالد يقول ان الحركة قدمت تحذيرات عديدة إلى شيفرون من قبل، ومن ثم لا ينبغي لأحد أن يفاجأ بما حدث من هجوم.[٤٧] كانت النتيجة الأولى للهجوم أن شيفرون أوقفت نشاطها التنقيبي لفترة خمسة أشهر متصلة ولم تستأنفه إلا في يوليو من نفس العام، كما تم تخفيض حجم فرق المسح الزلزالي إلى أثنين والحفارات إلى واحدة. وبين شهري يوليو وسبتمبر من العام ١٩٨٥ تم حفر ثمانية آبار فقط في مناطق اعتبرت آمنة، في المجلد لكنها نتائجها جاءت مخيبة للآمال لأنها اعتبرت آبارا جافة. وبعد ذلك أوقفت شيفرون عملها كلية تحت ذريعة ظروف القوة القاهرة التي تمنعها من العمل، ولو انها أحتفظت بحقوقها في منطقة الامتياز في ذات الوقت.[٤٨]

أستمر هذا الوضع لفترة ثمان سنوات، أي منذ الهجوم في العام ١٩٨٤ وحتى قرار الشركة بيع نصيبها إلى شركة سودانية خاصة في ١٩٩٢ والتخلي عن مشروع النفط السوداني وذلك بعد عقدين من الزمان تقلبت فيها الأوضاع السياسية في البلاد بين أربعة أنظمة للحكم.

تباينت الآراء في تفسير خطوة شيفرون التي يمكن أرجاعها في نهاية الأمر إلى مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية. ويأتي على رأس هذه العوامل الأنهيار الذي شهدته الأسعار في السوق النفطية على مستوى العالم، الأمر الذي دفع البعض إلى القول ان ربحية مشروع النفط السوداني أصبحت في مهب الريح حيث انه قام على أن يكون معدل الأسعار بين ٢٥-٣٠ دولارا للبرميل. وبسبب حرب الأسعار وقتها تراجع سعر البرميل أحيانا إلى أقل من عشرة دولارات. وجاءت أول أشارة إلى هذا الجانب عندما أنسحبت شركة شل متخلية عن شراكتها بحصة ٢٥ في المائة مع شيفرون في مطلع العام ١٩٨٩ مشيرة إلى ان ربحية مشروع النفط السوداني ليست مؤكدة في المستقبل المنظور.[٤٩] إضافة إلى هذا فقد برزت بعض الفرص للعمل في مناطق في جمهوريات الأتحاد السوفياتي السابق بعد أنهياره خاصة في مناطق وسط آسيا، وهي مناطق غنية بالموارد والأحتياطيات النفطية والغازية أصبحت منفتحة على الشركات الغربية ومن

٤٦- قال الدكتور شريف التهامي في المقابلة السابقة ان أحد السفراء الغربيين أوضح له ان على السودان ان ينسى المشروعات التي يعمل عليها، اذ لا يمكن تغيير القوانين في منتصف اللعب، وكان عليه أن ينتظر حتى يبدأ في تصدير نفطه ليرفع الراية الأسلامية.

٤٧- مقابلة منصور خالد السابقة.

٤٨- من الأوراق الخاصة للمهندس حسن محمد علي التوم، الأمين العام الأسبق لوزارة الطاقة.

49- "Shell Withdraws from Chevron's Operations in the Sudan." MEES. Vol.32. No. 23. March 13. 1989.

بينها شيفرون. وأدلى محمد عبدالله جار النبي الذي أشترى حصة شيفرون عبر شركته كونكورب بدلوه في الأمر فقال أنه سأل بعض مسؤولي شيفرون لماذا أرادوا التخلص من أمتيازهم في السودان. وكانت الأجابة انهم لا يرون السودان متجها إلى الاستقرار في المستقبل المنظور وان الولايات المتحدة ستعمل على الأطاحة بالنظام الذي تولى السلطة في يونيو ١٩٨٩ رافعا رايات إسلامية. هذا بالإضافة إلى وفاة أحد أعضاء مجلس الإدارة الذي كان مصرا على عدم أبارم صفقة بيع الامتياز بمبلغ يقل عن ٥٠٠ مليون دولار.[٥٠]

ووفقا لشريف التهامي انه قام بزيارة إلى رئاسة شيفرون في سان فرنسيسكو في نهاية يوليو من العام ١٩٨٤ حيث التقى المسؤولين في الشركة ورغم النقاشات المطولة إلا انه لم يتم التوصل إلى أي تفاهم يمكن من أستئناف عمليات التنقيب. وعندما فشلت تلك المباحثات أقترحت عليه إدارة شيفرون أن يسافر إلى واشنطون للالتقاء بمسؤولين في الخارجية الأمريكية. وبالفعل تم الترتيب له للقاء شيستر كروكر مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية وقتها. وكرر كروكر ما قاله مدير شيفرون، كيللر، من قبل عن ضرورة التوصل إلى اتفاق سلام مضيفا انه إذا تم إبرام مثل هذا الاتفاق، فإنّ وزارة الخارجية ستعمل على دفع شيفرون إلى إكمال عملها ومشروعها في السودان. وأبلغ التهامي نتائج زيارته إلى النميري، لكن لم يحدث أي تقدم يذكر حتى خرج الوضع السياسي عن السيطرة وأطيح بالنميري في ثورة شعبية ساندها الجيش وذلك أبان زيارته إلى الولايات المتحدة.[٥١]

يقول ألان باين وجيم مارتيني في مقالهما عن قصة البترول في السودان ان دخول شيفرون واكتشافها البترول جاء نتيجة تزامن تطورين غير طبيعيين في تاريخ الصناعة النفطية: أولهما حالة الهلع التي أصابت الأسواق والمستهلكين عقب الحرب العربية الأسرائيلية وفرض الحظر النفطي والأرتفاع الغير المسبوق في سعر البرميل، مما جعل التنقيب عن النفط في مناطق جديدة له جدوى. أما العامل الآخر فيتمثل في حالة السلم الأهلي النسبية التي أنتظمت السودان عقب توقيع اتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢، التي أنهت الحرب الأهلية الأولى بين شمال وجنوب البلاد. ويضيف ان هذين العاملين شارفت شمسهما على المغيب في مطلع الثمانينات والسودان يتهيأ إلى استغلال الحقول التي تم اكتشافها، وجاء الهجوم على معسكر شيفرون في ربكونا ليضع النهاية لكل هذا.[٥٢]

٥٠- مقابلة مع محمد عبدالله جارالنبي في صحيفة الرأي العام ١ يوليو ١٩٩٩.

51- Hopkins. Peter G (ed.) The Kenana Handbook of Sudan. Kegan Paul Ltd.. 2007. p. 664.

52- Hatley. Oil Finders. p. 188.

الفصل الثاني

●●

معركة تكوين الكونسورتيوم

«أنها فرصة نادرة أن نصبح طرفا في عملية لأفتتاح حوض جديد في مجال الهايدروكاربون في العالم. وهذا المشروع بحجمه وكل متعلقاته، يناسب شركة تاليسمان وخططها الأستراتيجية للنموخاصة والمشروع على مشارف عام من الأكتمال.»

جيم بووكي، الرئيس التنفيذي الأعلى لشركة تاليسمان الكندية

أدت التغطية الأعلامية الرسمية لحادثة الأعتداء على معسكر شيفرون في ربكونا إلى التأكيد على حقيقة الصلة بين النفط والسياسة. فمنذ الوهلة الأولى أعطت الحكومة الأعتداء بعدا دوليا عله يسهم في تغييب الأبعاد المحلية للمشكلة السياسية في البلاد. فصحيفة «الأيام»، أحدى صحيفتين مملوكتان رسميا للأتحاد الأشتراكي السوداني، التنظيم السياسي الوحيد في البلاد، الصادرة في الثالث من فبراير ١٩٨٤ قالت في مانشيتها الرئيس في الصفحة الأولى: مجموعة من المتمردين تتسلل عبر الحدود الأثيوبية وتهاجم معسكر شيفرون بربكونا ١٠ قتلى وجرحى في الهجوم

النائب الأول: الهجوم استمرار للتآمر على السودان.[٥٣]

الخبر المنقول عن التغطية التلفزيونية الرسمية تحدث بتفصيل مشيرا إلى ان الهجوم قامت به مجموعة من المسلحين يقدر عددهم ما بين ١٥- ٢٠ شخصا، حيث أطلقوا النار من خارج المعسكر، ثم أقتحم أربعة منهم المعسكر وفتحوا نيران أسلحتهم مما أدى إلى مصرع ثلاثة من العاملين: بريطاني، وفلبيني وكيني كما أصيب سبعة آخرين ثلاثة منهم في حالة خطرة، ونقل خمسة إلى نيروبي وأثنان إلى الخرطوم للأسعاف العاجل.

نقلت الصحيفة تصريحا للنائب الأول لرئيس الجمهورية اللواء عمر محمد الطيب قال فيه ان الهجوم استمرار للتآمر وحلقة لتعطيل النمو الاقتصادي بالبلاد وهي خطة أتضحت معالمها منذ فترة طويلة وتهدف إلى وقف عجلة التقدم. وأكد: ان العمل الضخم الذي يجري في حقول التنقيب واستثمار البترول وقناة جونقلي لن يتوقف وأن أبناء الشعب من القوات المسلحة وقوى الأمن وأفراد الشعب لن يسمحوا للأعداء بتحقيق أحلامهم في السودان الموحد.»[٥٤] وأضافت الصحيفة ان النائب الأول أجتمع مع مدير شيفرون بالأمس وأكد له ان قوات الشعب المسلحة ستعمل على حماية العاملين في الحقول مما يكفل استمرار العمل والفراغ منه في الميعاد المحدد. وتبع التغطية الأخبارية أفتتاحية لصحيفة «الأيام» عنوانها يحكي عن مضمونها: بعد الهجوم الغادر أمس على

٥٣- صحيفة الأيام بتاريخ ٣ فبراير ١٩٨٤.

٥٤- نفسه. المصدر السابق

معسكر شيفرون: إلى متى التآمر الأثيوبي ضد السودان؟ وفي خبر آخر نقلته الصحيفة في ذات العدد عن حديث للرئيس جعفر النميري إلى مجلة «آخر ساعة» المصرية ان النميري كشف عن تخصيص الزعيم الليبي السابق معمر القذافي مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لفصل جنوب السودان.![٥٥] الصحيفة الثانية في البلاد «الصحافة» سارت على نفس النهج في اليوم الثالث للهجوم، اذ انها لم تصدر في اليوم التالي مباشرة لأنه يوم عطلتها، حيث نقل مانشيتها الرئيس عن مصدر مسؤول قوله: قوات الشعب المسلحة تسيطر على الموقف وتفرض سيطرة تامة على منطقة ربكونا بأعالي النيل، وأن الحادث نتيجة تسلل أفراد عبر الحدود.[٥٦]

في أفتتاحية الصحيفة المعنونة: لن يتزعزع الاستقرار. ولن تتوقف التنمية ذكرت الصحيفة: «ينبغي التصدي لما حدث في إطار مواجهة شاملة للمؤامرة الكبرى ضد السودان. مواجهة تأخذ في اعتبارها أبعاد التآمر وكل عناصره سواء أن كانت دولية أو أقليمية أو محلية.»[٥٧] وأدلت صحيفة «القوات المسلحة» التي يصدرها فرع التوجيه المعنوي للجيش بدلوها عبر مانشيتا كبيرا يقول أن شيفرون لم توقف عملياتها في السودان. وفصلت في الخبر عبر تصريح لوزير الطاقة والتعدين الدكتور شريف التهامي قال فيه ان ما أذاعته بعض الأذاعات عن إيقاف عمل شيفرون في السودان لا أساس له من الصحة و لايخرج عن كونه أستنتاجا لما جرى في المنطقة وللمقابلة التي تمت بين النائب الأول ومدير شيفرون. وذكر شريف ان تلك المقابلة كانت بهدف تكثيف الحماية على مواقع وممتلكات شيفرون حتى تتمكن مواصلة العمل وفق الجدول الزمني المحدد[٥٨] وأعقبت ذلك الصحيفة بأفتتاحيتها المعنونة (لنا كلمة) والقول: « ومن هنا فإنّ الهدف من وراء المحاولات الجائرة لتكبيل حركة التنمية الوطنية، انما تستهدف في واقعها ارادة الوطن.»[٥٩] شكل الهجوم ضربة كبيرة لجهود التنقيب عن البترول التي قاربت أكلها بالإنتاج، الأمر الذي ستكون له تبعاته السياسة والاقتصادية. ويظهر هذا في الحديث الذي كان متواترا عن قرب بدء الإنتاج. فقبل خمسة أيام فقط من الهجوم نشرت صحيفة «القوات المسلحة» مقابلة مع مدير شركة شيفرون في السودان جاري كونيل قال فيه ان الإنتاج سيبدأ في العام المقبل (١٩٨٥) أي بعد عشر سنوات من بدء الشركة للعمل في السودان، وانهم عقدوا اجتماعا في ربك في الشهر الماضي لمناقشة أهداف شيفرون وعملياتها

٥٥- المصدر السابق نفسه.

٥٦- صحيفة الصحافة بتاريخ الرابع من فبراير ١٩٨٤.

٥٧- المصدر السابق نفسه.

٥٨- صحيفة القوات المسلحة بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٨٤.

٥٩- المصدر السابق نفسه.

المستقبلية في السودان، مضيفا انهم يرون ان المرحلة المقبلة تتمثل في الأنتقال من الاستكشاف إلى الإنتاج، وهي مرحلة قد تمتد إلى ثلاثين عام أو أكثر، والعمل على تطوير المقدرة من أجل إنتاج ٥٠٠ ألف برميل يوميا في نهاية العام ١٩٨٥، ومضيفا ان السودان سيحصل على دخل من العملات الصعبة عبر تشغيل خط الأنابيب يصل إلى ١٧٠ مليون دولار سنويا. وحدد أهداف شيفرون خلال هذه الفترة في مواصلة عمليات استكشاف وإنتاج البترول، والتأكد من وجود وكفاءة الموارد البشرية خاصة العمالة الوطنية مع التخطيط السليم لمواكبة التطورات المستمرة سياسيا واقتصاديا.[٦٠]

ولدعم هذا البرنامج قامت شيفرون بحفر ٢٣ بئرا في العام ١٩٨٣ منها ١١ بئرا تطويرية لحقلي الوحدة وهجليج، كما خططت الشركة لتنفيذ حوالي ٢٤ بئرا في العام التالي نصفها لتطوير الحقول المكتشفة.[٦١] ركزت الخطط المعلنة لشيفرون على إكمال المشروع بنهاية العام ١٩٨٥ وأن يبدأ التصدير بإنتاج يقل كثيرا عما ذكرته الصحيفة، اذ ستبدأ بإنتاج ٥٠ ألف برميل يوميا تتم مضاعفتها فيما بعد إلى ١٠٠ ألف برميل.[٦٢]وأن أول ٣٥ ألف برميل يوميا سيتم إنتاجها من حقلي الوحدة وطلح.[٦٣] وتتالت التصريحات عن استمرار النشاط البترولي رغم الهجوم على معسكر ربكونا من قبل المتمردين الجنوبيين، ووصلت قمتها عندما أعلن النميري في خطاب له أثناء عيد الوحدة في الثالث من مارس، أي بعد شهر من الهجوم على ربكونا، ان شركة شيفرون ستعاود العمل خلال أسبوع. لكن شيئا لم يحدث مع استمرار التصريحات الرسمية عن قرب أستئناف شيفرون للعمل.

لكن مع مطلع العام الجديد يبدو ان الحكومة توصلت إلى قناعة أن شيفرون لن تعاود العمل في الجنوب على الأقل، وهي المناطق التي ينشط فيها التمرد وبالتالي لا يمكن اعتبارها مناطق آمنة ولهذا قامت بخطوة إقامة شركة النفط الوطنية السودانية برأسمال ٤٠٠ مليون دولار وبالمشاركة مناصفة بين الحكومة السودانية وشركة سيغما المملوكة بالكامل للمستثمر السعودي عدنان خاشقجي وذلك بهدف تحقيق وإنجاز أهداف السودان في الميدان النفطي[٦٤].

٦٠- صحيفة القوات المسلحة بتاريخ الثامن والعشرين من يناير ١٩٨٤.

٦١- «التنقيب عن النفط في السودان ونتائجه»، تقرير من اعداد عبد الظاهر محمد عبد الظاهر، مدير أدارة الأستكشاف، المؤسسة العامة للبترول، الخرطوم، فبراير ١٩٨٦.

62- "Chevron Discloses Details of Sudan Operation". MEES. Vol 26. No 32. Nicosia. May 23. 1983.

63- "Sudan to Join Ranks of Oil Exporters" MEES. Vol. 26. No. 2. Nicosia. October 25. 1982.

64- "Sudan and Sigma International Set Up NOCs". MEES. Vol. 28. No. 10. Nicosia. December 17. 1984.تم توقيع أتفاقية مع شركة سيقما التابعة لرجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي بهدف توفير المساعدة الفنية لمعاونة وزارة الطاقة تحقيق أهدافها. وهي الأتفاقية التي تم الغاؤها عقب الأطاحة بالنميري.

وعلى طريق أتخاذ خطوات للضغط على شيفرون والبحث عن البدائل عقد المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني اجتماعا تدارس فيه موقف الطاقة في البلاد. ونقل الخبرعن التهامي قوله ان فاتورة استيراد المواد البترولية أرتفعت من ١٢ مليون دولار عام ١٩٧٠إلى ٣٦٠ مليونا في العام ١٩٨٤ لتساوي بذلك ٣٣ في المائة من أجمالي واردات الدولة و ٧٠ في المائة من قيمة الصادرات.[٦٥] وهذا ما دفع الاجتماع إلى أستعراض موقف التنقيب عن البترول في البلاد وتوجيه رئاسة الجمهورية بضرورة العمل وبصيغة عاجلةعلى الأستفادة مما أكتشف من بترول عن طريق إقامة مصاف صغيرة تتوزع على أقاليم السودان[٦٦]وقدم وزير الطاقة الدكتور شريف التهامي تفاصيل أكثر بالأشارة إلى انه في وجه التأخير في تنفيذ البرامج المعدة لاستغلال وتصدير النفط السوداني فقد أصبح من المهم النظر في خيارات أخرى، مثل إقامة مصاف صغيرة يتراوح عددها بين ثلاثا وستة وبطاقة تتراوح بين خمسة آلاف إلى عشرة آلاف برميل يوميا يتم تزويدها بالنفط الخام من حقول صغيرة في غرب السودان.[٦٧] ويلاحظ ان هذه الأخبار لم تورد أي ذكر لشركة شيفرون. وفي خبر آخر لذات الصحيفة بعد شهرين أستعرض النميري نشاط شركتي شيفرون وشل، وصرح مستشار الرئيس الاقتصادي الدكتور عمر العبيد انه سيتم توقيع عقد مع شركات أمريكية (لم تحدد ويبدو انه ليس من بينها شيفرون) لتوفير احتياجات البلاد من البترول لمدة ثلاث سنوات وبمعدل توفير ١٠٠ طن شهريا من الوقود للسودان.[٦٨]

من الناحية الأخرى شهد الوضع السياسي تدهورا أضافيا بعد أن أنقلب النميري على التيار الاكبر من الأخوان المسلمين الذي كانوا القوة الحزبية الوحيدة التي ظلت متحالفة معه سياسيا وأعتقل بعض قياداتهم وعلى رأسها زعيم الجماعة الدكتور حسن الترابي. وأدى ضغط الحلفاء من الولايات المتحدة والسعودية وصندوق النقد الدولي على النميري لإبرام اتفاق جديد للإصلاح الاقتصادي[٦٩] إلى أرتفاع في الأسعار مهد الأرضية للانتفاضة الشعبية كي تنطلق خاصة والنميري غادر إلى الولايات المتحدة فيما أتضح لاحقا انها رحلته الأخيرة، اذ انتظمت الثورة الشعبية كل أنحاء البلاد فارضة على القوات المسلحة الأنحياز اليها وتغيير النظام سلميا في السادس من أبريل ١٩٨٥.

٦٥- صحيفة الصحافة بتاريخ الرابع من يناير ١٩٨٥.

٦٦- المصدر السابق نفسه.

67- “Sudan Considers Construction of Small Refineries to Meet Domestic Demand”. MEES. Vol. 28. No. 14. Nicosia. January 14. 1985.

٦٨- صحيفة الصحافة بتاريخ ١٨ مارس ١٩٨٥.

69- Steve Mufson. “U.S.. Saudis Pressure Sudan On Economy. But Efforts Risks Weakening Nimeiri’s Rule”. The Wall Street Journal. London. February 21. 1985.

كانت المهمة الرئيسية للحكومة الانتقالية التي خلفت النميري بقيادة الفريق عبدالرحمن محمد الحسن سوار الذهب ورئيس الوزراء الدكتور الجزولي دفع الله إعداد البلاد إلى انتخابات عامة وحرة لتسليم السلطة إلى القوى السياسية الفائزة خلال فترة عام واحد، لذا لم يحتل الملف النفطي أولوية لديها رغم ان وزير الطاقة والتعدين المهندس عثمان موسى، وفي خطوة هي الأولى من نوعها، شكل لجنة من مجموعة من الخبراء للوصول إلى رأي قومي ومهني موحد حول هل يتم استغلال النفط المكتشف لمقابلة الاحتياجات المحلية أو يستخدم للتصدير. ومع ان تلك اللجنة لم تبلور موقفا موحدا ونهائيا،إلاّانها نجحت في وضع أرضية قام نظام الأنقاذ بالبناء عليها عندما تسلم السلطة بعد ذلك بأربع سنوات.

استمرت مشكلة توفير الأمدادات البترولية قائمة خلال فترة حكومات الصادق المهدي المتعاقبة، ولم يحدث أي أختراق في ميدان التنقيب أوعودة شركة شيفرون إلى العمل. وضاعف في هذا الوضع عدم الاستقرار السياسي. فخلال فترة حكم المهدي التي أستمرت ثلاث سنوات تعاقب على وزارة الطاقة خمسة وزراء كلهم من حزب الأمة أطولهم بقاء في الوزارة الدكتور آدم موسى مادبو، الذي بقي لفترة عامين، وأقلهم حبيب الضو سرنوب، الذي مكث ٥٢ يوما فقط. على ان القرار الوحيد والمهم الذي أتخذته هذه الحكومة فيما يتعلق بالنفط تمثل في الغاء شركة النيل الأبيض،[٧٠] التي كان يفترض أن تقوم بتصدير الخام السوداني إلى الأسواق العالمية. وهو القرار الذي يقول المهدي انه أستند إلى توصية من الجهة الفنية وهي الوزارة وكان دور مجلس الوزراء أجازته فقط.[٧١]

70- "White Nile Petroleum Company Liquidated", MEES, Vol. 29, No. 49, Nicosia, September 15, 1986.

٧١- مقابلة مع الصادق المهدي في أم درمان في ٩ يونيو ٢٠١٠.

القرار وجد طريقه إلى التنفيذ في اجتماع عقد في لندن في سبتمبر ١٩٨٦، حيث فرضت الحكومة رأيها بالغاء كل التعاقدات التي أبرمتها الشركة بمبلغ ٣٨٠ مليون دولار مع كونسورتيوم بقيادة الشركة الأيطالية المنفذة سنامبروجيتي،(٧٢) وقفل مكتبها في الخرطوم، وهو أشتكى منه الشركاء قائلين انه حتى إذا تم الاتفاق على الغاء الشركة فيجب القيام بذلك بصورة منظمة كما انه يجب أن يكون معتمدا من مجلس الإدارة.(٧٣)

وأوضح عبدالرحمن سليمان، الذي كان يمثل حكومة السودان في مجلس إدارة شركة النيل الأبيض، أن المهدي ورفاقه كانت لديهم أراء سياسية سلبية عن الذين عملوا مع النميري وانه من باب الاهتمام بالشأن السياسي الداخلي عملوا على حل شركة النيل الأبيض لأن الأولوية ينبغي أن تعطى لاستغلال النفط المكتشف لمقابلة الاحتياجات المحلية وذلك أعتمادا على بعض الوعود من اليابان والصين بالمعاونة في استخراج النفط. وكان عبدالرحمن يجادل انه من الأوفق تجميد الشركة لأنه من الصعب الوصول إلى ترتيبات لأيجاد شركاء مثل مؤسسة التمويل الدولية، والمؤسسة العربية للأستثمارات البترولية إلى جانب شركتي شيفرون وشل، لكن الحكومة أصرت على رأيها وطلب من عبدالرحمن إنهاء انتدابه مع الشركة والعودة إلى الوزارة، لكن شيفرون طلبت منه البقاء للعمل معها بصورة جزئية لفترة ستة أشهر.(٧٤)

من جانبه قال عثمان محمد خير، الذي كان وكيلا لوزارة الطاقة في تلك الفترة ان اجتماع لندن بين الشركاء خلص إلى استمرار توقف نشاط الشركة حتى يتحسن الوضع الأمني وكذلك تجميد كل العقود التي أبرمت، لكن الحكومة قررت المضي قدما في قرار الحل. وأضاف ان المفارقة تمثلت في ان الشركة لم تحل في واقع الأمر إلابعد مضي عدة سنوات لأنه من ناحية لم يصدر قرار قانوني وتنفيذي من الشركاء بذلك. وجاءت نهاية الشركة بصورة طبيعية عندما أكتشف مسجل الشركات انها لم تقدم حساباتها الختامية لعدة سنوات(٧٥) ومن أهم المحاولات التي تمت لحفز شيفرون على العودة إلى العمل ما قام به مبارك المهدي الذي عمل وزيرا للطاقة بين عامي ١٩٨٨/١٩٨٩، وسعيه إلى اشراك القوى السياسية الأخرى للوصول إلى تفاهم قومي. وفي احد هذه الاجتماعات

72- "Contracts Worth 380mn Signed for Sudan's Export Pipeline Sysetem". MEES. Vol. 26. No. 52. Nicosia. October 10. 1983.

٧٣- مقابلة مع عبد الرحمن سليمان، أحد ممثلي حكومة السودان سابقا في شركة النيل الأبيض، في الخرطوم بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٠٦.

٧٤- المصدر السابق نفسه.

٧٥- مقابلة مع عثمان محمد خير، وكيل سابق لوزارة الطاقة، في الخرطوم بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١١.

سأل عثمان خالد مضوي، ممثل الجبهة الإسلامية القومية، مندوب شيفرون عن مدى تحملهم لخسائر بشرية حال أستئنافهم للعمل. وهو ما أجاب عليه مندوب شيفرون أن سؤالا كهذا لا يستحق الرد.(٧٦)

في اجتماع آخر مع القيادات العسكرية للجيش السوداني حضره كل من الفريق فتحي أحمد علي والفريق محمد زين العابدين حاول المجتمعون التوصل إلى تقدير للكلفة المالية المطلوبة لتوفير الاحتياجات التي يطلبها الجيش لتأمين منطقة عمل شيفرون، وبلغ أجمالي المبلغ المقدر مئات الملايين من الدولارات، وهو ما أثار السؤال حول الحكمة في إنفاق مثل هذا المبلغ وإذا كان النفط الذي سيستخرج يمكن أن يغطي هذه التكلفة، وهو ما دفع الفريق محمد زين رئيس هيئة الأركان وقتها إلى القول ان الخيار الأفضل يتمثل في الوصول إلى اتفاق سلام.(٧٧)

سافر عثمان إلى سان فرانسيسكو حيث تم توقيع اتفاقية تفاهم مع شيفرون تقضي انه في حال التوصل إلى اتفاق سلام أو تحسن الوضع الأمني، فإنّ شيفرون ستلتزم بالدخول في برنامج عملي مكثف لاستخراج النفط.على ان القناعة الرسمية السائدة ان الهجوم على معسكر شيفرون تم توقيته بغرض شل عمليات الإنتاج المتوقعة وما يتبع ذلك من نتائج سياسية واقتصادية.

عندما تسلم نظام الأنقاذ السلطة في يونيو ١٩٨٩ ووجه بمشكلة توفير الأمدادات النفطية المزمنة، ولهذا كانت زيارة السعودية من أولى المهام التي أضطلع بها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وقتها العميد الزبير محمد صالح، كما أستمر الجهد المحلي لتوفير شيء من العملات الصعبة الشحيحة واللجوء إلى بعض الأساليب مثل الدفع المؤجل وغيرها،إلاّان وضع الأمدادات ظل حرجا ومن اليد إلى الفم في أفضل الأحوال، وهذا ما دفع إلى التفكير في تعامل مختلف مع ملف النفط وكيفية تحقيق أختراق في مجال استغلال ما تم اكتشافه فعلا. وقال الدكتور حسن الترابي الذي اعتبر المهندس الرئيس للأنقلاب ان ملف النفط أحتل أولوية من البداية لتأسيس شيء من الأستقلالية للنظام الجديد، وانه حتى زيارة وفد من الجبهة القومية الإسلامية بقيادته إلى الصين في العام ١٩٨٧ كان من بين أهدافه فتح الطريق للتعامل مع الدولة الصينية مستقبلا(٧٨) من أولى الخطوات التي أتخذها وزير الطاقة الجديد عبدالمنعم خوجلي الأستعانة ببعض الخبرات في هذا المجال من السودانيين العاملين في الخارج، رغم ان النظام الجديد أتبع سياسة تطهير واسعة في الخدمةالمدنية والقوات النظامية

٧٦- معلومات خاصة بالمؤلف.

٧٧- المقابلة السابقة مع عثمان محمد خير.

٧٨- مقابلة مع الدكتور حسن الترابي في الخرطوم بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠٠٦.

كي يتمكن من توطيد أركان حكمه فيما عرف لاحقا بسياسة التمكين. ولهذا اقتصرت الأستعانة أما بملتزمين فعلا بالخط السياسي للجبهة الإسلامية القومية أو المتعاطفين معها أو من الذين لا يمكن تصنيفهم انهم معادين لها[٧٩]

من الذين تم الأتصال بهم مبكرا الدكتور عبدالرحمن عثمان، الذي كان يعمل في الأمارات العربية المتحدة وقام بدور محوري فيما بعد في تشكيل كونسورتيوم شركة النيل الكبرى لعمليات البترول، والمهندس صلاح وهبي، الذي كان يعمل في الكويت وتولى في وقت ما رئاسة شركة النفط الوطنية (سودابت) وغيرهما. تخرج الدكتور عبدالرحمن من جامعة الخرطوم مهندسا كيمائيا وحصل على درجة الدكتوراة من بيرمنجهام في المملكة المتحدة وعاد إلى السودان محاضرا في كلية الهندسة وأعير للعمل في مصفاة الرويس في الأمارت العربية المتحدة. وفيما بعد كلف بمشروع تصل كلفته إلى المليار دولار لتوسعة المصفاة. وعندما تولى نظام الأنقاذ السلطة في ١٩٨٩ كان عبدالرحمن في السعودية مؤديا لفريضة الحج مع أسرته، وعندما عاد في أغسطس وجد عدة رسائل بشأنه والطلب اليه الحضور إلى الخرطوم، حيث ذهب والتقى بالوزير عبد المنعم خوجلي. وفي اللقاء تساءل عبدالرحمن: « إذا كنتم تريدونني كاتبا لصرف المواد البترولية فلست مستعدا للقدوم، لكن إذا كنتم تريدونني لعمل استراتيجي فأنا مستعد لذلك»، وهو ما أمن عليه الوزير.[٨٠]

عاد الدكتور عبدالرحمن إلى السودان متسلما مهامه مديرا عاما للمؤسسة العامة للبترول في الأول من ديسمبر ١٩٨٩، حيث وجد ان الوزير قام بتحويل كل العمل والمكاتبات الخاصة بالبترول إلى المؤسسة من الأبحاث الجيولوجية، كما قام الوزير بتنشيط اللجنة كونها من قبل الوزير الأسبق عثمان موسى بهدف بلورة موقف تفاوضي للتعامل مع شيفرون. أضيفت أسماء جديدة إلى اللجنة مثل عثمان خالد مضوي، حافظ الشيخ الزاكي، حسن أحمد الهدع المتخصص في القانون النفطي، الشيخ سيد أحمد محافظ بنك السودان وقتها، عبالرحيم حمدي، عدلي عبدالمجيد وأحمد محمد أبراهيم من الأبحاث الجيولوجية، ومن المؤسسة عبدالظاهر محمد عبد الظاهر وعلي فاروق وعباس السيد ومحمد المبارك وعلم الهدى محمد الحسن وغيرهم وبلغت جملة الأعضاء ١٩ شخصا

٧٩- أوردت صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩ من مايو ٢٠٠١ في سلسلة مقالات للمؤلف عن سنوات الأنقاذ في السودان ان عدد المحالين الى التقاعد في السنوات الثلاث الأولى من عهد الأنقاذ بلغ ٧٦,٦٤٠، بينما بلغ عدد كل الذين أحيلوا الى التقاعد منذ العهد الأستعماري في ١٩٠٤ وحتى يونيو ١٩٨٩ نحو ٣٢,٤١٤ شخصا.

٨٠- مقابلة مع دكتور عبد الرحمن عثمان، مدير عام سابق لمؤسسة البترول، في الخرطوم بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٥.

وكان الدكتور عبد الرحمن يترأس الاجتماعات مالم يحضر الوزير أو الرئيس عمر البشير أو نائبه الزبير محمد صالح. واستمرت هذه الاجتماعات لمدة ١٨ شهرا وحتى يونيو ١٩٩١ وحضور شيفرون.(٨١)

كان المطلوب وقتها عودة شيفرون وان تكون عودتها لتطوير الحقول وأحداث الأختراق المنشود لأن هذا هو الهدف. من ناحية أخرى كان عبد الرحمن يحضر اجتماعات المجلس البترول الذي كان يضم البشير، ونائبه الزبير، ووزراء المالية، الخارجية، الداخلية، محافظ بنك السودان إلى جانب شخصيات من خارج الوزارة مثل دكتور علي الحاج، دكتور تاج السر مصطفى بحكم انه الأقرب إلى طبيعة الصناعة نسبة إلى تخصصه المهني وأيضا يسن عمر الأمام. كما يضم بالطبع وزير الطاقة ومدير عام مؤسسة البترول وأضيف اليهم أربعة خبراء من الخارج.

في اجتماع للمجلس عقد في نحو أغسطس ١٩٩٠ تبلور الهدف الأستراتيجي في تحقيق اختراق في الملف النفطي بسبب الأوضاع المالية المتردية. وكان القصد الرئيسي اعادة شيفرون إلى العمل وليس طردها خاصة وهي قامت بعمل كبير. ولهذا يمكن القول بوجود توجه سياسي لأحداث أختراق في ملف النفط، لكن ترك للجنة النظر في كيفية تحقيق ذلك بشيء من التفصيل.

وعندما بدأت اجتماعات اللجنة كان كل شخص يتحدث في واد وكأنه جزيرة منعزلة عن الآخرين: فالقانوني يركز على الجوانب القانونية والمالي على الجوانب المالية. وبعد مرحلة طويلة من اللقاءات والاجتماعات بدأت تبرز رؤية واحدة موحدة وأصبحت كل النقاط تعالج من مختلف الجوانب، كما وضعت سيناريوهات لما يمكن أن تقوله شيفرون وكيفية الرد عليها.

جاءت شيفرون للاجتماع في يونيو ١٩٩١ في فندق قصر الصداقة في بحري، وهو أول وآخر الاجتماعات التي عقدت معها داخل السودان. تم الترتيب للاجتماع حيث حضر من جانب شيفرون مدير إدارة أفريقيا ومعه مدير الشركة في السودان والمحامي التجاني الكارب وعبداللطيف وداعة الله مندوب الشركة في السودان. عدد وفد الحكومة كان كبيرا، أربعة جلسوا في الأمام والبقية في الخلف. وفد السودان كان بقيادة دكتور عبدالرحمن ومعه عدلي عبدالمجيد، علم الهدى، وعلي محمد عثمان يسن الذي كان وكيلا لديوان النائب العام. ذكر الوفد السوداني انه سيكون لهم متحدث واحد ويريدون منهم شيئا في المقابل، أي أن يكون هناك شخص واحد هو الذي يتحدث ولا يتحدث الآخرون إلاّ بأذنه.

٨١- المصدر السابق نفسه.

وكانت هذه أول مفاجأة لهم لأنهم استغربوا هذا التصرف ولكن قاموا باختيار رئيس الوفد مدير إدارة أفريقيا متحدثا باسمهم. ثم بدأ الاجتماع بعد بمسائل أجرائية والحديث عن الأجندة التي تم ارسالها اليهم طالبين ابداء الرأي فيها وإذا كانت تحتاج إلى تعديل فأجابوا بالنفي.[٨٢]

كانت شيفرون تتبنى موقفا غير معلن بتجنب المفاوضات مع الحكومة السودانية، وهو ما ظهر من عدم ردها على الرسالة الأولى وعدم الاستجابة لها. أما هذه المرة فقد وافقوا على الاجتماع لأن الرسالة الثانية أرسلت في يونيو ١٩٩٠ وحملت في ثناياها تهديدا بالغاء الاتفاقية إذا لم تحضر الشركة للمفاوضات. We will terminate the agreement وكانت هذه أول مرة تستخدم فيها كلمة (الغاء). رد الفعل كان عبارة عن مطاولات في البداية لكنهم حضروا في النهاية بعد حوالي العام في يونيو ١٩٩١.

النقطة الأجرائية الثانية انه تم تحديد غرفة جانبية لهم كي يتشاوروا فيها مع بعض بحريتهم كما بدأ تسجيل الجلسة انطلاقا من الأشياء البسيطة مثل المعلومات. ثم طرح عليهم موقف الحكومة وخلاصته: ان السودان يريد عودتكم وممارسة العمل اذ لا يجد أفضل منكم والحكومة مستعدة لمناقشة أي أقتراح بشان التقدم في العمل. وكانت العبارة الأخيرة مقصودة لأن الحكومات السابقة كانت تصر على فكرة المصفاة المحلية كأولوية، الأمر الذي يعني ان الزيت المستخرج قد يستهلك محليا ولا تحصل الشركة على عائدها المالي منه بسبب الظروف الحرجة لوضع العملات الصعبة في السودان. ولهذا جاءت العبارة الأخيرة مزيلة لهذا الشرط، وهذا طبعا بعد ان تم اقناع الحكومة نفسها بفكرة انه بتبني خيار التصدير يمكن توفير موارد يمكن الاستيراد عن طريقها، كما ان البنية الأساسية للصناعة النفطية مكلفة ومن الأفضل ان تقوم بانشاءها الشركات الأجنبية حتى توفر وسيلة للتصدير إلى الخارج. وهو ما أقتنعت به الحكومة وأصبح موقفا رسميا في النهاية. وعبر علم الهدي عن ذلك بقوله انه أصبح على قناعة انه لم يعد هناك فرق بين أنشاء مصفاة محلية أو التصدير[٨٣]

قام وفد شيفرون بطرح قضية الأمن وضرورة توفيره بنسبة ١٠٠ في المائة حتى يستطيعوا أن يبدأوا العمل. وذكر لهم الوفد الحكومي انه لا يوجد شيء اسمه أمن ١٠٠ في المائة حتى داخل الولايات المتحدة نفسها، وبالتالي يمكن تلخيص الوضع في ثلاثة خيارات:

٨٢- المصدر السابق نفسه.

٨٣- المصدر السابق نفسه.

- أن تعود شيفرون إلى العمل مرة أخرى والسودان يعترف انه لم يعرف خيرا منها.

- أن لم تستطع شيفرون العودة ولأي سبب، رغم عدم رغبة الحكومة في الأعتراف بوجود مشكلة، فإنّ الخيار الثاني أن تحضر الشركة طرفا ثالثا ليعمل بالنيابة عنها وعن الحكومة.

- الفشل في الخيارين الأولين سيدفع بالحكومة إلى الغاء الاتفاق خلال عام واحد وفي يونيو ١٩٩٢ ويمكن لشيفرون الذهاب إلى المحاكم الدولية إذا رغبت. الشركة تحدثت عن حالة القوة القاهرة، التي تمنعها من العمل بسبب الوضع الأمني، وهو ما كان السودان يعتقد انه لا يمكن إثباته في أي محكمة لأنه يتعلق بوجود حالة دائمة من الفلتان الأمني بينما الحاصل في السودان حدوث هجمات متقطعة من المتمردين في شكل حرب عصابات على طريقة اضرب واهرب.

الاجتماع استمر لفترة يوم واحد، بدأ صباحا ومستغرقا لنحو ثلاث ساعات ونصف الساعة وبصورة متصلة ما عدا بعض الاستراحات القصيرة بلغ عددها ثلاثا؛ وفي نهاية الجلسة أنتبه وفد شيفرون إلى انه يتم تسجيل الجلسة وذلك عندما حاول الفني تغيير بعض الأشرطة وطلبوا إيقاف التسجيل والا تركوا الاجتماع. وبالفعل تم إيقاف التسجيل. تعامل وفد شيفرون مع هذه الأطروحات بجدية وقالوا انه لابد لهم من العودة إلى رئاسة الشركة لاستشارتها. وبعد شهرين جاء الرد انهم قطعا لن يعودا إلى السودان مرة ثانية، وأنهم سيبحثون عن طرف ثالث. بعد شهرين آخرين ردوا انهم لم يجدوا طرفا ثالثا وان الحكومة إذا وجدت شيئا من قبلها فإنّهم مستعدون للتفاوض.(٨٤)

في الجانب الإجرائي والتنفيذي طلب دكتور عبد الرحمن من المستشار القانوني للوزارة سليمان خليل إعداد مسودة نموذجية لاتفاقية للاستكشاف وقسمة الإنتاج، وتمت الأستعانة بالحكومة العراقية وبيت خبرة بريطاني للوصول إلى مسودة نهائية طرحت على المؤسسة البترولية الدولية الكندية لتقديم عرضها للأستثمار في السودان على ضوء هذه الاتفاقية. وبالفعل قدمت الشركة عرضا غطى مربع (١٣ – ب)، الذي تضمن منطقة حلايب المتنازع عليها بين السودان ومصر، وهو ما أدى إلى أحتجاج من السفير المصري لدى كندا، وتبع ذلك أخراج تلك المنطقة من المربع.(٨٥)

خلال فترة التفاوض مع شيفرون قامت الأخيرة بالتخلي عن مربع-سي الذي يضم منطقة شارف وذلك لأعطاء الحكومة شيئا يمكن أن تتحرك فيه. ولهذا

٨٤- المصدر السابق نفسه.

٨٥- مقابلة مع سليمان خليل، مستشار قانوني سابق لوزارة الطاقة. في الخرطوم بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٦.

شهدت فترة عامي ١٩٩١/١٩٩٢ نشاطا وتكثيفا لبرنامج الاستكشاف والعمل على استخراج النفط والاستعانة بالشركة الرومانية رومبترول، التي حفرت بئرين جاءت نتائجهما جافة. الحكومة بدأت العمل مباشرة في مربع – سي حيث تم حفر ثلاثة آبار بطاقة ألفي برميل يوميا تم استغلالها عن طريق برج تكرير أحضره رجل الأعمال محمد عبد الله جارالنبي وأقيم في أبوجابرة، لكن بسبب صغر حجمه وبساطة تقنيته وبعده عن مناطق الإنتاج والاستهلاك الرئيسية فإنّه لم يسهم بصورة واضحة في أحداث فرق في وضع الأمدادات ومقابلة احتياجات السوق المحلية، على أن هذا التطور أسهم من ناحية أخرى في الأبقاءعلى جذوة العمل والأمل في إنتاج النفط السوداني مشتعلة.[٨٦]

لكن ظل الهدف الرئيسي تطوير حقل يمكن أن ينتج ٢٥ الف برميل يوميا. وكانت الحكومة وقتها تفكر في إقامة مصفاة في المجلد وتوجهت إلى الدول الصديقة مثل إيران للمعاونة. كلف المهندس صلاح وهبي الذي عمل مع شيفرزن داخل وخارج السودان ثم في الكويت قبل أن يتم الأتصال به للعودة إلى السودان، للأشراف على المشروع. وكانت أول خطوة القيام بزيارة ميدانية إلى المنطقة مع فريق فني إيراني للتعرف على الوضع. وبسبب غياب أي تجهيزات تسمح لطائرة الهيلوكبتر بالهبوط في موقع محدد اضطر الوفد إلى السير لمسافة كيلومترين على الأرجل. وفيما بعد تم إعداد دراسة تفصيلية في ثلاثة أجزاء غطت الجوانب الفنية والهندسية والمالية وتوصلت إلى ضرورة توفير مبلغ ١٩٦ مليون دولار حتى يمكن إنتاج ٢٥ ألف برميل يوميا من حقل هجليج. أهمية هذه الخطوة تتمثل في ان الدراسة تميزت بتناول جاد وانها الأولى من نوعها التي تعد بالتفصيل لتطوير حقل نفطي في السودان، كما ان اللجوء إلى إيران كان مؤشرا على التوجه شرقا إلى الصين وماليزيا الذي تبلور فيما بعد بصورة واضحة عبر الصناعة النفطية.[٨٧]

تصرمت ستة أشهر من الزيارات المتتالية إلى طهران والنقاش مع شركة النفط الوطنية الإيرانية للنظر في كيفية تنفيذ المشروع. وفي النهاية أوضح مسؤولو الشركة انه ليس لديهم مالا للتمويل، وهو ما يتطلب من الحكومة السودانية أن تتعامل مع الأمر على المستوى السياسي والحديث مع القيادة الإيرانية. ووضع هذا الموقف حدا لفكرة قيام إيران بالمساعدة في تنفيذ مشروع استخراج النفط السوداني.

كما جرت محاولات من قبل شخصيات سعودية أمثال صالح كامل والراجحي وابراهيم افندي لتوفير بعض التمويل. كانت هذه الشخصيات متعاطفة مع

٨٦- الأوراق الخاصة للمهندس حسن محمد علي التوم، الأمين العام الأسبق لوزارة الطاقة.

٨٧- مقابلة مع المهندس صلاح وهبي، رئيس سابق لشركة سودابت، في الخرطوم في ٥ يوليو ٢٠٠٦.

نظام الحكم الجديد في السودان، الذي يبدو انه تمكن من أيصال رسالة مبكرة إلى القيادة السعودية عن نوع التغيير المقبل في السودان وطالبا الحصول على دعمها عبر توفير أمدادات نفطية و قروض ميسرة في حدود مليار دولار ودعم في المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد وذلك من منطلق تعزيز أمن البحر الأحمر،[٨٨] لكن بعد حرب الخليج تغيرت الظروف السياسية تجاه السودان الذي اعتبرمن دول الضد، التي ساندت العراق. وأنعكس هذا الموقف على تلك الوعود، وأدى إلى تجفيفها ومن ثم الاخفاق في توفير المال رغم ان الحكومة كانت على قناعة بتوفر الدعم لأنها أبلغت مسؤولي ملف النفط مبكرا ان التمويل ليس عقبة ويمكنهم التصرف في المشروع بأي مبلغ من مليون إلى مليار دولار للتطوير والوصول إلى مرحلة التصدير.[٨٩] لكن السبل تقطعت بعد ذلك، وأتضح انه لا العلاقات السياسية مع دولة مثل إيران أتت أكلها ولا الصلات عبر شخصيات خليجية متعاطفة مع الأنقاذ نجحت في تحقيق أختراق في علاقات السودان الخارجية، وهو ما وضع عبئا أضافيا على الخيار المحلي لتحقيق أنطلاق لمشروع استخراج النفط.

قام الوزيران عبدالرحيم حمدي وعوض الجاز بزيارة إلى الصين حيث عرضا شراكة أستراتيجية تقوم على الأمكانيات التي يتمتع بها السودان. المسؤولون الصينيون كانوا يستمعون فقط ولم يبدو حماسا وقتها للأنخراط في المشروع. ماليزيا من الجانب الآخر ورغم وجود شخص مثل أنور أبراهيم نائبا لرئيس الوزراء وله صلات ببعض قيادات النظام الجديد منذ أن كان طالبا في بريطانيا تحدث عن الضغوط الأمريكية وان على السودان إلاّيتوقع قدوم شركات كبرى للعمل فيه خاصة مع بروز فرص جديدة للشركات الغربية في منطقة حوض بحر قزوين الغنية بالنفط والغاز الطبيعي. وكل هذا دفع حمدي إلى الحديث في مجلس الوزراء في العام ١٩٩٢ مقيما الوضع بالقول انه أصبح واضحا ان شيفرون لن تعود إلى السودان، وكذلك إلاّيتوقع قدوم شركات كبرى وان الأصدقاء ليس بوسعهم تقديم شىء ذي بال.[٩٠]

في ذلك الوقت بدأت تحركات شركة «ستيت بتروليوم» الكندية لشراء أمتياز شيفرون وذلك من خلال أتصالات معها بصورة غير مباشرة خلف الكواليس، لكن بالطبع لم يكن ممكنا عمل شىء دون موافقة الحكومة. وقتها نجح عبد الرحيم حمدي الذي كان وزيرا للمالية في عمل علاقة جيدة ومباشرة مع مستر سكوت، نائب مدير شيفرون، وهو ما جعل الموضوع يسير بصورة حبية

٨٨- معلومات خاصة بالمؤلف.

٨٩- مقابلة دكتور عبد الرحمن عثمان السابقة.

٩٠- مقابلة عبد الرحيم حمدي، وزير سابق للمالية، في الخرطوم في ٦ يونيو ٢٠٠٥.

اذ كان يمكنها التشدد في بعض النقاط.[٩١] وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة ترغب في أن تضمن خروج الامتياز من شيفرون وعودته إلى الدولة مرة أخرى، فإنّ شيفرون من جانبها كان هدفها ألآ تعيد الامتياز إلى الحكومة مباشرة والا اعتبرت الخطوة تخليا من جانبها وإذا حدث هذا فمعناه انه سيخلق لها مشاكل ضريبية مع حكومتها. لكن إذا تم البيع لشركة سودانية خاصة فإنّ هذا يعطي الشركة فرصة للتخلص من بعض الضرائب في فبراير من العام ١٩٩٢ كان عبدالرحيم حمدي ودكتور علي الحاج ووزير الطاقة عثمان عبدالوهاب في زيارة إلى لندن حيث التقوا أحد كبار مسؤولي شيفرون. عقد الاجتماع في دار كنانة ولم يستغرق أكثر من ساعة وأعربت شيفرون عقبها عن استعدادها للتنازل عن الامتياز نظير مبلغ ٢٨ مليون دولار. رد حمدي مازحا انه لو كان يعرف ان الأمر بهذه البساطة لأحضر دفتر شيكاته معه. ومع الاتفاق على المبلغ الا ان شيفرون قالت ان الصفقة لابد أن تكون مع شركة خاصة، لا الحكومة[٩٢] تم التداول في أسماء عدد لا بأس به من رجال الأعمال المنتمين للنظام مثل عثمان خالد والطيب النص، وكان كل واحد منهم يدعي ان لديه من الأتصالات والشخصيات ما يمكنه من استكمال الموضوع. وقال دكتور عبد الرحمن انه شخصيا يرى ان الموضوع غير محتاج إلى أي وساطة. وفي النهاية تمت ترسية الأمر على محمد عبدالله جار النبي وشركته كونكورب، وهي شركة أنشاءات أساسا، بقرار من الترابي.[٩٣] وكان المفروض ان يكون هناك اتفاق أفضل وموثق، لكن الوزير عثمان عبد الوهاب أرسل مذكرة إلى دكتور عبد الرحمن تضمنت:

- ان جار النبي سيذهب ويعرض على شيفرون ٢٥ مليون دولار وإذا لم ينجح سيأتي راجعا وانه سيشتري نيابة عن حكومة السودان وانه سيعيد اليها الامتياز متى طلب ذلك منه.[٩٤] وأكد على هذا المستشار القانوني سليمان خليل الذي قال انه أطلع بالصدفة على مذكرة مكتوبة بخط اليد من الوزير عثمان عبد الوهاب ان جار النبي سيكون واجهة الحكومة لشراء الامتياز من شيفرون نظير عمولة تبلغ أربعة ملايين دولار، رغم ان حمدي كان يرى الا داعي للعمولة لأن كل العمل المطلوب قامت به الحكومة.[٩٥] على ان جار النبي رد على كل ذلك في أفادات صحافية عبر ست مقابلات أجرتها معه صحيفة «الرأي العام» بين شهري يونيو ويوليو من العام ١٩٩٩، وذلك بمناسبة منحه وسام الإنجاز. وقال

٩١- المقابلة السابقة مع دكتور عبد الرحمن عثمان.

٩٢- المقابلة السابقة مع دكتور عبد الرحمن.

٩٣- المقابلة السابقة مع حمدي.

٩٤- مقابلة سابقة مع دكتور عبد الرحمن عثمان.

٩٥- المقابلة السابقة لسليمان خليل. أيضا نشرت صحيفة الخرطوم بتاريخ السادس والعشرين من ديسمبر ١٩٩٣ لوزير الطاقة صلاح كرار ان شركة كونكورب كانت مجرد وسيط لشراء حقوق الأمتياز من شيفرون وأعادته الى الحكومة فيما بعد.

ان أول اتصال له مع شيفرون تم في يناير ١٩٩١ مع مدير مكتب الشركة عبداللطيف وداعة الله حيث كان يبحث عن معلومات توضح الخصائص الفنية للنفط الذي تم استخراجه في منطقة أبو جابرة وذلك لمعاونته على أحضار مصفاة بطاقة ٢٠٠٠ برميل يوميا، كما عبر عن رغبته في الالتقاء ببعض مسؤولي شيفرون للنظر في امكانية شراء الامتياز، قائلا انه أمضى الستة أشهر التالية حتى مايو ١٩٩٢ ساعيا للحصول على الدعم السياسي اللازم للحصول على الامتياز وان دراسته الأولية للموضوع أوضحت أن شيفرون قد تطلب مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لأتمام الصفقة إلى جانب خطاب ضمان بنكي وآخر بعدم الأعتراض من حكومة السودان، وانه أكمل استعداداته لتنفيذ هذه المطلوبات. وأضاف انه قبل خمسة أيام من مغادرته إلى الولايات المتحدة تم أستدعاءه إلى اجتماع في مكتب وزير الطاقة، حيث كان يوجد أحد رجال الأعمال، وطلب منه الوزير أن يضم رجل الأعمال ذاك إلى عرضه لأن هذا قرار سياسي من النظام. وقال جار النبي انه رفض الفكرة وان على رجل الأعمال ان يتقدم بعرضه منفصلا، وان الجبهة الإسلامية ليس لها دخل بالطريقة التي يدير بها أعماله، وانه قام بعد ذلك بأرسال خطاب إلى الوزير يقول فيه ان شركة كونكورب تعتزم التقدم بعرض لشراء امتياز شيفرون وانها ليست واجهة للحكومة، كما انها لديها الموارد المالية المناسبة لتطوير الحقول، وأن أهم شيء هو تحرير الامتياز من الأمريكان.[٩٦] وفي النهاية تم الإعلان من قبل كلا من شيفرون وكونكورب على اتفاقهما على الصفقة في ١٥ مايو ١٩٩٢، وأوضح الإعلان انه سيتم تحويل كل حقوق الامتياز بما فيها الحقول المنتجة لصالح كونكورب. وبلغت مساحة الامتياز وقتها ١٧٠ ألف كيلومتر مربع وتضم حوضي ملوط والمجلد الذين تجري فيهما عمليات الأستشكاف النفطية وحقلي الوحدة وهجليج المكتشفان في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ على التوالي ويقعان في حوض المجلد.[٩٧]

كانت الإجراءات الرسمية لإكمال عملية الشراء قد أسهمت في تعطيلها فترة من الزمن لأن وزير الطاقة تأخر في ارسال خطاب موافقة الحكومة على الصفقة. وصل الخطاب بعد ٢٥ يوما من الموعد الذي كان يفترض أن يصل فيه وذلك بسبب ضغوط أسهمت فيها شيفرون إلى حد بعيد، اذ هددت انها ستفسخ الصفقة إذا لم يصلها خطاب موافقة الحكومة في أو قبل الخامس من يونيو. وشيفرون نفسها كانت خاضعة إلى ضغوط من ناحيتين: أولهما ان الحركة الشعبية لتحرير السودان. أخبرت شيفرون انها أصبحت تعرف بأمر الصفقة

٩٦- مقابلة محمد عبد الله جار النبي في صحيفة الرأي العام بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٩.

97- "Chevron Out. Concorp In: Sudan Into Petroleum Age". Sudanow magazine. Khartoum. July 1992.

وستقوم بأذاعة بيان عنها، وثانيهما ان النشرة النفطية المتخصصة (بلاتس) أخبرت شيفرون انها ستنشر موضوعا عن الصفقة.[٩٨] وهذه التطورات دفعت الوزير إلى التحرك وأرسال الخطاب في يوم كان في السودان عطلة.[٩٩] وبموجب هذا الخطاب تم التوقيع النهائي على الصفقة بمبلغ ٣٥, ٢٥ مليون دولار وأذيع الخبر في كل من الولايات المتحدة والسودان.ويرى عبد الرحمن سليمان ان الأنقاذ أستفادت من عدة تطورات تخص الصناعة وأخرى سياسية ومن بينها ان السودان لم يعد منطقة أستثمارية جاذبة، وذلك لأسترجاع الامتياز بدون مواجهة وبدون تأميم مثلا.[١٠٠]

تباينت ردود الأفعال تجاه الصفقة. فالمعارضة اعتبرتها وسيلة لوضع ثروة السودان النفطية تحت سيطرة الجبهة القومية الإسلامية[١٠١]، وحتى داخل النظام رآها البعض مؤشرا على بروز مركز قوى جديد يمكن أن يشكل تهديدا للقيادة التاريخية والتقليدية للحركة الإسلامية وذلك من باب طرح السؤال كيف يمكن لشخص واحد أن يسيطر على الامتياز، وهو ما أسهم في تعطيل عملية استغلال النفط السوداني لمدة ست سنوات حتى العام ١٩٩٩ كما قال جار النبي.[١٠٢] ولو ان الواقع يشير إلى عدم وجود التمويل الكافي والخبرة الفنية هما السببان الرئيسيان في هذا التأخير.

أصبح جار النبي يتحدث للمسؤولين بعد ذلك عن انه لا يرغب في الاحتفاظ بالامتياز وانه ما يريده تغطية تكلفة أسترجاع الامتياز إلى جانب مصاريفه الخاصة ليكون المبلغ الكلي في حدود ٣٣ مليون دولار،وذلك نسبة لتعاظم أحساسه ان بعض الجهات في الحكومة ترغب في أسترجاع الامتياز مجانا بل وحتى تدمير شركته. وفي النهاية تم التوصل إلى أن تدفع الحكومة له مبلغ ٣٠ مليون دولار. لكن وزارة المالية تباطأت في الدفع وأمضت عاما لأقناعه أن يتسلم المبلغ بالعملة السودانية، بل ووصل إلى درجة أقحام الرئيس البشير الذي طلب من جار النبي تقدير ظروف البلاد المالية وانه شخصيا سيعمل في المستقبل على الحصول حقه بالعملة الصعبة متى تحسنت الأحوال. وقال جار النبي انه أوضح للبشير ان هذه هي المحاولة الثالثة لأقناعه بقبول نصيبه بالعملة المحلية وهو سيقبل هذه المرة بسبب تدخل البشير.[١٠٣]

٩٨- مقابلة جار النبي مع صحيفة الرأي العام بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٩.

٩٩- المصدر السابق نفسه.

١٠٠- المقابلة السابقة مع عبد الرحمن سليمان.

١٠١- بيان من حزب الأمة بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٩٢.

١٠٢- المقابلة السابقة لجار النبي.

١٠٣- المقابلة السابقة لجار النبي.

لكن قبل ان يتصل بوزارة الطاقة للحصول على الشيك تسلم خطابا من ديوان الضرائب يطلب منه تسديد ما يعادل ٤٥ في المائة من ضريبة الأرباح جراء بيع أسهم شيفرون إلى حكومة السودان. رد جارالنبي بالقول ان الصفقة مع الحكومة لم تتضمن دفع أي ضرائب، وهو ما رد عليه وزير المالية ان الضرائب ملزمة في أي صفقة وعليه دفعها. وفي نفس اليوم تلقى خطابا آخر من ديوان الضرائب أوضحت فيه انها تسلمت شيكا من وزارة الطاقة لصالح شركة كونكورب وانها خصمت منه الضرائب المستحقة وبقي جزء آخر لابد من دفعه في غضون ٧٢ ساعة. وهو ما رد عليه جار النبي ان كونكورب لن تدفع أي ضرائب وانه يعتبر الصفقة ملغاة مالم تدفع الوزارة بقية نصيبه بالعملة الصعبة.[١٠٤] بعد ثلاثة أيام قال جارالنبي انه تلقى اتصالا من وزير الطاقة يخبره فيه انه لم يكن على علم بما يجري وانه يريد له مقابلة الرئيس لحسم الأمر، وبالفعل قابل الرئيس قائلا انه قبل بوساطته في المرة السابقة والنتائج تتحدث عن نفسها. وكان ان طلب الرئيس من مدير مكتبه أن يتصل بوزير المالية ليتم الدفع فورا وبالدولار الأمريكي. على ان وزير المالية رد في اليوم التالي ان الدفع سيكون بالعملة المحلية ويمكن فتح حساب في بنك الخرطوم لصالح شركة كونكورب وتودع فيه المبالغ التي ستستخدم لشراء سلع سودانية يتم تصديرها ويودع عائدها من العملة الصعبة في حساب آخر يتم التصرف فيه بمعرفة الوزارة.[١٠٥]

تم تجميد الوضع لفترة ستة أشهر وفي أحد الأيام تلقى جار النبي اتصالا من نائب الرئيس الزبير محمد صالح الذي طلب معرفة ما جرى بالضبط ، ثم راجع مع الدكتور علي الحاج إذا كانت قضية الضرائب قد أثيرت عند الاتفاق مع شيفرون على استخلاص الامتياز. وبعد شهر من المطاولات تم الاتفاق على دفع المبلغ في حساب الشركة في أحد البنوك البريطانية وهو ما حدث بعد ثلاثة أسابيع أخرى وبموجبه تم تحويل أسهم امتياز شيفرون من شركة كونكورب إلى حكومة السودان.[١٠٦]

١٠٤- المصدر السابق نفسه.

١٠٥- المصدر السابق نفسه.

١٠٦- المصدر السابق نفسه.

أدى خروج شيفرون من السودان إلى إثارة أسئلة أساسية:

- هل كان ذلك الخروج بسبب تردي الوضع الأمني، أم بسبب أرتفاع التكلفة أم لأنه لا توجد أحتياطيات كافية للاستمرار في البرنامج الاستكشافي والإنتاجي.

- في تلك الفترة تبلورت القناعة التي عبر عنها حمدي من قبل انه بخروج شيفرون وعدم توقع قدوم شركات كبرى أو عون من الأصدقاء السياسيين سواء في إيران أو الخليج، فإنّ الخيار الوحيد المتاح العمل، سيكون عبر أي شركة تجارية وتكثيف الجهود والخبرات المحلية الجيولوجية والهندسية معها.

- الشركة الوحيدة التي برزت على المسرح هي شركة «ستيت» الكندية، لكنها كانت تعاني من مشكلتين انها ليست شركة معروفة في هذا المجال وليس لديها سجل جيد من العمل يمكن اللجوء اليه لمعرفة قدراتها المالية والفنية كما يتطلب القانون، بل انها تبدو مثل شركة الرجل الواحد التي أقيمت مخصوصا لاستغلال مشروع النفط السوداني، كما ان اسمها «ستيت» الذي يعني «دولة» باللغة العربية يثير خلطا مع الدولة صاحبة الامتياز، على ان الوزير حمدي قاد اتجاها لأعطاءها فرصة في مواجهة اعتراضات من أربعة وزراء رئيسيين داخل الحكومة، وذلك على أساس ان هذا هو الخيار الوحيد المتاح في وجه الأوضاع الدبلوماسية غير المواتية لصالح السودان.[١٠٧]

كان الهدف الأساس لشركة «ستيت» الحصول على امتياز شيفرون نظير مبلغ ٧٥ مليون دولار، على ان الفنيين والمهنيين في الوزارة كانوا متحدين في موقف ضد منح امتياز ضخم بحجم الذي حصلت عليه شيفرون إلى شركة واحدة مهما كانت. وبدلا عن ذلك أقترحوا تقسم مساحة الامتياز إلى مربعات سواء تلك التي أكتشف فيها البترول أو غيرها من ذات الاحتمالات الجيدة وانه على «ستيت» أن تقدم برنامجا تفصيليا لتطوير الحقول.[١٠٨]

١٠٧- تتالت الأفادات من سليمان خليل والديبلوماسي السابق في أوتاوا الفاضل أحيمر ان لطف الرحمن خان صاحب شركة ستيت سعى بكل جهده للحصول على أمتياز شيفرون وعمل على الوصول الى كبار المسؤولين بمن فيهم الترابي والبشير عبر مختلف الوسطاء. قدم دعوة خاصة الى وزير الطاقة صلاح كرار وزوجته لزيارة كندا في ١٩٩٤ لمدة تسعة أيام وعمل على أبعاد طاقم السفارة عن البرنامج. مقابلة بالهاتف مع الفاضل أحيمر في أوتاوا في ٢٧ أغسطس ٢٠١١.

وأيضا نقلت نشرة «ميس»النفطية المتخصصة في ٢١ أغسطس ١٩٩٥ عن صحيفة «فانكوفر صن» الكندية ان لطف الرحمن يواجه قضيتين في ولاية بريتش كولومبيا يمكن أن تهددا ملكية شركة أراكيس لمشروع النفط السوداني، لأن الشاكين قالوا ان لطف الرحمن وعدهم بحصص في المشروع نظير قيامهم بتقديمه وتعريفه بالمسؤولين السودانيين.

١٠٨- مقابلة مع الدكتور عبد الرحمن عثمان في الخرطوم في١٧ مارس ٢٠٠٥.

بدأت الشركة عملها بعد ان تم التوصل إلى إبرام الاتفاق معها في ٢٩ أغسطس ١٩٩٣ في مربعي ١ و٢ بعد أكثر من عام من حصولها على امتياز العمل فيهما وذلك بسبب ضعف مقدراتها المالية وانها تعتمد إلى حد كبير على التدفقات المالية مما تصيبه من تداول أسهمها في البورصة الكندية. وكان يفترض ان يصحب ذلك مشروع آخر لإقامة مصفاة في المجلد بطاقة ٢٥ ألف برميل يوميا لمقابلة الاحتياجات المحلية من المواد المكررة، لكن مرة أخرى يقف شح الأمكانيات أمام المشروع، الذي لم يكن تصميمه ناجحا على أي حال في جذب مستثمرين لعدم وجود وحدة للكسر يمكن استغلالها لزيادة حجم ونوعية المنتجات الخفيفة المكررة التي يتطلبها السوق.[١٠٩]

كانت شركة أراكيس الكندية قد اشترت قبل ذلك «ستيت» التي أصبحت شركة فرعية لها في صفقة في سوق الأسهم في يوليو من العام ١٩٩٢، لكنها بدأت تظهر بعد ذلك في المعاملات الرسمية. ركزت الشركة على تحركاتها في سوق الأسهم مستغلة مشروع السودان النفطي، وبالفعل أعلنت في يوليو من العام ١٩٩٥ انها توصلت إلى اتفاق مع المجموعة العربية الدولية للأستثمار والحيازة تسهم بموجبه الأخيرة بالتمويل في حدود ٧٥٠ مليون دولار إلى جانب شراء حصة ٤٢ في المائة من أسهم أراكيس، وهو ما أدى إلى أرتفاع حاد في قيمة سهم أراكيس من ١٠,٥ دولارات للسهم بصورة متتالية إلى أن أستقر عند ٢٦ دولارا. على ان الأمر لم يستمر طويلا واضطرت أراكيس لأصدار بيان في الثاني والعشرين من أغسطس ١٩٩٥ ان اتفاقها مع المجموعة قد فشل، وبعد يومين علقت نشاطها في البورصة بعد خسارتها نحو ٦٠ في المائة من قيمة أسهمها. وذكرت المجموعة انها أنسحبت بسبب استمرار تجميد التعامل بأسهم أراكيس في بورصة نيويورك ورفض إدارة الشركة تمديد المهلة المحددة بالخامس عشر من سبتمبر ١٩٩٥ موعدا لقيام المجموعة العربية بالوفاء بالتزاماتها.[١١٠]

عندما أنتقل الدكتور عوض الجاز إلى وزارة الطاقة في أغسطس ١٩٩٥، لم يكن البترول على رأس اولوياته، وانما كان مهتما بوضع الأمداد الكهربائي اذ كانت العاصمة تعيش في حالة ظلام دامس. وفيما بعد التفت إلى ملف النفط ولم تكن هناك قناعة داخل الوزارة عن وجود النفط من عدمه وكيفية استخراجه ان كان موجودا. وبعد ثلاثة أشهر من تسلمه مهام منصبه التقى بلطف الرحمن خان لأول مرة، الذي حاول الدخول في حديث مفتوح أوقفه الجاز بالقول انه من الأفضل ان يتم الدخول في برنامج لإنتاج ١٠ آلاف برميل يوميا يتم تكريرها في مصفاة الأبيض وأن يكتمل كل ذلك متزامنا مع ذكرى الأنقاذ في يونيو المقبل.[١١١]

١٠٩- الأوراق الخاصة للمهندس حسن محمد علي التوم.

١١٠- صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٥.

١١١- مقابلة مع دكتور عوض الجاز في الخرطوم في ١١ يوليو ٢٠٠٦.

رد لطف الرحمن باستحالة إنجاز هذا البرنامج لأن موسم الأمطار يبدأ في تلك المنطقة في فبراير، مما يعني وجود أربعة أشهر فقط لترحيل المصفاة وتركيبها وضعا في الاعتبار غياب البنية الأساسية من طرق وغيرها مما يضيف صعوبات أخرى للمهمة. أجاب الجاز انه على لطف الرحمن أن يترك الأنشغال بما يلي الحكومة من مسؤوليات مثل غياب البنية الأساسية وكيفية توصيل المعدات ويركز على الجانب الذي يليه هو في كيفية إنتاج العشرة آلاف برميل. وبالفعل وبكثير من الدفع والمثابرة تم الوصول إلى النتائج المطلوبة وبدأ إنتاج المصفاة فعليا من الجازولين في الرابعة صباحا من نفس يوم الأفتتاح في الثلاثين من يونيو وراجت شائعات عديدة ان الجازولين أحضر من الخرطوم.[١١٢]، لكن أهم قرار في ذلك اليوم انه ينبغي عدم السماح لشركة «ستيت» بالدخول في المرحلة الثانية بسبب ضعف مقدراتها المالية. [١١٣]، وأعدت الوزارة خطابا رسميا بهذا المعنى تم تسليمه إلى لطف الرحمن بحضور وزير العدل عبد الباسط سبدرات وذلك في يوم نجاحه والاحتفال بتدشين العمل في مصفاة الأبيض.

تناول الخطاب الذي أعد في السادس والعشرين من يونيو ١٩٩٦ أخفاقات الشركة بالتفصيل وعدم تنفيذ بنود الاتفاقية التي التزمت بها وذلك بهدف وضع الشركة في موقف أضعف ودفعها إلى القبول بفكرة تشكيل كونسورتيوم له القدرة على القيام بالألتزامات الفنية والمالية الكبرى الخاصة بمشروع النفط، وكانت الوزارة قد نجحت في نقل المعلومات الفنية الخاصة بشيفرون إلى كالقري في كندا لتكون بعيدة عن السيطرة الأمريكية. ومن النقاط الرئيسية التي اشتمل عليها خطاب الوزارة إلى الشركة:

- أنه كان يفترض في الشركة ان تقوم بتجهيز حقل هجليج لإنتاج ٢٥ ألف برميل يوميا، لكن الحقل أنتج ١٠ ألفا فقط، وان تعد حقل الوحدة لإنتاج ٤٠ ألف برميل يوميا، ولم يحدث شيء في هذا الجانب، هذا بالإضافة إلى فشلها في تقديم بعض الدفعيات المالية في مواعيدها أو بعض العمليات الفنية والتطويرية[١١٤]

- عملت «ستيت» في مشروع النفط لفترة ثلاثة أعوام متصلة وبدون أن تشهد هذه الفترة حادثا أمنيا واحدا، وتمكنت خلال هذه الفترة من رفع ومضاعفة الأحتياطي المؤكد من ٣٦٥ مليون برميل إلى ٦٣٥ مليونا، كما انها قامت بعملية ترويجية كبيرة للمشروع.[١١٥]، وهو ما أصبح مؤشرا على بعض النتائج والاهتمام

١١٢- المصدر السابق نفسه.

١١٣- المصدر السابق نفسه.

١١٤- مقابلة صلاح وهبي السابقة.

١١٥- مقابلة دكتور عبد الرحمن عثمان السابقة.

بمشروع النفط في السودان. وفي احد اللقاءات الترويجية للمشروع التي أقيمت في باريس قال أحد منسوبي الشركات النفطية من المدعوين لمسؤول سوداني لماذا لا تأتون الينا مباشرة بدلا من استخدام الوسطاء.[116]

- كانت القناعة السائدة ان شركة «ستيت» لن يكون بمقدورها إنجاز المشروع بسبب ضعف قدراتها المالية، وتقارير الربع الأول من ١٩٩٥ توضح انها حققت دخلا بلغ ٤٢٩،٢٩٥ دولار، أي بخسارة تتجاوزالمليوني دولار، وهو ما يقول مسؤولو الشركة انه بسبب إنفاقهم على مشروع السودان النفطي.[117] وبسبب تعثر اتفاق «أراكيس» مع المجموعة العربية مما انعكس على وضع أسهمها وصورتها في السوق، فإنّ الشركة تلقت تغطية اعلامية سلبية كونها قامت بتضليل للمستثمرين، ووصفت صحيفة الكندية المهتمة بالشؤون المالية والاقتصادية سعي الشركة إلى العمل في مشروع السودان النفطي انه «خيالي» متساءلة كيف يمكن لشركة صغيرة، ليس لديها سجل معروف في هذا المجال ودخلها لا يتجاوز ١,٩ مليون دولار أن تدخل في مشروع ضخم في بلد تمزقه الحرب الأهلية ويعاني من غياب للبنيات الأساسية وتنجح في جمع أستثمارات بحوالي المليار دولار؟[118]

- سعت أراكيس إلى تجنب تبعات خطاب الإنذار الذي وجّه إليها، مطالبة بإعطاءها مهلة للعمل، لكن الوزارة إثر اجتماع داخلي قررت الرفض وعرضت على ستيت ثلاثة خيارات:

- أما إنهاء امتياز الشركة بصورة كاملة وبالاتفاق معها،

- أو الإنهاء الجزئي وبالاتفاق معها كذلك

- أو أن تقوم الحكومة بفرض عملية الإنهاء بدون اتفاق ومن ثم جعل الشركة في موقف أضعف عبر خطاب عدم تنفيذها لألتزاماتها القانونية.[119]

ورغم القناعة بعدم قدرة أراكيس على القيام بالعمل منفردة، الا ان الرأي الغالب في ذات الوقت السعي إلى جعلها جزءا من أي كونسورتيوم يتم تشكيله. وتم حساب النفقات التي تحملتها الشركة وبلغت نحو ٧٠ مليون دولار مقابل أدعاء الشركة انها صرفت ٣٠٠ مليونا.[120] وهذا التقييم يعطيها ما نسبته ١٠

١١٦- مقابلة سليمان خليل السابقة.

١١٧- الأوراق الخاصة للمهندس حسن محمد علي التوم.

١١٨- صحيفة الحياة بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٩٥.

١١٩- مقابلة صلاح وهبي السابقة.

١٢٠- المصدر السابق نفسه.

في المائة من أسهم الكونسورتيوم المقترح. وفي الثالث والعشرين من يوليو أبلغ مسؤولو وزارة الطاقة الشركة بهذا الموقف طالبين موافقتها حتى يتمكنوا من المضي قدما في تكوين الكونسورتيوم. وكان رد أراكيس انها ستحضر شركات أخرى للعمل معها، لكنها لم تفصح عن الأسماء.[١٢١] وبعد أسبوع التقى مندوبو الوزارة مع أراكيس لضمان عدم حدوث فجوة توقف العمل أثناء فترة تقييم نشاطها خلال السنوات الثلاثة المنصرمة وحتى تكوين الكونسورتيوم وطلبهم فترة انتقالية لثلاثة أشهر.[١٢٢]

خلال هذه الفترة ظهرت شركة بتروناس الماليزية أثر بعض الأتصالات من قبل وزارة الطاقة. ويبدو انها كانت متابعة لما يجري ولديها معلومات كافية عن مشروع النفط السوداني[١٢٣] وأسر مسؤولوالشركة برغبتهم في احضار شركة توتال الفرنسية لتكون شريكا معهم بسبب صلات عملهم المشترك في إيران ولتشابه الظروف السياسية مع السودان، كما عبروا عن حرصهم ن تصل الحكومة إلى اتفاق مع أراكيس لتجنب الدخول في منازعات قانونية دولية يمكن أن تؤثر على الكونسورتيوم المقترح. ولضمان السرية أقترحت بتروناس عقد اجتماع في ماليزيا لحسم القضايا العالقة في وجه إقامة الكونسورتيوم، ووصل الآمر بها إلى حد ارسال بطاقات السفر عندما تأخر الإجراء الحكومي.

ومن ناحية أخرى علمت الوزارة ان شركة النفط الصينية تمكنت من الحصول على بعض المعلومات وبصورة مباشرة من شركة ستيت عن مشروع النفط السوداني مما مكنها من تكوين قرار بشأن الكونسورتيوم. ونتيجة لذلك عبرت كلا من الشركة الصينية وبتروناس وتوتال عن رغبتهما في دخول الكونسورتيوم[١٢٤]

وكان وفد الوزارة قد التقى الرئيس البشير قبل توجهه إلى كوالالمبور بحضور عبدالله حسن أحمد وزير المالية ووزير العدل عبد الباسط سبدرات وياسين عمر الأمام، السياسي المعروف، ولم يكن واضحا نوع الصفة التي جعلته يحضر الاجتماع، هذا بالإضافة إلى وزير الطاقة عوض الجاز والأمين العام المهندس

١٢١- المصدر السابق نفسه.

١٢٢- المصدر السابق نفسه.

١٢٣- قال الدكتور حسن الترابي في المقابلة المذكورة سابقا انهم أجروءا أتصالات بأنور أبراهيم نائب رئيس الوزراء الماليزي من باب علاقاته القديمة مع الحركة الأسلامية أبان دراسته في أنجلترا، وهو أسهم في توفير ٢٠٠ مليون دولار للحكومة كما دفع شركة بتروناس للدخول في مشروع النفط السوداني.

١٢٤- المصدر السابق نفسه.

حسن محمد علي. وتمحورت الأسئلة حول ما يمكن عمله إذا لم يتم تكوين الكونسورتيوم وكيفية ضمان السيطرة إذا لم ينطلق المشروع.[١٢٥] ونقل الأمر إلى المجلس الأعلى للبترول الذي يترأسه البشير وبرزت مخاوف من أن تلجأ شركة أراكيس إلى المحاكم الدولية بما يمكن أن يسيء إلى سمعة البلاد ويعطل المشروع. ورد المستشار القانوني ان التحكيم الدولي لن يوقف المشروع. أما سمعة السودان فإنّها ليست جيدة بالأساس.[١٢٦] وتدخل البشير بالقول ان مسؤولية الشركة في توفير التمويل وإذا فشلت فإنّ للسودان الحق في أتخاذ الإجراءات التي يريدها وطلب من سليمان إعداد خطاب الأنذار لأراكيس.

في منتصف العام ١٩٩٦ بدأت ملامح خطة أستراتيجية في التبلور لتجد طريقها إلى التنفيذ وشملت:

- جذب شركات عالمية ذات سجل جيد وقدرات مالية للعمل في السودان

- الضغط على شركة أراكيس للقبول بدخول شركاء آخرين ويصبح هذا شرطا كي يسمح لها بالمشاركة في الكونسورتيوم والاستمرار في العمل في السودان،

- إقامة خط أنابيب للتصدير والتزام الشركاء في الكونسورتيوم بذلك لتحقيق الفائدة الأضافية بالتصدير ومن ثم توفير الحافز المطلوب للشركات للعمل، وفي ذات الوقت مقابلة الاحتياجات المحلية من المنتجات المكررة،

- إقامة مصفاة قرب الخرطوم كنقطة وسط ملائمة لمقابلة احتياجات الاستهلاك المحلي،

- أن يمر خط أنابيب التصدير المقترح عبر كل من الأبيض والخرطوم لتزويد المصفاتين باحتياجاتهما من الخام.[١٢٧]

وبعد الضغط على أراكيس وأقناعها بشتى الوسائل تم تكثيف عمليات الترويج كجزء من تنفيذ تلك الأستراتيجية ومن ثم دعوة ١٢ شركة عالمية إلى القدوم إلى الخرطوم، وعقدت الاجتماعات في فندق قصر الصداقة حيث قدمت إلى الشركات كل المعلومات الفنية والاقتصادية اللازمة مناقشة أمر تشكيل الكونسورتيوم. وحاول ممثلو بعض الشركات الغربية التأثير بالقول ان الآسيويين لن يستطيعوا إنجاز هذا العمل الضخم في مثل هذا الوقت القياسي.[١٢٨] ويبدو

١٢٥- المصدر السابق نفسه.

١٢٦- مقابلة سابقة مع سليمان خليل.

١٢٧- الأوراق الخاصة لحسن محمد علي التوم.

١٢٨- المقابلة السابقة لدكتور عوض الجاز.

ان هذه الأستراتيجية حققت نجاحا ممتازا كونها تمكنت من تحقيق الخيار النموذجي لصناعة النفط السودانية: أي القيام بالتصدير ومقابلة الاحتياجات المحلية في ذات الوقت. وقبل عامين حددت مذكرة داخلية في وزارة الطاقة ثلاثة سيناريوهات:

- الأول وأطلقت عليه «النموذجي» وهو الذي يتم فيه المزج بين خياري التصدير ومقابلة الاحتياجات المحلية ويتطلب طاقة إنتاجية تصل إلى ٢٥٠ ألف برميل يوميا تستخدم ٥٠ ألفا منها لمقابلة احتياجات الاستهلاك المحلية وتخفيف حدة الضغوط السياسية.

- الخيار الثاني وأطلق عليه «التوفيقي»، ويعطي أولوية للتصدير، مع تحول جزء من النفط إلى مصفاة صغيرة يمكنها تكرير خمسة آلاف إلى عشرة آلاف برميل في اليوم، وقد لا تكون مجدية اقتصاديا، كما يمكن النظر في أستخدام مصفاة بورتسودان لتكرير شيء من الخام كذلك،

- أما الخيار الثالث فهو «الأجباري» حيث لا يوجد مستثمرون أجانب إلى جانب استمرار الضغوط السياسية الخارجية، الأمر الذي سيعقد من الأوضاع السياسية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى واحد من احتمالين: الاستمرار في الاستيراد لمقابلة الاحتياجات المحلية حتى تتحسن الأوضاع بصورة ما لاستغلال نفط السودان، وثانيهما عدم المقدرة حتى على الاستيراد ومن ثم اللجوء إلى خيارات غير اقتصادية أو فنية مثل إقامة مصاف صغيرة بطاقة ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف برميل يوميا يسندها أسطول من الشاحنات لنقل المنتجات المكررة إلى مختلف أنحاء البلاد.[١٢٩]

في ذلك الوقت وفي نوفمبر من العام ١٩٩٣ تحديدا بدأت الصين في التحول إلى دولة مستوردة للنفط لأول مرة منذ ربع قرن من الزمان وأصبح لديها عجز في حدود ٦٠٠ ألف برميل يوميا لمقابلة احتياجاتها المحلية،[١٣٠] الأمر الذي جعلها مهمومة بضمان أمداداتها النفطية، وهو ما يعكس الوضع في القارة الآسيوية بصورة عامة، حيث النشاط الاقتصادي في حالة نمو متصل مع غياب شبه كامل للإنتاج المحلي، وكدلالة على ذلك تراجع الإنتاج النفطي لأندونيسيا، الدولة الوحيدة من تلك المنطقة التي لها عضوية في منظمة الأقطار المصدرة للنفط. أصبحت الصين بالتالي رقما مهما في سوق النفط العالمية بسبب استراتيجيتها القائمة على الخروج إلى الأسواق وتأمين الأمدادات من أي مصدر كان. ويفسر

١٢٩- الأوراق الخاصة للمهندس حسن محمد علي التوم.

130- Kent Adler. "Asia's Empty Tank". Foreign Affairs. Vol. 75. No. 2. New York. March/April 1996.

هذا لماذا كان العرض الصيني هو الأفضل بالنسبة للسودان حيث عرضت الدخول بنسبة ٥٠ في المائة من الكونسورتيوم إلى جانب الاستعداد للدخول في مشروع المصفاة، بل وعرض المعاونة في تمويل نصيب السودان فيه. وقبل ذلك حصلت شركة النفط الوطنية الصينية على جزء من المساحة التي تخلت عنها شيفرون في غرب السودان وأعيدت تسميتها مربع (٦)، وهو من المربعات التي يبني عليه السودان آمالا كبارا بعد انفصال الجنوب وذهاب نحو ٧٥ في المائة من الأحتياطيات النفطية المعروفة معه. وهكذا أسهم النفط في أعادة ربط السودان بالاقتصاد العالمي كما أبرم علاقة عمل مع دولة كبرى مؤثرة على مستوى العالم ولها مقعد دائم في مجلس الأمن وذلك من باب المصالح المشتركة.

يعود التحول النهائي في موقف شركة أراكيس من فكرة الكونسورتيوم إلى التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٩٦ عندما أبلغت الشركة الحكومة السودانية رسميا موافقتها على الفكرة، الأمر الذي أدى إلى أرسال الدعوات إلى ١٢ شركة للحضور إلى اجتماع في مطلع سبتمبر. ومن بين الأسماء التي شملتها قائمة الدعوة كلا من: شركة النفط الوطنية الصينية، بتروناس، توتال، شركة النفط الهندية، الجمجوم السعودية إلى جانب شركة أوكسيدنتال،التي بقيت مجهولة حتى بداية الاجتماع، وكان يتِم الأشارة اليها باسم الشركة رقم (١). وكان هذا الإجراء مفهوما بسبب المقاطعة الأمريكية للسودان بعد أن تم وضع اسمه على قائمة الدول الراعية للأرهاب قبل ذلك بثلاث سنوات.

على كل ووفقا لأفادة صحيفة «الواشنطون بوست»، فإنّ شركة أوكسيدنتال حصلت على أعفاء من المقاطعة للتفاوض مع الحكومة السودانية لتنفيذ مشروع يكلف أكثر من ٩٠٠ مليون دولار، ومضت الصحيفة للقول ان تلك المحاولة تعثرت وتم أستبعاد أوكسيدنتال بسبب مااعتبرته الحكومة من مساندة للمتمردين في جنوب البلاد والدعم الذي قدمته واشنطون لدول الجوار أثيوبيا وأرتريا ويوغندا في مواجهة السودان.[١٣١]

الموضوع الذي نشرته الصحيفة أصبح محورا لأفتتاحيتها فيما بعد، الأمر الذي جعلها قضية خاضعة للجدال السياسي. ومع ان الأفتتاحية ذكرت بالواضح ان شركة أوكسيدنتال قدمت تبرعات لكل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وانه لم يقم دليل على وجود صلة بين تلك التبرعات وأستثناء السودان من المقاطعة والسماح لأوكسيدنتال بالتفاوض على الدخول في مشروع استخراج النفط،إلاانها تساءلت عن الحكمة في السماح لشركة أمريكية بالعمل على

131- David Ottaway. “U.S. Eased Law on Terrorism to Aid Oil Firm”. The Washington Post. Washington. January 23. 1997.

دعم النظام السوداني الذي أتهمته ذات الإدارة بالضلوع في الأرهاب وزعزعة الأوضاع في الدول المجاورة.(١٣٢)

على ان لمسؤولي وزارة الطاقة رواية أخرى. اذ يقولون أنه لو برزت أوكسيدنتال على المسرح معبرة عن اهتمامها بمشروع النفط السوداني مع شركة أراكيس مثلا قبل يونيو، فإنّ الأمور كانت أتخذت مسارا مختلفا وربما لم يتكون الكونسورتيوم في الأساس لأنها شركة معروفة ولها سجل جيد في العمل في مختلف أنحاء العالم، لكن ستيت تأخرت في أحضار أي شريك.(١٣٣)

عقد أول اجتماع في الفترة بين ١٦-١٩ أكتوبر ١٩٩٦ للتعريف بالامتياز وشرح قوانين السودان وموقف الحكومة من شركة ستيت والحصول على تعهدات من الشركات انها ترغب في المشاركة. وفي نهاية الاجتماع تم تقديم مظروف إلى كل شركة وبداخله ورقة لتحدد فيها مدى رغبتها في الامتياز والنسبة التي تريدها في الكونسورتيوم. وفي النهاية اتضح ان نسبة المشاركة المطلوبة بلغت ٤١٠ في المائة، فكل الشركات كانت ترغب في حصص تتراوح بين ٣٠ - ٤٠ في المائة وأكثر بالنسبة للبعض.(١٣٤) واعتبر هذا السجل نجاحا مدويا لفكرة تكوين الكونسورتيوم وبالتالي وضع الأساس لأنطلاق مشروع السودان النفطي.

الخطوة التالية كانت أن تطرح الشركات مقترحاتها العملية للاتفاق في التاسع والعشرين من نوفمبر، وقبلها يمكن للشركات الذهاب إلى كالقري في كندا، حيث المعلومات الفنية محفوظة بعد تحويلها من الولايات المتحدة. وعلمت الوزارة فيما بعد ان ثلاث شركات فقط هي التي ذهبت إلى هناك مما يدل على ان الشركات قامت بدراسة الوضع جيدا وحصلت على المعلومات التي تريدها قبل أن تتقدم للأشتراك في الكونسورتيوم.

كان أفضل العروض من الصينيين لأن استراتيجية شركة النفط الوطنية الصينية تقوم على أساس شراء حقول أو امتيازات بها أحتياطيات مؤكدة بدلا من المخاطرة بعمليات الاستكشاف وبذل الوقت والجهد في عمليات قد لا تكون مثمرة نسبة لأن هدفها العاجل مقابلة التوقعات بتوفير أمدادات تغطي الفجوة في الطلب المحلي،(١٣٥)وبناء على العرض الذي تقدموا به، كان يفترض أن تكون معهم شركة ستيت. الشركة السودانية «سودابت» لم تكن في الصورة

132- "Commerce and Terrorism." The Washington Post. Washington. January 24. 1997.

١٣٣- المقابلة السابقة مع دكتور عبد الرحمن عثمان.

١٣٤- المصدر السابق نفسه.

135- Xu Yihe. "China CNPC's Pursuit for Foreign Oil Fuels Competition". Dow Jones Energy Service. Singapore. June 3. 1999.

وتم أشراكها فيما بعد. وكذلك الأصرار على ألاّ يكون واحد من الشركاء فقط مسؤولا عن التشغيل، وأنما الخيار الأفضل إقامة شركة مستقلة تتولى أمر التشغيل. ووافق الصينيون وستيت على ذلك. (١٣٦)

بقي أمر توزيع النسب وكانت أوكسيدنتال لا تزال موجودة. بتروناس الماليزية كانت بطيئة في تحركاتها ومصرة على شراكتها مع توتال وبنسبة ٣٠ في المائة. الصينيون طلبوا ٥٠ في المائة على الأقل وستيت أعلنت رغبتها في ٢٥ في المائة. «كانت لدينا قناعة ألاّ يتكون الكونسورتيوم من أكثر من أربع شركات حتى لا تتعقد القضايا ومن ثم تتعثر إدارة المشروع.» (١٣٧)وبما انه في الصناعة النفطية عموما يتم اتخاذ القرارات بأغلبية ٦٥ في المائة من الأصوات، ويعني هذا انه إذا حصل الصينيون على ٤٠ في المائة فيمكنهم حينها وضع فيتو على أي قرار لا يريدونه ولهذا حسمت نقطة أن تكون الموافقة على القرارات بنسبة ٦٠ في المائة. من ناحية أخرى أتضح انه إذا تمت مقابلة طلبات الصينيين والماليزيين وستيت والسودان، فإنّه لن تبقى نسبة معتبرة يمكن تخصيصها لشركة أوكسيدنتال الأمريكية، وهذا ما دفع دكتور عبدالرحمن أن يقترح على أوكسيدنتال أن تنظر في أقتراح الدخول في مربع (٥-أ). «قلت لأوكسيدنتال أنني لست سعيدا بعدم حضوركم من قبل لأنه كان يمكن أن تكون لكم حصة أفضل وأعتقد أنني أسيء اليكم بأعطاكم حصة صغيرة وعبرت لهم عن رغبتنا أن يدخلوا في مربع ٥-أ، وأخذوا الأقتراح بجدية وبدأوا في التفاوض مع الشركت الأخرى وذلك حتى توحدت مواقفهم في الجلسات اللاحقة للمفاوضات.» (١٣٨)

بعد شهرين وفي يناير ١٩٩٧ اكتملت المفاوضات حول مربع (٥-أ) في كالقري، كندا. تم الاتفاق على كل شيء بل وتحديد موقع التوقيع في الرابع من فبراير ١٩٩٧. وقال دكتور عبد الرحمن ان الشهر كان رمضان عندما تلقى دعوة من أثنين من نواب رئيس شركة أوكسيدنتال الذين قالوا له انهم كانوا على اتصال مستمر وفي كل مراحل التفاوض بالخارجية الأمريكية، لكن بعض قيادات الوزارة وعلى رأسها الوزيرة مادلين أولبرايت كانوا معارضين لفكرة دخول الشركة السودان، وان مستشاري الشركة نصحوا الإدارة بعدم المضي قدما في مشروع تعارضه الحكومة الأمريكية، وهو ما التزمت به إدارة الشركة.

١٣٦- المقابلة السابقة مع دكتور عبد الرحمن عثمان.

١٣٧- المصدر السابق نفسه.

١٣٨- المصدر السابق نفسه.

طلب منهم عبد الرحمن ألاّ يخبروا أحدا وأن يبلغوا الحكومة رسميا عبر رسالة منهم الموقف الجديد آملين أن يترك الباب أمامهم مفتوحا للحضور مستقبلا، وهو ما حدث.[١٣٩] بالعودة الى الكونسورتيوم الذي اطلق علية شركة النيل الكبرى لعمليات البترول فقد اكتملت كل إجراءات تكوينه من الشركات الأربعة وتم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٦. وتضمنت الاتفاقية الأولية كل الشروط التي تدعو إلى بدء العمل وتحويل كل العمليات من كالقري إلى الخرطوم. تبع هذا وضع برنامج للعمل يوضح المطلوب من الشركات والجداول الزمنية المتعلقة بإنجاز العمل خاصة خط أنابيب التصدير بطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا، بكلفة قدرت وقتها بحوالي ١،٢ مليار دولار، وتقديرات العمليات الاستكشافية ٤٠٠ مليون دولار، على أن يدفع كل طرف حصته. وكانت شركة ستيت دفعت من قبل ١٠٠ مليون دولار ستحذف من النصيب الذي يفترض عليها دفعه وباقي لها ٧٥ مليون دولار أخرى. ويمكنها الأنتظار إلى أن يبدأ بقية الشركاء في الدفع أو إلى أن يصلوا إلى تسديد نسبة تعادل ما سددته ستيت.[١٤٠]

ولهذا كان متوقعا أن يبدأ العمل بنهاية عام ١٩٩٧ بعد أن وضعت بعض العلامات البارزة التي يمكن الأهتداء بها في جدول التنفيذ مثل التوقيع النهائي على الاتفاقية من كل الأطراف في الأول من مارس ١٩٩٧، وتجهيز وثائق تأهيل المقاولين في الأول من أبريل، وطرح وثائق العطاءات في الأول من يونيو وتلقي العروض في الحادي والثلاثين من أغسطس وأن يتم تقييمها وإعلان الفائزين في الثالث والعشرين من ديسمبر.[١٤١]

عاد الدكتور عبد الرحمن عثمان إلى الوزارة مستشارا بعد أن تركها على أيام الوزير السابق صلاح كرار وبتشجيع من عبد الرحيم حمدي للأشراف على القضايا الخاصة بالكونسورتيوم.[١٤٢]وأستمر في موقعه هذا من نهاية أكتوبر ١٩٩٦ وحتى نهاية ديسمبر ١٩٩٧. وخلال هذه الفترة ترأس لجنة الكونسورتيوم ورئيس لجنة فريق التنسيق نيابة عن الحكومة ورئيس لجنة فريق التنسيق في ميداني العمليات الأمامية والنهائية والتأكد ان «ستيت» لن تعمل على فركشة الكونسورتيوم. وكان يعاونه دكتور يوسف أحمد يوسف وأحمد محمد أبراهيم وصلاح وهبي،وبعد تشعب المفاوضات تمت الأستعانة بآخرين أمثال عبد الرحمن سليمان في موضوع خط لأنابيب إضافة إلى الخبراء القانونيين والماليين.

١٣٩- المصدر السابق نفسه.
١٤٠- المصدر السابق نفسه.
١٤١- المصدر السابق نفسه.
١٤٢- مقابلة سليمان خليل السابقة.

الاجتماعات كانت تدور في فندق قصر الصداقة ثم تحولت إلى الهيلتون في الطابق التاسع الذي تم استغلاله بالكامل ولفترة ٤٠ يوما متصلة.[١٤٣] ومع حدوث تقدم في المفاوضات كان يتم الأنتقال إلى بكين وكالقري لحسم أشياء تتعلق بالجانب العملياتي، لكن المفاوضات كانت تدور كلها في الخرطوم، وأستمرت حتى تم توقيع الاتفاق النهائي في الأول من مارس ١٩٩٧.[١٤٤] وأضاف ان الاتفاقية لم تنشر رسميا، وهو شخصيا ضد فكرة نشرها رسميا، لأن هذا قد يؤثر على أي مفاوضات مستقبلية، اذ يمكن أن يتحجج طرف ما متعللا بما حدث في اتفاقيات سابقة.[١٤٥]

بدأت شركة النيل الكبرى العمل بصورة قوية نسبة لوجود المعلومات الفنية منذ أيام شيفرون التي تحدد المناطق التي يمكن أن تكون منتجة خاصة في مربعي (١، ٢)، ودخلت في برنامج نشط ومتسارع للتنقيب والتطوير. وفي غضون عامين تمكنت الشركة من المسح الثنائي الأبعاد لتسعة آلاف كيلومترا إضافة إلى ١٣٠٠كيلومترا أخرى بالمسح الثلاثي الأبعاد. كما تمكنت من حفر ١١٢ بئرا في الحقول الخمسة في: هجليج، الوحدة، الثور، النار، وتوما الجنوبي وأتضح ان ٩٩ من هذه الآبار منتجة، مما رفع حجم الأحتياطي القابل للاستخلاص إلى ٨٠٠ مليون برميل. وبلغ حجم الأستثمار في ميدان العمليات الأمامية بنهاية العام ١٩٩٩ مبلغ مليار دولار.[١٤٦]

شكل بدء العمل في المشروع الضخم فرصة لقدوم شركات مرموقة من مختلف أنحاء العالم: المانية وبريطانية وأرجنتينية إضافة إلى تلك الصينية والماليزية، كما شكل في ذات الوقت فرصة للأستخدام السياسي، فقد أبدى الروس رغبة في الأسهام في بناء خط الأنابيب. ومع ان المسؤولين في وزارة الطاقة لم يكونوا متحمسين كثيرا للعرض الروسي، إلا أنّ الوزير عوض الجاز طالبهم بالنظر في الطلب من باب ان قضية السودان كانت مطروحة على مجلس الأمن وقتها بسبب محاولة أغتيال الرئيس المصري حسني مبارك وان السودان يأمل في دعم موسكو في المجلس، على ان الشركة الروسية المتقدمة لم تفلح في تقديم ضمانات من حكومتها كما ان الصينيين تفوقوا على العرض الروسي في جانبي بناء خط الأنابيب للتصدير وكذلك بناء مصفاة الخرطوم.[١٤٧]

١٤٣- المصدر السابق نفسه.

١٤٤- المقابلة السابقة مع دكتور عبد الرحمن عثمان.

١٤٥- نفس المصدر السابق. عاشت الصناعة النفطية في البداية فترة من السرية. وقال بدر الدين سليمان في مقابلته المذكورة سابقا انه عمل في نظام الأنقاذ لمدة ١٧ عاما عضوا في البرلمان ووزيرا ومستشارا وان قضية النفط لم تطرح اطلاقا للنقاش في أي من هذه المنابر، كما قال الفاضل أحيمر انه كان بالسفارة السودانية في أوتاوا بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٧ ولم تكن السفارة طرفا في الأتصالات التي كانت تجري مع الشركات الكندية.

١٤٦- الأوراق الخاصة للمهندس حسن محمد علي التوم.

١٤٧- مقابلة سابقة لسليمان خليل.

عند التوقيع النهائي في الأول من مارس ١٩٩٧ على اتفاقية الإنتاج وقسمة الإنتاج مع شركة النيل الكبرى لعمليات البترول كان نصيب الشركة الوطنية النفطية الصينية ٤٠ في المائة، تليها شركة بتروناس الماليزية بحصة ٣٠ في المائة، ثم ستيت الكندية ٢٥ في المائة وسودابت التي تمثل حكومة السودان ٥ في المائة. اشتملت الاتفاقية على ٣٩ مادة وثمانية ملاحق. وأعطت الاتفاقية الشركات فترة ٢٥ عاما للاستكشاف في مربعات (١-أو ٢- ب و ٤) وفترة ٢٠ عاما لتطوير الحقول في مربعات (١- ب و ٢- ب) ويمكن تمديد الفترة خمس سنوات أخرى.[١٤٨] كما أتفق على برنامج للتطوير يبدأ خلال فترة ٩٠ يوما بعد الإعلان التجاري عن وجود النفط في أي حقل، والفشل في بدء الإنتاج خلال الفترة الأولى المتفق عليها وهي أربع سنوات تفرض على المقاول التخلي عن المساحة. [(١٤٩)] ووضعت الاتفاقية برنامجا تفصيليا وملزما لفترة ثلاث سنوات. ففيما يتعلق بعمليات الاستكشاف في مربع (٢-أ)، فإنّ على المقاول القيام بمسح زلزالي لمساحة ألف كيلومتر ومعالجة نصف المعلومات الموجودة فعلا إذا تطلب الأمر ذلك، وعلى المقاول كذلك حفر سبعة آبار وأنفاق ١٧,٥ مليون دولار. وبالإضافة هناك فترة اختيارية لمدة عامين يمكن للمقاول معالجة المزيد من المعلومات السيزمية وحفر خمسة آبار والأنفاق حتى ١٢,٥ مليون دولار.[(١٥٠)]

بالنسبة لمربع (٤-ب) يدعو الاتفاق إلى فترة ملزمة تصل إلى أربع سنوات يتم خلالها القيام بمسح زلزالي جديد على مساحة ٣،٥٠٠ كيلومترا، وحفر ستة آبار وأنفاق أحد عشر مليون دولار في الحد الأدنى. من الجوانب المهمة في الاتفاقية تلك المتعلقة بالتخلي، حيث سيتم سيطلب من المقاول في نهاية فترة الألتزام الأولى التخلي عن ٥٠ في المائة من مساحة الامتياز، كما يمكنه التخلي طوعا عن كل أو جزء من مساحة الامتياز.[(١٥١)]

وتناولت الاتفاقية أيضا موضوع زيتي التكلفة والربح. وأشارت إلى ان ٤٠ في المائة من النفط المنتج سيخصص لمقابلة التكلفة التي تحملتها الشركات خلال فترة الاستكشاف والتطوير حتى تصدير النفط. أما البقية وهي ٦٠ في المائة فيطلق عليها زيت الربح ويقسم بين الحكومة وفق معايير تقوم على حجم الإنتاج. فإذا بلغ الإنتاج ٢٥ ألف برميل يوميا، فإنّ نصيب الحكومة يكون ٦١,٥ في المائة والشركات ٣٨,٥ في المائة لتكون في شكل أرباح لها. وإذا تراوح الإنتاج بين ٢٥ ألف إلى ٥٠ ألف برميل يوميا، فإنّ القسمة تصبح ٧١ في المائة لصالح

١٤٨- فقرات متعددة من المادة الثالثة من أتفاقية الأستكشاف وقسمة الأنتاج.

١٤٩- المصدر السابق نفسه.

١٥٠- فقرات متعددة من المادة الرابعة من الأتفاقية.

١٥١- فقرات متعددة من المادتين الرابعة والخامسة من الأتفاقية.

الحكومة ربحا و ٢٩ في المائة للشركات. أما إذا الإنتاج ٥٠ ألف برميل يوميا، فإنّ نسبة زيت الربح المخصص لصالح الحكومة ترتفع إلى ٨٠ في المائة تاركة البقية وهي ٢٠ في المائة لصالح الشركات. أما ال ٤٠ في المائة المخصصة بزيت التكلفة فهي تتعلق بالجهد المبذول للتطوير الحقول المكتشفة والمطورة أساسا ويتم تهيئتها للإنتاج، أما الحقول الجديدة حيث ستبذل شركة النيل جهدا جديدا في التطوير، فإنّ النسبة سترتفع إلى ٤٥ في المائة تاركة ٥٥ في المائة لصالح زيت الربح.[١٥٢]

ثم حدث تطور جديد اذ أبرمت شركة تاليسمان الكندية اتفاقا مع أراكيس في السابع عشر من أغسطس ١٩٩٨ أعلنت عبره انها تملكت حصة أراكيس البالغة ٢٥ في المائة من شركة النيل الكبرى مقابل ٢٧٧ مليون دولار كندي (١٩٢ مليون دولار أمريكي)، وبلغ من اهتمام تاليسمان بالصفقة انها قدمت مبلغ ٥٤ مليون دولار مقدما للشراء حتى تتمكن أراكيس من إكمال دفع التزاماتها في مشروع شركة النيل الكبرى.[١٥٣]وقالت شركة تاليسمان ان الصفقة تخدم أهدافها الأستراتيجية لوجود أمكانيات مشجعة وحوافز مالية مغرية ومنافسة ضعيفة ووقت قصير حتى بدء الإنتاج.[١٥٤] وأضافت الشركة انه منذ دخول تاليسمان في المشروع وحتى يونيو ١٩٩٨ تم حفر ١٠٥ بئرا وبنسبة نجاح عالية بلغت ٧٦ في المائة.[١٥٥]، وان مشروع النفط السوداني سيضيف اليها ١١٣ مليون برميل من الأحتياطيات المؤكدة والمحتملة مع أمكانيات أخرى لإضافة ١٠٠ مليون برميل عبر النشاط الاستكشافي، وهو ما يمكن أن يشكل ٤٠ في المائة من أجمالي أحتياطيات تاليسمان السائلة.[١٥٦] كما ان شركة النفط الوطنية الصينية عززت من صلتها بوزارة الطاقة عبر مصفاة الخرطوم التي أقيمت مناصفة بينهما بنسبة ٥٠ في المائة لكل.

أما خط الأنابيب الذي ينقل النفط إلى الأسواق العالمية فهو مشروع قائم بذاته يقوم بأسترجاع كلفته عبر رسوم العبور التي يحصل عليها الشركاء ويتوقع أن يكتمل ذلك في غضون ١٥ عاما. بلغ قطر الخط ٢٨ بوصة ويمتد على مسافة ١٦١٠ كيلومترا من ضمنها ٩٦ كيلومترا لربط الحقول ونقل ١٥٠ ألف برميل يوميا مع أمكانية لرفع تلك الطاقة إلى ٢٥٠ ألفا، كما ان هناك أمكانية للوصول إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميا. وللخط ست محطات لرفع الضغط في كل من

١٥٢- فقرات متعددة من المادة السابعة من الأتفاقية.

١٥٣- ورقة خلفية ومعلومات أساسية من شركة تاليسمان صادرة في ديسمبر ١٩٩٨.

١٥٤- المصدر السابق نفسه.

١٥٥- المصدر السابق نفسه.

156- "Talisman Acquires Arakis. Takes In Sudan Oil". MEES. Vol. 41. No. 34. Nicosia. August 24. 1998.

هجليج، وهي المحطة الأولى، تليها كاركارايا، جنوب الدلنج، ثم السيالة شمال الأبيض، ثم الجيلي، الهودي وتقع شمال عطبرة، ثم المحطة السادسة والأخيرة في هيا حيث رابط الدكتور عوض الجاز وفريقه لفترة ستة أسابيع متصلة لتجاوز عقبات المنطقة المرتفعة،[١٥٧] ثم الوصول إلى ميناء بشائر الذي يقع على بعد ٢٢ كيلومترا جنوب بورتسودان حيث توجد طاقة تخزينية بسعة مليوني برميل. وتم دفن الخط على عمق ١,٢ مترا في باطن الأرض مع معالجات لمنع الصدأ ومر الخط في بعض الأماكن تحت نهري النيل وعطبرة وبعمق تسعة أمتار تحت الماء.

من مفارقات الأقدار وتغيرات الأوضاع السياسية ان النفط السوداني وصل إلى الأسواق العالمية عن طريق الشركات الآسيوية لا الغربية، خاصة الأمريكية منها. فخلال فترة ثلاثة عقود من الزمان منذ صدور أول قانون للنفط وحتى تولي نظام الأنقاذ السلطة في ١٩٨٩ عملت في مجال التنقيب والاستكشاف عن النفط ١٥ شركة أجنبية، تسعا منها أمريكية[١٥٨]، على رأسها شيفرون، التي أكتشفت النفط بكميات تجارية، ثم جاءت تقلبات الأوضاع السياسية بين البلدين لتحزم متاعها وترحل من السودان تاركة ثروة من المعلومات الفنية أعتمدت عليها الشركات الصينية والماليزية والكندية والهندية لتقطف الثمار.

١٥٧- المقابلة السابقة مع الدكتور عوض الجاز.

158- Abdel Latif Widatalla. "History of Oil Exploration in Sudan Leading to the Present Chevron Activities in the Interior of the Country." a paper presented at the Conference on North-South Relations Since Addis Ababa Agreement. Khartoum. March 6 -9. 1985.

الفصل الثالث

●●

وأخيرا . . . النفط يتدفق

«لقد بكيت عندما رأيت النفط يتدفق . . . ولم أبك بمثل هذه الطريقة حتى عندما مات أبي.»

سيدة سودانية جاءت إلى مكتب الدكتور عوض الجاز وزير الطاقة برفقة زوجها مهنئة بدخول السودان عصر إنتاج وتصدير النفط.

كان حديثا طويلا أستغرق ٤٥ دقيقة بالتمام والكمال، ولسبب وجيه.

التطويل كان مقصودا لذاته، وهو أحد الأساليب التي أتبعها الدكتور عوض الجاز لكسب الوقت وهو يخاطب الذين تجمعوا بمن فيهم رئيس الجمهورية وضيوفه من مسؤولين تشاديين، سعوديين وعراقيين ومن أفريقيا الوسطى إلى جانب ممثلي ٣٠ شركة، في أنتظار أطلاق شارة البدء لتحميل أول ناقلة للنفط السوداني وأيصاله إلى الأسواق العالمية وذلك لأول مرة في تاريخ البلاد.

اليوم هو الحادي والثلاثين من أغسطس ١٩٩٩، وكان يفترض أن تكون الناقلة «ثيوتوكوس» التي أستأجرتها شركة شل للمواصلات والتجارة في ميناء بشائر ليتم تحميلها ب ٦٠٠ ألف برميل من النفط السوداني من مزيج النيل لأرسالها إلى سنغافورة ليتم تكريرها هناك. وحسب الترتيب الموضوع فقد كان ينبغي أن تكون الناقلة في ميناء بشائر الجديد على ساحل البحر الأحمر قبل ثلاثة أيام من بدء الاحتفال، لكن لم يظهر لها أثر وكل المعروف عنها انها تأخرت في جدة وفي طريقها إلى السودان.

اتّصل دكتور الجازِ بوزير شؤون رئاسة الجمهورية بكري حسن صالح طالبا منه تأخير قدوم الوفد قدر ما يستطيع. وبعد قدومهم أخذ الجاز الوفد في جولة تفقدية حول مختلف المرافق النفطية، اجتهد أن تستغرق أطول وقت ممكن. وحتى ذلك الوقت لم يظهر أثر للناقلة. ولم يكن هناك من مَفرٍّ إلاّ بالعودة إلى سرداق الاحتفال ببدء التحميل، وليخاطب الحضور مطولا وعينه على الأفق في البحر مستشرفا أي أثر للناقلة المنتظرة. وفي آخر خمس دقائق وصلت الناقلة وتم إكمال عملية توصيل الخراطيم لنقل النفط اليها ومن ثم تنطلق إلى سنغافورة معلنة دخول السودان نادي الدول المصدرة للنفط بطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا.[١٥٩]

لم تكن تلك حادثة التعثر الوحيدة في طريق الاستعداد ليوم تصدير النفط. ففي إطار الترتيبات الخاصة بأستخدام خط الأنابيب من المحطة الأولى للضخ تقرر أن تبدأ التجربة في هجليج، لكن قبل البدء في العملية جاء ثلاثة من المقاولين

١٥٩- مقابلة الدكتور عوض الجاز في الخرطوم في ١١ يوليو ٢٠٠٦.

العاملين إلى دكتور عوض الجاز قائلين له انه لابد من تأجيل عملية التجريب لأن هناك شفرة معينة ومعتمدة للتشغيل لم يتم احضارها من نيويورك. وبدونها لا يمكن التشغيل. رد الجاز بالقول: «أنتم أتيتم من أجل هذا الغرض وليس من أجل الفسحة. . . وسأعطيكم ساعتين وإذا لم يتم التشغيل فسأكون في حل من أتخاذ أي إجراء. وبعد ربع ساعة بالضبط عادوا قائلين انهم وجدوا الشفرة في قاع إحدى الشنط.»(١٦٠)

لم يكن غريبا أن تحدث مثل هذه العقبات وضعا في الاعتبار المدى الزمني المضغوط لإنجاز هذا المشروع الضخم. فعلى أيام شيفرون كانت الفكرة إقامة خط بقطر ١٨ بوصة في وقت يتراوح بين ٣-٤ سنوات، بينما المشروع الأخير لشركة النيل الكبرى يرفع قطر الأنبوب إلى ٢٨ بوصة وليتم إنجازه في فترة ١٨ شهرا فقط. وكما قال أحد العاملين الصينيين «لم يكن ممكنا لشركة غربية أن تنجز ما أنجزناه، رغم اننا لم نحصل منه على أرباح تذكر.»(١٦١) لكن مشروع خط الأنابيب والمصفاة والمرافق الحقلية النفطية شكلت بالنسبة للصين نموذجا حيا على أول وأكبر إنجاز لها في الخارج ومعلما على مسيرتها التقنية والجيولوجية والهندسية في ميدان الصناعة النفطية.(١٦٢) ولهذا أكتسبت علاقة الصين بالسودان بعدا أكثر أهمية.

هذه التطورات لفتت أنظار بعض المطبوعات النفطية المتخصصة، التي أشارت إلى انه في الوقت الذي أدى فيه المعدل المتدني لأسعار النفط إلى تأجيل العديد من المشروعات الضخمة في أفريقيا، فإنّ مشروعا واحدا في السودان يمضي إلى الأمام رغم كل العقبات والصعاب، وأنه سيبدأ التصدير في أواخر العام ١٩٩٩.(١٦٣) النفط الذي تم تصديره أطلق عليه مزيج النيل، وهو خام شمعي بمحتوى كبريتي ودرجة أنسكاب تتراوح بين ٥٠ – ٨٦ درجة فهرنهايت، كما تبلغ درجة النفط المنتج حوالي ٣٤ وفق مقياس معهد البترول الأمريكي، الأمر الذي يجعله مقاربا لخام «ميناس» الأندونيسي، وعلى هذا الأساس تم حساب حجم الفروقات لتكون بداية في حدود أربع دولارات للبرميل مقارنة مع خام ويست تكساس الأمريكي ودولارا ونصف الدولار مقابل مزيج برنت البريطاني.

١٦٠- المصدر السابق نفسه.

161- Ian Johnson."China Takes Long View in Overseas Oil Projects." The Wall Street Journal. Beijing. December 16. 1999.

162- "China Making Headway in Overseas Oil Market" Xinhua News Agency. Beijing. July 15. 1999.

163- "Against the odds". Energy Compass. London. March 19. 1999.

أشارت الاتفاقية الخاصة بخط الأنابيب إلى أعطاء الكونسورتيوم الحق في تملك وتشغيل الخط لفترة ١٥ عاما أو حتى تحقق عائدا على استثمارها هذا في حدود ١٦,٢ في المائة، أيهما يأتي لاحقا،[١٦٤] وهو ما أثار نزاعا فيما بعد، اذ ان ملكية الخط كان يفترض أن تحول إلى حكومة السودان منذ العام ٢٠٠٦ وان الشركات كانت تحصل على أموال ليست لها. ورغم اللجوء إلى تحكيم في البداية حيث عقدت بعض الجلسات في لندن، الا انه تمت العودة إلى المفاوضات المباشرة وحسم القضية وذلك أثر الأختراق الأساسي الذي تم أبان زيارة قام بها إلى بكين كل من رجل حزب المؤتمر الوطني القوي الدكتور نافع علي نافع ومسؤول الشؤون الاقتصادية في الحزب ووزير الطاقة وقتها الزبير أحمد الحسن في مايو ٢٠١٠. وقضت الاتفاقية التي تمت بصورة ودية وضعا في الاعتبار العلاقات الأستراتيجية مع الصين أن تحصل الحكومة على حصة ٧٠ في المائة بصورة رجعية منذ أغسطس ٢٠٠٦، وانه خلال الفترة من ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ١٣ أكتوبر ٢٠١٠ فإنّ الشركات الأعضاء في كونسورتيوم شركة النيل الكبرى لعمليات البترول حصلت على مبلغ ١٦ , ٥٧٢ مليون دولار تفاصيلها كالآتي:

- ٣٥ , ٢٥٩ مليون دولار لشركة النفط الوطنية الصينية، ثم شركة بتروناس ٥١ , ١٩٤ مليون دولار وأخيراً شركة النفط والغاز الهندية بمبلغ ٣ , ١١٨ مليون دولار ليصبح الأجمالي ١ , ٥٧٢ مليونا.[١٦٥]

الاتفاقية الأولية جعلت خط الأنابيب الوحيد وأعطي الفرصة لنقل الخام المنتج من حقول الكونسورتيوم فيما يعرف بالطاقة الأساس وأعطي ما نسبته ٦٠ في المائة من طاقة الخط، تاركة البقية أو ٤٠ في المائة طاقة أضافية تستخدمها أي شركات أخرى، والتزمت الحكومة بعدم بناء خط آخر أو السماح لشركات أخرى ببناء أنبوب ثان في الدائرة القريبة من هذا الخط. التعرفة تم حسابها على أساس يتراوح بين ٤-٦ دولارات للبرميل ويلعب عامل سعر البرميل دورا فيها.[١٦٦] وينتهي الخط الممتد على مسافة ١٦١٠ كيلومترا في ميناء بشائر على ساحل البحر الأحمر حيث توجد مرافق لتخزين الخام بطاقة ١,٨ مليون برميل. وأقيمت مرافق اضافية فيما بعد في ميناء بشائر الثاني بطاقة تخزينية بلغت ٥٠٠ برميل لكل واحد من الصهاريج الستة لخدمة خط الأنابيب القادم من مركز المعالجة في الجبلين خدمة لمربعي (٣ و٧) والممتد على مسافة ١٤٧٢

164- Talisman Energy: Sudan-The Greater Nile Oil Project. Background paper. December 1998.

١٦٥- معلومات خاصة بالمؤلف.

166- Talisman Energy: Sudan-The Greater Nile Oil Project. Background paper. December 1998.

كيلومترا وبقطر بلغ ٣٢ بوصة وست محطات رفع وبطاقة ترحيل ٧٥٠ ألف برميل يوميا، ويعتبر هذا الخطان الأطول في أفريقيا.[١٦٧] كما أقيم خط أنابيب ثالث ليخدم شركة النيل الأبيض وترحيل نفطها المنتج من حقل ثارجاث بطول ١٧٢ كيلومترا تنتهي عند هجليج ليتم شحن نفطه في خط الصادر إلى بشائر. وبلغ قطر الخط الذي اكتمل بناءه في العام ٢٠٠٦ نحو ٢٤ بوصة. أما الخط الرابع فهو الذي أقيم على مسافة ٩٧ كيلومترا وبقطر ١٢ بوصة وذلك لنقل الخام من مربع (٦) ليرتبط بخط الصادر من هجليج لأن ذلك الخام من نوع جيد ويقترب من مزيج النيل الذي يذهب للتصدير عادة. أما الأخير فبطول ٧١٦ كيلومترا وقطر ٢٤ بوصة لنقل الخام من مربع (٦) وينتهي عند مصفاة الجيلي لتزويدها بالخام الذي يتم تكريره لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي. وبهذا يصبح أجمالي أطوال خطوط الأنابيب ٤،٠٦٧ كيلومترا بطاقة مليون ونصف المليون برميل يوميا مع ميناء بحري وأمكانية لتخزين ٤,٨ مليون برميل.

حقل ثارجاث هو المنتج الثاني في تلك المنطقة بعد شركة النيل الكبرى لعمليات البترول التي تعمل في مربعات (١، ٢ و٤). وتدير المربع شركة النيل الأبيض لعمليات البترول. والشركة مثلت نموجا متفردا في تاريخ الصناعة البترولية السودانية اذ أقيمت في الأساس شراكة بين بتروناس الماليزية وسودابت شركة النفط الوطنية السودانية، وهي عملت في ثلاثة مربعات مع شركاء مختلفين: في مربع (٥- ب) مع أو.أن.جي النمساوية وشركة النفط والغاز الهندية، وهو المربع الذي حفرت فيه خمسة آبار جاءت نتائجها جافة ولهذا تم هجره بعد ذلك، وهناك أيضا مربع رقم (٨) في منطقة الدندر مع شركة هاي تك وتم هجره أيضا. أما المربع المنتج فهو (٥- أ) الذي يقع على بعد ٩٠٠ كيلومترا جنوب الخرطوم. وأكتشف النفط في هذا المربع في يناير من العام ٢٠٠١ حيث تدفق النفط بمعدل ٤٢٦٠ برميلا في اليوم من مكمني بنتيو وعرديبة. وبعد ستة أشهر أخرى تم الاكتشاف الثاني وتدفق النفط بمعدل ألفي برميل في اليوم. وشهد ذلك العام القيام بعمليات المسح الثلاثي الأبعاد مما أدى إلى رسم خريطة تفصيلية للمربع وتكويناته الجيولوجية.

استثمرت الشركة مبلغ ٥٠٠ مليون دولار للبدء بإنتاج ٣٠ ألف برميل يوميا في العام ٢٠٠٦ ولتزيد إلى ٨٠ ألفا في العام التالي، لكن تلك الخطط تم وضعها على الرف، بل ان حجم الإنتاج تم تقليصه إلى ٢٠ ألفا لأن النفط المنتج من

167- The World Bank: Sudan: The Road Towards Sustainable and Broad-Based Growth. Washington DC. December 2009. p 58.

النوع الثقيل بين ١٨- ٢٠ درجة وفق مقياس معهد البترول الأمريكي، وبما انه مخصص للتصدير فقد رؤي ان زيادة الكميات ستؤثر على جودة خام مزيج النيل المعد للتصدير مما ينعكس سلبا على سعره. ويعتقد ان الحقل يحتوي على مخزون يصل إلى مليار برميل، لكن يمكن استخلاص ٢٥٠ مليونا منه مالم يتم أستخدام تقنية أحدث لزيادة نسبة الاستخلاص. وتم التداول في أفكار عديدة مثل تحويل جزء من الإنتاج للاستهلاك الداخلي عبر إقامة مصفاة صغيرة في بنتيو وغير ذلك، الا انها لم تر النور لأسباب متباينة حتى انفصال الجنوب، وتحويل الحقل بأكمله إلى الدولة الجديدة التي أصبح يقع داخل حدودها.

منطقة الإنتاج الثالث هي شركة بترودار التي يمتد امتيازها إلى مربعي (٣ و٧) على مساحة ٧٤ ألف كيلومتر مربع في حوض ملوط وتم جمعهما أساسا لتكبير مساحة الامتياز وإضافة مربع (٣) ليسهم في توفير حافز للمستثمرين المحتملين أن يتجهوا اليها. [١٦٨]

بدأ العمل في هذا المربع في العام ٢٠٠١ وعلى أساس المعلومات الفنية التي توصلت اليها شيفرون من قبل. وفي يونيو من نفس العام وفق افادات الشركة الرسمية أكملت عمليات مسح ثنائي الأبعاد لأكثر من ٢٠ ألف كيلومتر مربع وأكثر من خمسة آلاف كيلومترا للمسح ثلاثي الأبعاد. وتضمنت لائحة الشركاء شركة النفط الوطنية الصينية بنسبة ٤١ في المائة، بتروناس ٤٠ في المائة، سودابت ٨ في المائة والشركة الصينية للبترول والكيماويات ٦ في المائة ومجموعة آل ثاني الأماراتية ٥ في المائة. وتمكنت الشركة من حفر ١٩٧ بئرا منها ٦٩ للتقييم و ١٢٩ حققت فيها اكتشافات، وكان متوسط عمليات النجاح في الاكتشافات ما نسبته ٦٩ في المائة، علما ان النسبة العامة للاكتشافات الناجحة والتجارية في السودان في حدود ٦٠ في المائة [١٦٩].

بدأ الإنتاج في العام ٢٠٠٦ متأخرا عامين من الموعد الذي حدد مبدئيا، وهو ما لفت أنظار صناعة النفط العالمية لما يجري في السودان، واعتبر أشارة إلى الأرتباط بين السودان والسوق العالمية التي بدأت تستطعم شحا في الأمدادات وقتها بسبب النمو في الطلب خاصة من الصين. ففي تقريره الشهري عن وضع السوق قال المركز العالمي لدراسات الطاقة ان تأخير تدفق الإنتاج من مربعي (٣ و ٧) أسهم في تقليص حجم الأمدادات النفطية من خارج الدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط. [١٧٠]

١٦٨- مقابلة مع المهندس حسن محمد علي التوم الأمين العام الأسبق لوزارة الطاقة في لندن في ١٥ مارس ٢٠٠٢.

169- European Coalition on Oil in Sudan: Fact Sheet 2.The Economy of Sudan's Oil Industry. Utrecht. Netherlands. October 2007.

170- Centre for Global Energy Studies: Monthly Oil Report. London. April 2006.

كذلك التقرير الشهري للوكالة الدولية للطاقة التي قالت في تقريرها لشهر ديسمبر ٢٠٠٥: «أن الصادرات السودانية المتوقعة لم تصل إلى السوق بعد.» (١٧١) وكرر التقرير اشارته مرة ثانية في أبريل ٢٠٠٦ متحدثا عن بعض الأسباب التي أعاقت تدفق الأمدادات من أحد عشر دولة من خارج أوبك من بينها السودان. من جانبها قالت أوبك في تقريرها الدوري لشهر مايو ٢٠٠٦ ان النظرة المتوقعة لإنتاج النفط السوداني تمت مراجعتها «إلى أسفل بصورة حادة» وان متوسط الإنتاج يتوقع له أن يكون في حدود ٤٠٠ ألف برميل يوميا، وقد يصل إلى ٥٠٠ ألفا في الربع الأخير من العام، مما يعني زيادة ٨٠ ألف برميل يوميا مقابل متوسط الإنتاج في ٢٠٠٥، لكن متراجعا ٧٨ ألف برميل يوميا كما قدره نفس التقرير في الشهر السابق. وأرجع التقرير التراجع إلى معلومات أشارت إلى قضايا تقنية تتعلق بخط الأنابيب. وأضاف تقرير الوكالة ان المتاعب التي تواجه خط الأنابيب قد تستغرق عدة شهور لحلها، كما وصف الخام المنتج انه شمعي من النوع الثقيل الذي يتراوح بين ٢٨-٣٠ درجة من مقياس معهد البترول الأمريكي. (١٧٢) وفي يونيو ٢٠٠٧ تمكنت بترودارمن أستكمال إنتاج وتصدير ٢٠٠ ألف برميل مما رفع حجم الإنتاج النفطي السوداني إلى نصف مليون برميل يوميا. (١٧٣)

في إطار مشروعات البنية الأساسية أقيمت مراكز المعالجة المركزية الثلاثة، التي تعد النفط للتصدير، في كل من هجليج بطاقة ٣٥٠ ألف برميل يوميا لخدمة شركة النيل الكبرى لعمليات البترول والخام المنتج من مربعات ١، ٢ و ٤، والفولة ٢٠٠ ألف برميل للخام المنتج بواسطة شركة بترو أنرجي في مربع (٦)، والجبلين ٣٠٠ ألف برميل يوميا لخدمة شركة بترودار والخام المنتج من مربعي (٣ و٧). من جانب آخر تم بناء مصفاة الخرطوم بعد عمل استغرق ٢٠ شهرا بدلا من ٤٨ شهرا كانت مقررة في الأساس، واكتمل العمل في ديسمبر ١٩٩٩ بطاقة ٥٠ ألف برميل يوميا وكانت ملكيتها مناصفة بين كل من السودان وشركة النفط الصينية، التي كانت تعمل في مربع (٦) الذي وفر الأمدادات اللازمة للتشغيل واختيرَ موقعها على بعد كيلومتر واحد قريبا من خط الأنابيب الذي يمتد على مسافة ٧١٦ كيلومترا وبقطر بلغ ٢٤ بوصة وستة صهاريج بطاقة ٢٥٠ ألف برميل لكل منها، للأستفادة من بنية الصناعة النفطية الموجودة،

171- Internationa Energy Agency: Oil Market Report. Paris. December 2005 and April 2006.

172- Organization of Petroleum Exporting Countries: Monthly Oil Market Report. Vienna. May 2006.

173- "Sudan Dar oil terminal open. exports 200.000 bpd". Reuters. Kuala Lumpur. June 10. 2007.

لكن على بعد نحو ٧٠ كيلومترا شمال الخرطوم وبعيدا عن المناطق السكنية. وتمت مضاعفة طاقة المصفاة فيما بعد إلى قرابة ١٠٠ ألف برميل وليصبح أجمالي طاقة التكرير العاملة في السودان نحو ١١٥ ألفا. وكان أول جهد في مجال التكرير هو مصفاة الأبيض التي أقيمت على بعد عشرة كيلومترات شمال المدينة بطاقة ١٠ آلاف برميل يوميا في العام ١٩٩٥. وأصبح بذلك للسودان صناعة تكرير معتبرة وحديثة مقارنة بالسائد في القارة الأفريقية. [١٧٤]

لمقابلة الاستهلاك المتصاعد وتصدير بعض المنتجات المكررة أتجه السودان إلى أعادة تأهيل مصفاة بورتسودان ودخل في اتفاق مبدئي مع شركة بتروناس الماليزية، التي حصلت على حصة ٥٠ في المائة من أسهم المصفاة منذ العام ٢٠٠٥، لرفع طاقة تلك المصفاة إلى ١٥٠ ألف برميل يوميا وأستخدام الخام المنتج من مربعي (٣ و ٧) من قبل شركة بترودار، لكن أرتفاع الأسعار بنحو خمسة أضعاف خلال فترة الصعود التي شهدتها السوق النفطية في ذلك الوقت أدى إلى التأخير في المشروع الذي كان يفترض أن يكتمل في العام ٢٠٠٩ وذلك لأن الكلفة بلغت خمسة مليارات دولار، هذا إلى جانب التساؤلات بدأت تطفو على السطح حول ضمان الأمدادات فيما إذا أنفصل الجنوب بعد أستفتاء ٢٠١١ خاصة والنفط الذي تنتجه شركة بترودار في مربعي (٣ و٧) الذي قامت عليه دراسة الجدوى يقع كله في الجنوب.

174- The World Bank.Sudan report. p..58

جدول يبين أستهلاك المواد البترولية في السودان بين ٢٠٠٥ الى النصف الأول من ٢٠١١ (بالطن المتري)

العام	الجاز أويل	البنزين	غاز الطائرات	الفيرنس	الديزل	الكيروسين	البوتاجاز
٢٠٠٥	١,٦٨٤,٨١٩	٤٢٠,٣٤١	٢٦٠,٤٩٣	٤٣٠,١٤١	٥٩,٠٧٣	١٢,٩٣٧	١٩٨,٤١٥
٢٠٠٦	٢,٠٥٩,١٦٥	٤٩٢,٨٧٤	٢٧٨,٣٤٠	٤٥٧,٦١٥	٤٧,٩٦٧	١٢,٢٧٣	٢٧٤,٣٩٧
٢٠٠٧	٢,٣٤٦,٨٣٢	٥٤٩,٩٢٧	٢٣٢,٩٧٨	٤٣٦,٧٧٤	٤٣,٩١٣	٨,٦٩٣	٢٥٤,٤٨٩
٢٠٠٨	٢,٣٤٦,٦١٩	٥٨٩,٩٨٦	٤٠٨,١٠٦	٥٠٥,٨٠٨	٤٥,٨٧٤	٦,٥٨٣	٢٤٩,٨٠٤
٢٠٠٩	٢,٣٥٩,٣٠٥	٦٧٥,٠٥٥	٢١٨,٦٠٥	٤٩٧,٩٩١	٣٥,٧٩٩	٤,٢١٥	٢٩٥,٠٥١
٢٠١٠	٢,١٩٩,٩٢١	٧٦١,٥٠٧	٢٣٥,٣٤٤	٥٥٥,٢٩٠	٢٦,١٣١	٣,٠١٨	٢٧٨,٣٦٣
النصف الأول ٢٠١١	١,١٥٢,٣٧٧	٣٩٢,٧٩٧	١٢٨,٤٣٤	٢٤١,٦١٨	١,٢٠٤	٢,٢٩٩	١٥٨,٩٣٢

المصدر: إدارة المعلومات، المؤسسة العامة للبترول، وزارة البترول.

شعَرَ السودان مباشرة بآثار تدفق النفط في الجانب المالي بعد طول شح في العملات الصعبة، حيث تسلم مبلغ ٢,٢ مليون دولار من أول مبيعات للنفط الخام، على انه أبتداءا من العام ٢٠٠٠، وهو العام الذي اعتبر بكامله عاما للإنتاج والتصدير، بدأت حسابات البترول في التدفق وبلغ نصيب الحكومة في المتوسط ٤٢ في المائة من إنتاج كل حقل خلال فترة السنوات الأربع الأولى، ثم أرتفع ذلك النصيب إلى ٧٦ في المائة مع تراجع نصيب الشركات في زيت التكلفة وأرتفاع سعر الخام. وتعطي القائمة التالية المجمعة من بنك السودان تفصيلات لحجم الإنتاج والعائدات كما هي مثبتة في سجلات الجمارك شاملة نصيب كل من الحكومة والشركات وبلغ أجماليها ٥٩،٥٤٦,٩٦٢ مليون دولار:

حجم الإنتاج والعائدات حسب البيانات المُثبتة من سِجلاّت الجمارك

العام	الكميات (عدد البراميل المصدرة)	القيمة (بالدولار الأمريكي)
١٩٩٩	١٣,٨٤٨,٨٨٣	٢٧٥,٨٨٥
٢٠٠٠	٤٩,٥١٦,٥٠٩	١,٢٤٠,٦٩٧
٢٠٠١	٥٦,١٦٢,١٦٨	١,٢٦٩,٢٢٢
٢٠٠٢	٦٢,١٩٨,٧١٨	١,٣٩٦,٤٥٥
٢٠٠٣	٧٢,٤٣٠,٠١٧	١,٩٣٤,٠٢٠
٢٠٠٤	٨١,١٥٩,٢٦٠	٢,٩٥٧,٢٤٣
٢٠٠٥	٧٩,٢٤٣,١٠٠	٣,٩٤٨,٣١٨
٢٠٠٦	٨٨,٤٧٢,٠١٧	٤,٧٠٤,٠٢٥
٢٠٠٧	١٣٧,٧٨٥,٨٧٢	٨,٠٥٢,٧٣٤
٢٠٠٨	١٣٥,٦١٠,٤١٥	١٠,٨٤٥,٥٩٢
٢٠٠٩	١٢٨,٠٤١,٦٢٧	٧,٠٠٨,٣٤٠
٢٠١٠	١٣٠,٨٤٣,٣٠٣	٩,٤٠٦,٠٣٨
٢٠١١ (الفترة من يناير حتى نهاية يونيو)	٦٦,٨٩٠,٧٦٩	٦,٥٠٨,٣٩٣

المصدر: القائمة مجمعة من بيانات بنك السودان.

أسهمت زيادة الإنتاج في تعديل الصورة بطريقة ملحوظة خاصة من الحقول الجديدة في مربع (٤)وتحديدا حقلي "نيم" و "دفرة" ، وجاءت هذه الأضافات خارج المنطقة التقليدية التي عملت فيها شركة شيفرون. فحقل "نيم" مثلا بدأ الإنتاج في أغسطس من العام ٢٠٠٦ بطاقة ٣٠ ألف برميل يوميا ، وهو يقع على بعد ١٥٠ كيلومترا شمال منطقة أبيي المتنازع عليها. ويعتبر الخام المنتج من هذا الحقل من النوع الخفيف أذ يتراوح بين ٣٤-٤٠ درجة وفق مقياس معهد البترول الأمريكي، كما ان الإنتاج يتضمن شيئا من الغاز المصاحب الذي أتجه إلى استغلاله لتوليد الطاقة الكهربائية حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم لاستغلال الغاز المصاحب المنتج في مربع (٤) لتوليد ٤٠٠ ميقاوات، علما ان الاحتياطيات الموجودة في الحقل تقدر في حدود ٥٥٠ مليون برميل، وان نسبة ما يمكن استخراجه منه يصل إلى ٣٠ في المائة.

وشهد وضع أحتياطي النفط في السودان تحسنا اذ كان في حدود ٤٠٣,٨ مليون برميل في العام ١٩٩٨ ، ثم أرتفع إلى ٥٢٨ مليونا في العام التالي، ثم إلى ٥٦٢,٨ ملايين برميل في ٢٠٠١، وجاءت الإضافة الكبيرة عن طريق مربع (٤) حيث صعد حجم الأحتياطي إلى مليار برميل.

النجاح في إنتاج وتصدير النفط رغم العقبات أثار موجة من التفاؤل وان السودان على موعد لتحقيق طفرة نفطية ابتداءا مما تم إنجازه في شركة النيل الكبرى لعمليات البترول. وفي لقاء مع قوو يان مدير العمليات في حقل هجليج قال انهم سيضيفون ٥٠ ألف برميل يوميا ليبلغ أجمالي إنتاج الحقل ٢٥٠ ألفا، مضيفا : " ان النتائج فاقت التوقعات حتى الآن، والأحتياطيات الموجودة ستؤمن على مستوى الإنتاج الحالي لمدة خمس سنوات مقبلة حتى إذا لم تتم إضافة أي اكتشافات جديدة. "[١٧٥]

بعد ١٥ شهرا أبرم السودان والحركة الشعبية اتفاق مشاكوس الإطاري الذي هيأ المناخ للدخول في مفاوضات مفصلة للوصول إلى سلام، وهو ما اكتمل في يناير من العام ٢٠٠٥ منهيا بذلك أطول حرب في أفريقيا. وكانت التوقعات ان الصناعة النفطية في السودان موعودة بطفرة كبيرة مع حلول السلام وتهيئة الجو للأنطلاق وربما عودة للشركات الأمريكية مرة أخرى إلى المسرح، ووضعا في الاعتبار حجم الأستثمار الضخم الغير مسبوق الذي وصل إلى ستة مليارات دولار.[١٧٦] وفي واقع الأمر فإنّ دكتور الجاز أبلغ وكالة داو جونز في القاهرة ابان حضوره مؤتمرا للطاقة في العام ٢٠٠٦: "نحن ننتج الآن ٥٠٠ ألف برميل يوميا،

١٧٥- مقابلة مع قوو يان مدير العمليات في حقل هجليج التابع لشركة النيل الكبرى بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠١.

١٧٦- صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢.

ونأمل أن يصل حجم الإنتاج إلى مليون برميل في حوالي العام ٢٠٠٨."[١٧٧]
وكررت وزيرة الدولة أنجلينا تيني نفس الأرقام.[(١٧٨)]

وأنعكس هذا التفاؤل على بعض المؤسسات النفطية المتخصصة، فقامت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ولأول مرة برفع حجم الأحتياطي الموجود في السودان إلى خمسة مليارات برميل في العام ٢٠٠٧،[(١٧٩)]وهو ما يعادل عشرة أضعاف تقديراتها لحجم الأحتياطي قبل عام. من جانبها فإنّ شركة بي.بي. وفي كتابها الأحصائي رفعت حجم تقديراتها للأحتياطي النفطي في السودان من ٣٠٠ مليون برميل عندما بدأ التصدير في ١٩٩٩ ثم إلى ستة مليارات في العام التالي وإلى ٦,٣ مليار برميل في العام ٢٠٠٤ [(١٨٠)] استمر معدّل الأحتياطي على هذا النحو في السنوات التالية، الأمر الذي وضع السودان في المرتبة الخامسة أفريقيا بعد كل ليبيا، ونيجيريا والجزائر وأنجولا، كما أصبح أكبر منتج من خارج أوبك في أفريقيا. على ان البنك الدولي في تقريره عن السودان الصادر في مطلع العام ٢٠٠٩ وضع أحتياطيات السودان المؤكدة والقابلة للاستخلاص في حدود ٢,٣٥ مليار برميل.[١٨١] ويعود الخلاف فيما يبدو إلى ان معظم هذه التقارير لا تحدد بدقة ماذا تعني بالأحتياطي هل هو المؤكد أو الممكن أو المحتمل.

أما فيما يتعلق بالإنتاج ووفقا لأرقام بي.بي فقد تصاعد من ٦٣ ألف برميل يوميا في ١٩٩٩ إلى ١٧٤ ألفا في العام التالي إلى ٢١١ ألفا، ثم ٢٣٣ ألفا، ثم ٢٥٥ ألفا و ٣٢٥ ألفا و ٣٥٥ الف برميل يوميا في السنوات التالية على التوالي وليصل إلى ٣٩٧ ألف برميل يوميا في العام [(١٨٢)] ٢٠٠٦ ثم إلى نصف مليون برميل يوميا بعد الإنتاج من مربعي (٣ و٧). ومع ان الإنتاج شهد زيادة طفيفة ووصوله إلى ٥١٠ ألفا في مطلع العام ٢٠٠٧، الا انه بدأ التدهور بعد ذلك ليتأرجح بين ٤٥٠ ألف إلى ٤٧٠ ألف برميل يوميا حتى عشية انفصال جنوب السودان في يوليو ٢٠١١. وجاءت أول أشارة رسمية إلى المتاعب الخاصة بتراجع الإنتاج من وزير المالية وقتها الزبير أحمد الحسن، الذي أبلغ البرلمان في الحادي والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٦ ان الميزانية تواجه بعض المتاعب. فإلى جانب عدم بدء إنتاج ٢٠٠ ألف برميل يوميا من مربعي (٣ و ٧) كما كان مقررا،

177- "Sudan to Announce Results of 3 Oil Tenders in '07". Dow Jones Newswire. Cairo. November 30. 2006.

178- US Energy Information Administration. Country Analysis Briefs: Sudan. Washington. April 2007.

١٧٩- المصدر السابق نفسه.

180- BP Statistical Review of World Energy. p. 4. June 2005.

181- The World Bank. Sudan report. p. 57.

182- BP Statistical Review. June 200.6. p 8.

فإنّ مربعات (٢،١ و ٤) تعاني من تراجع في إنتاجها إلى ٢٥٤ ألف برميل من ٢٨٥ ألفا كان مخططا لها إضافة إلى فقدان ٤٠ ألفا أخرى من مربع (٥-أ)، وهو:(ما أدى إلى ضغوط شديدة على الميزانية في النصف الأول من هذا العام).[١٨٣]

وبعد ثلاث سنوات وأثر انتقاله إلى وزارة الطاقة وجه الزبير اصابع الأتهام إلى بعض المسؤولين في حكومة الجنوب انهم يعيقون عمل شركات النفط لدرجة ان المناخ لم يعد ملائما بسبب تعدد الحوادث من اعتداءات على العاملين، وأجبار للحفارات على التوقف وسرقة بعض الآليات والمعدات في الوقت الذي يتجاهل فيه المسؤولون ما يحدث، ووصف الوزير لأعضاء البرلمان الذين كان يخاطبهم بيئة التنقيب عن البترول في مناطق جنوب كردفان وأعالي النيل والوحدة أنها غير صالحة وان الجو فيها غير ملائم تماما للعمل، مضيفا ان زيادة الإنتاج في مناطق الإنتاج المذكورة أمر صعب.[١٨٤] وحصلت أفادة الوزير على قبول من ١٢٥ عضوا مقابل أعتراض من ٧٣ عضوا وأمتناع سبعة أعضاء عن التصويت، الأمر الذي يعكس شقاقا سياسيا مع الحركة الشعبية، خاصة والحركة، الشريك الثاني في الحكم أصبحت تتحدث علانية عن انها لا تحصل على نصيبها من عائدات النفط وليست لديها فكرة عن تفاصيل العمليات الإنتاجية.

وتحدث الزبير مرة أخرى عن الوضع الإنتاجي أثر التحكيم الدولي الخاص بأبيي والقرار الخاص بأخراج حقلي هجليج وبامبو من منطقة أبيي المتنازع عليها مع الجنوب مشيرا إلى ان الإنتاج من مربعات (١، ٢ و ٤) بدأ في التراجع عاما أثر عام، أذ بدأ بإنتاج ١٥٠ ألف برميل يوميا في العام ١٩٩٨ ليصل قمته بإنتاج ٣٥٠ ألفا في نهاية العام ٢٠٠٥ ثم بدأ في التراجع حتى ١٨٠ ألفا في ٢٠٠٩. وحتى في أبيي شهد حقل دفرا الموجود فيها تراجعا من ١١ ألف برميل يوميا في قمة عطاءه إلى أقل من ثلاثة آلاف عند إعلان نتيجة التحكيم في ٢٠٠٩، وان متوسط أجمالي البلاد أصبح في حدود ٤٧٠ ألف برميل يوميا.[١٨٥]

هناك طبعا بعض الأسباب الفنية التي ساهمت في تراجع الإنتاج ومن بينها ان التكوينات الجيولوجية السودانية تعتبر قارية وحجم الصخور الرسوبية فيها أقل سماكة ما يجعل الحقول تشيخ بسرعة، ثم ان نسبة الاستخلاص في السودان تتراوح في حدود ٢٣ في المائة، ولو انه يمكن رفع تلك النسبة متى ما توفرت بعض الأستثمارات الأضافية مع التقنية اللازمة والأرادة السياسية والأدارية. وهناك

١٨٣- صحيفة السوداني بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

١٨٤- صحيفة الرأي العام بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٠٩.

١٨٥- صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠٠٩.

أيضا عامل النتائج المخيبة للآمال في مربع (٥- ب)، الذي كان يتوقع له أن يضيف أو يعوض عن التراجع في إنتاج بعض الحقول. لكن كلا من شركة النفط والغاز الهندية ولندين السويدية عبرا عن رغبتهما في بيع أسهمها بعد النتائج المخيبة للآمال أثر حفر خمسة آبار في المربع بين عامي ٢٠٠٧/٨ جاءت نتائجها جافة ولم تكن المعلومات المتوفرة حول حجم الأحتياطي مبشرة بما يدعو إلى مواصلة العمل، وبالتالي لم ترغب الشركتان في تجاوز مبلغ ٩٠ مليون دولار تم إنفاقها، هذا إلى جانب الخلاف السيادي بين الخرطوم وجوبا الذي أقحم شركة أسكوم المولدافية في المربع.[١٨٦]

أدى الصراع السياسي وعدم الاستقرار في السودان إلى أرتباط وثيق مع النفط تجاوز الساحة المحلية إلى بعد خارجي. ويظهر ذلك في انه وبعد ثلاثة أيام فقط من إبرام شركة تاليسمان لاتفاقية مع أراكيس لشراء حصة الأخيرة في مشروع النفط السوداني في أغسطس ١٩٩٨ قصفت صواريخ كروز الأمريكية مصنع الشفاء للأدوية بدعوى انه ينتج مواد كيماوية وانه مملوك لأسامة بن لادن.

عَلـَّق جيم بووكي الرئيس التنفيذي لشركة تاليسمان: أنّه لم يخطر ببال أحد (كندي) أنّ الصواريخ الأمريكية ستضرب الخرطوم في يوم مـَا ..! وبسببً هذا الوضع وجدت كندا نفسها في حالة من التوتر مع جارتّها الجنوبية حيث تصدت وزيرة الخارجية وقتها مادلين أولبرايت للأمر مطالبة بتحجيم وجود تاليسمان تمهيدا لانسحابها الكلي من السودان.

سعت كندا إلى لعب دور ابان ترؤسها لمجلس الأمن في أبريل ٢٠٠٠ عندما حاولت إثارة وضع انتهاكات حقوق الأنسان في السودان في المجلس، لكن الصين حذرت ان فتح الموضوع قد يعيد طرح قضية القصف الأمريكي لمصنع الشفاء، وهو ما دفع واشنطون إلى نصيحة أوتاوا بترك الأمر برمته.[١٨٧] أما على الجبهة الداخلية فإنّ الصراع أتخذ له بعدا آخر بمحاولة تفجير خط الأنابيب ووقف التصدير وحجب أي عائدات يمكن أن تحصل عليها الحكومة. ففي أقل من ثلاثة أسابيع من بدء عمل خط الأنابيب قامت مجموعة معارضة تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي بتفجير للخط في التاسع عشر من سبتمبر ١٩٩٩ في منطقة تبعد ١٤ كيلومترا شرق مدينة عطبرة وذلك بهدف وقف التصدير. ووجدت بطاقة تخص جيش الأمة للتحرير التابع لحزب الأمة في موقع الحادث.

186- Eric Watkins. “ONGC Videsh quits Sudan cites ‘sovereignty’ issues”. Oil and Gas Journal. Los Angeles. USA. April 30. 2009.

187- Human Rights Watch.“ Sudan. Oil and Human Rights” .New York. HRW. 2003.

وبعد مضي أكثر من شهرين آخرين وقع هجوم ثان على خط الوارد قرب أركويت. وفي يناير من العام التالي وقع الحادث الثالث على بعد ١٥٠ كيلومترا غرب بورتسودان وأدعى المسؤولية مؤتمر البجا، كما جاء الحادث الأخير بعد أربعة أشهر وعلى بعد ٣٠ كيلومترا جنوب سنكات وأدعى مسؤوليته أيضا مؤتمر البجا. وجاءت النظرة إلى الحادث الأخير لا في إطار مسعى وقف تصدير النفط فقط، وأنما اعتبرت محاولة ذات بعد سياسي لقفل الطريق أمام العودة المرتقبة لزعيم حزب الأمة الصادق المهدي أثر توقيعه لإعلان جيبوتي الذي أنهى بموجبه معارضته الخارجية للنظام في السودان والعمل السياسي من المنفى.

لم يقتصر العمل المعارض على الجانب العسكري فقط، وأنما تعداه إلى الميدان الأعلامي، ويشير تقرير لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى انه بسبب أقتراب متمردي الجنوب إلى مسافة عشرة أميال من مناطق إنتاج النفط، فإنّ الحكومة السودانية نقلت الالاف من الجنود لحماية تلك المنشآت ومضيفة ان الوثائق الرسمية تشير إلى ان ٧٠٠ ألف من الصينيين العاملين في الأمن تم نشرهم في تلك المناطق كذلك.(١٨٨)

على نفس النسق من المبالغة تحدث تعبان دينق أحد قيادات الحركة الشعبية قائلا: «الرقم الرسمي المعلن للعائدات هو ثلاثة ملايين دولار يوميا، وكانت الكميات المنتجة يوميا تصل إلى ٢٠٠ ألف برميل أرتفعت إلى ٦٠٠ ألف. وكانت الخطط النفطية في المنطقة التي أنجزت في العام الماضي وضعت في برامجها زيادة كمية الإنتاج للسنة الجارية، لكن الحكومة تتكتم على حجم هذه الزيادة كي لا تتم مساءلتها عن وجهة الإنفاق وعن أسباب استمرار الفقر والمعاناة وغياب التنمية.» (١٨٩) والمعروف ان صناعة النفط السودانية لم تصل قط إلى إنتاج ٦٠٠ ألف برميل يوميا. وكان غوردون مورتات، أحد قيادات تمرد الأنيانيا الأول قد صرح من قبل أن شركة أراكيس أتصلت بالحركة لتقديم بعض العون المالي لها مقابل ضمان أستثماراتها، إلاّ أنّ الحركة رفضت العرض.(١٩٠)

ورغم هذا فإنّ إنتاج وتصدير النفط لم يتوقف ولو لفترة يوم واحد منذ الحادي والثلاثين من أغسطس ١٩٩٩ وحتى إبرام اتفاق وقف العدائيات بين الحكومة والحركة الشعبية في الخامس عشر من أكتوبر ٢٠٠٢، الذي اعتبر بمثابة الوقف الرسمي لأطلاق النار بين الجانبين تهيئة لإبرام اتفاق السلام النهائي.

188- US Energy Information Administration. November 2000 .

١٨٩- صحيفة الحياة بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠٠١.

١٩٠ - صحيفة الخرطوم بتاريخ ١١ يناير ١٩٩٧.

على أن أكثر العمليات تأثيرا لوقف إنتاج وتصدير النفط جاء من قبل الحملة العالمية التي قادتها جمعيات غربية غير حكومية وناشطة في ميدان حقوق الأنسان وذلك على أساس ان عمليات الأستشكاف والتنقيب أدت إلى تهجير بعض السكان من المناطق التي يقيمون فيها لأفساح المجال أمام الشركات للعمل، وكذلك للتأثيرات البيئية السلبية هذا إلى جانب ان عائدات النفط تسهم في دعم جهود الحكومة العسكرية وبالتالي في تأجيج الصراع، أو ما يطلق عليه سياسة الأرض المحروقة.

برزت في هذا الجانب مجموعات مثل العون المسيحي النرويجية التي أصدرت تقريرا في ٢٠٠١ تحت عنوان سياسة الأرض المحروقة: النفط والحرب في السودان، وست من المنظمات الكندية على رأسها الكنيسة المتحدة التي أصدرت تقريرا عن التحقيقات التي أجرتها بعثة عن تطورات صناعة النفط والنزاع وعمليات التهجير في منطقة غرب أعالي النيل، وأيضا هيومان رايتس ووتش، التي أصدرت تقريرا شاملا ومفصلا عن السودان والنفط وحقوق الأنسان بعد ذلك بعامين.[١٩١] كما تم تأسيس التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان (أيكوس)، وهو تحالف ضم أكثر من ٨٠ منظمة أوروبية مهتمة بموضوع النفط في السودان، وتصاعد نشاط هذه المنظمات خاصة ضد شركة تاليسمان الكندية على أساس انها الأكثر عرضة ويمكن أن تستجيب للضغوط. كما تحركت مجموعات أخرى بهدف حث المستثمرين والشركات على عدم العمل في السودان والتخلي عن أعمالهم وأستثماراتهم هناك، ولو ان هذا الجزء من الحملة لم يحقق نجاحا يذكر الا بعد أشتعال أزمة دارفور مما دفع بعض الشركات الغربية التي عملت في مشروع النفط السوداني مثل شركة رولز رويس[١٩٢] وبعض صناديق التقاعد الأمريكية إلى هجر أستثماراتها هناك، ولو ان البعض عارض هذه الحملة مثل رجل الأعمال الشهير وارين بوفيت الذي قال انه ليس لديهم مشكلة مع ما تفعله شركة النفط الصينية، وإذا كان هناك خلاف فهو مع الحكومة الصينية ومن ثم تم رفض التخلي عن أستثمارات في شكل أسهم في الشركة تزيد على ثلاثة مليارات دولار.[١٩٣] بل ان التحالف

191- The Scorched Earch: Oil and War in Sudan. by Christian Aid. 2001. Report on Investigation into Oil Development. Conflict and Displacement in Western Upper Nile. Sudan. a report commissioned by The United Church of Canada. Division World Outreach. World Vision. Canada. Canadian Auto Workers Union. Steelworkers Humanity Fund and the Simons Foundation. October 2001; and Human Rights Watch (HRW). " Sudan. Oil and Human Rights".

192- "Rolls-Royce to Pull Out of Sudan". BBC. London. April 19. 2007.

193- "Berkshire shareholders reject PetroChina divestment for Darfur". Bloomberg. Omaha. May 5. 2007.

الأوروبي تبنى علانية موقفا يقوم على عدم اقتناعه بفكرة سحب الأستثمارات وسيلة للضغط على الحكومة السودانية لدفعها إلى تغيير سياستها في دارفور، وذلك على أساس ان الشركات الغربية التي يمكن أن تسجيب لهذه الحملة قليلة وانسحابها لن يؤثركثيرا، وان عمليات الضغط تحتاج إلى ترتيبها بصورة متناسقة لتحقيق قدر أكبر من النفع، لا الضرر.(١٩٤) على ان الحملة المناهضة حققت نصرا اعلاميا كبيرا في العام ٢٠٠٨ عندما أصدر المرشحون الثلاثة المتنافسون على الرئاسة الأمريكية باراك أوباما وهيلاري كينتون وجون ماكين بيانا مشتركا يتبنون فيه(١٩٥)موقفا موحدا ضد السودان ويدعون إلى تصعيد حملة سحب الأستثمارات من هناك.

لمواجهة هذه الحملة خاصة فيما يتعلق بتهجير السكان المحليين لأفساح المجال أمام الشركات للقيام بعمليات المسح السيزمي والتنقيب عن النفط قامت تاليسمان بالاتفاق مع شركة بريطانية مرموقة عالمية في ميدان الصور المأخوذة بالأقمار الصناعية وهي "كالاقيت أيميجري بيروو" (١٩٦)وحصلت على صور تعود إلى العام ١٩٦٥ للمناطق السبعة المشتبه في انها تعرضت إلى نزوح سكاني منها بالتركيز تحديدا على كل منطقتي (بانتيو وفاريانق) وتوجدان في المربع رقم (١) للإنتاج النفطي. وتشير دراسة الصور إلى ان هذه المناطق شهدت في واقع الأمر زيادة في إعداد السكان وليس نقصا كما تقول المنظمات. وذهبت تاليسمان خطوة أخرى اذ تعاقدت مع جيفري أوكسلي وهو رئيس سابق للمركز المشترك للأستخبارات والأستطلاع في بريطانيا لدراسة هذه الصور وتقديم تقرير عنها، حيث قال: "ليس هناك دليل على وجود هجرة انسانية ملموسة من أي من المواقع السبعة التي تم اختبارها... فما ان يتم تطوير الموقع، فإنّ الناس يأتون اليه. وفي واقع الأمر يبدو ان الناس يتجمعون حول مواقع النفط بدلا من الفرار منها." (١٩٧)

194- "To divest from Sudan?". European Coalition on Oil in Sudan. Utrecht. Netherlands. Undated.

195- "US Candidates appeal over Darfur". BBC. London. May 28. 2008.

196- "Talisman Fights Back on Sudan Displacement Claims Releases Aerial Images.. The Financial Post. Toronto. 19 April 2001.

197- "Talisman Energy Says Study Disproves Sudan Allegations.. Dow Jones Newswire. 18 April 2001.

وتم عرض خلاصات التقرير على وسائل الأعلام ثم في الاجتماع السنوي للشركة في مايو ٢٠٠١ على المساهمين ونشر في كتيب بعد ذلك، لكن هيومان رايتس ووتش مثلا رأت ان كل هذا الجهد "غير كاف" للرد على الأتهامات الواسعة الخاصة بتهجير السكان مضيفة: "ان هذه الزيادة في السكان قد تبرهن على استخدام للطريقة التقليدية في تجفيف المنابع لمواجهة التمرد، عن طريق دفع السكان للهجرة من مناطقهم الريفية إلى المراكز الحضرية حيث يمكن السيطرة عليهم بسهولة... كما يمكن أن تثبت ان الرعاة والمزارعين الريفيين تم أجبارهم على الذهاب إلى المدن بسبب الجفاف والأغارة وكوارث أخرى فقدوا فيها حيواناتهم ووسائل معيشتهم التي كانت تمكنهم من الأعتماد على أنفسهم."(١٩٨) وختمت بالقول: "ان الصور التي قدمتها تاليسمان عن وجودها في السودان لم تساعد في تحسين أجواء حقوق الأنسان في السودان، لكنها أسهمت في رفد الآلة الأعلامية لصالح الحكومة."(١٩٩)

تأثير العمليات النفطية على الوضع البيئي في الجنوب من القضايا التي تناولتها اتفاقية السلام في إطار الجزء الخاص بقسمة الثروة. وكانت الحركة الشعبية قد كونت لجنة برئاسة منصورخالد، الذي وصف نشاط الصينين انه تدمير بيئي(٢٠٠)، للبحث في قضية إذا كانت الشركات النفطية قامت بأتخاذ التحوطات المناسبة لمواجهة التأثيرات السلبية المحتملة بيئيا واجتماعيا لعملياتها النفطية.

سعت اللجنة للحصول على عون فني من النرويج للقيام بالمهمة. وبالفعل زار فريق فني من النرويج السودان في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وذلك للبحث في قضيتين: العقودات النفطية المبرمة وإلى أي مدى وضعت الأطر للحد من التأثيرات السلبية على البيئة بسبب نشاط الشركات وتقديم توصيات تتناول الجانبين البيئي والاجتماعي يمكن الأهتداء بها عند ترسية عقودات مستقبلية في الصناعة النفطية. وقام الفريق بزيارات إلى جوبا والخرطوم حيث عقد اجتماعات متعددة مع المسؤولين وقام بتدوين عدة ملاحظات حول الصناعة النفطية في وضعها الحالي والاحتمالات المستقبلية لتوسعها. ووضع الفريق في حسبانه ان مهمته استشارية وان وقتا طويلا قد مر منذ بدء الاستكشاف والإنتاج ولتجنب التعميمات التي ترد من أطراف أخرى، فإنّ الفريق قد قصر سجله على الملاحظات التي توصل اليها افراده فقط ووضع توصياتهم على أساس خبرات أعضاء الفريق الفنية والمهنية.(٢٠١)

198- Human Rights Watch previous report.

199- Ibid.

٢٠٠- المقابلة السابقة مع دكتور منصور خالد.

201- Norwegian Directorate for Nature Management Report: Environmental and Social Impacts of Petroleum Activities in Southern Sudan. Trondheim. Norway. January 2009.

ولاحظ الفريق ان ما وجده يتسق مع تجارب مماثلة في ظروف مشابهة في مناطق أخرى في العالم وانه وضعا في الاعتبار للتنوع البيئى في جنوب السودان فإنّ تأثير نشاط الصناعة النفطية يصبح مجال قلق كبير ويوازي نفس الاهتمام في جانب التأثير الاجتماعي ولهذا التوصية بعمل مسح شامل وخريطة بيئية متكاملة للمنطقة. وهناك أيضا حاجة لمعلومات أساسية عن أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية وإعدادهم وتأثير الصناعة النفطية على طرق معاشهم. فعمليات المسح السيزمي أدت قطعا إلى تأثيرات في جانب أسلوب الحياة الرعوي والزراعي، لكن الفريق قطع بعدم معرفته حجم ذلك التأثير، كما أن إقامة شبكة من الطرق أثرت على التدفق الطبيعي وجريان المياه السطحية من جانب آخر، وأشار التقرير إلى ان المياه المنتجة من الحقول وتستخرج مع النفط تشكل في حد ذاتها مخاطر صحية للبشر والحيوانات. ومع انه تم أتخاذ بعض الإجراءات للحماية والسلامة، الا ان الأساليب المتبعة تحتاج إلى المزيد من الاختبارات والشفافية وتحسين وسائل الحصول على المعلومات والمراقبة والتنسيق على مختلف المستويات الرسمية والشعبية.[٢٠٢] وأشار التقرير إلى انه كان يمكن عمل الكثير لكسب ثقة السكان المحليين وأشراكهم في القرارات وفي التأثير على ما يمسهم بصورة مباشرة.

اضاف الفريق ان الصناعة النفطية أقيمت في مسرح كان معرضا لحرب أهلية أستمرت أكثر من ٢٠ عاما، تم خلالها تدمير القليل من مرافق البنية الأساسية وان السكان المحليين فروا مستشهدة بتقرير للتحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان صدر في العام ٢٠٠٢ وتحدث بتفصيل عن عمليات الموت والتهجير القسري لأعداد كبيرة من السكان في مناطق غرب أعالي النيل، وان تأسيس الصناعة النفطية صحبته أعمال انتهاكات واسعة لحقوق الأنسان خاصة وان مسارح هذه العمليات للصناعة النفطية كانت مرتعا لجماعات زراعية ورعوية، لكن بعد التوصل إلى اتفاق السلام في ٢٠٠٥، فإنّ أعدادا مقدرة من هؤلاء السودان بدأوا يعودون ويسعون للاستقرار قرب مرافق الصناعة النفطية في مناطق مزدحمة تفتقر إلى أساسيات الحياة الكريمة وعدم وجود المدارس والشفخانات مما يفرض على السكان السير لمسافات طويلة للحصول على الخدمات الاجتماعية.

٢٠٢- المصدر السابق نفسه.

رغم ان الشركات النفطية أقامت بها بعض مرافق الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم الا انها تبدو معزولة إلى حد ما ولا تؤدي الغرض الذي أقيمت من أجله مثلما هو الحال في هجليج وثارجاث.[٢٠٣] ففي هجليج مثلا هناك مستشفى سعة ٤٠ سريرا، وبه أربعة أطباء وستة مساعدي تمريض، وهو يعمل على مدار الساعة. ووفقا لأحاديث الأطباء فإنّ المستشفى تمكن في المتوسط من خدمة ٧٨ ألف شخص في العام. وفي ثارجاث فإنّ فريق الخدمات الاجتماعية يضم ١٦ من المهنيين من الأطباء والبياطرة وفنيي التنمية الريفية إلى جانب بعض العمالة الغير الماهرة. أحد الأهداف التدريب على تقديم بعض الخدمات الصحية الأرشادية وبعض الخدمات المجتمعية الأخرى لتطوير المجتمع المحلي مثل توفير ماكينات الخياطة، شبكات صيد الأسماك والبذور وغير ذلك.

لاحظ الفريق وجود بعض مباني المستشفيات والمدارس الغير المستغلة. فمثلا شركة بترودار قامت ببناء مستشفى صغير بطاقة ٤٠ سريرا على بعد أربعة كيلومترات جنوب شرق فلوج، وبالمستشفى معدات متكاملة وأثاثات ومجهز بغرف للعمليات بل وحتى مكيفات الهواء، لكنه والمدرسة التي أقيمت كذلك في العام ٢٠٠٧ بقيتا فارغتين. ويشتكي السكان من بعد المسافة للوصول اليهما، كما ان السلطات المحلية ليس لديها ميزانية لتشغيل هذه المرافق، وكانت شركة بترودار قد عرضت المشاركة في تحمل العبء الا ان السلطة المحلية أعترضت، وأنتهى الأمر ببعض الجند للسكن في المدرسة أو المستشفى بأسرهم. وكانت بترودار قد قامت ببناء ستة مدارس أخرى واحدة منها ثانوية وحفر عدد من آبار المياه إلى جانب تقديم المياه عن طريق عربات خاصة. وتوضح هذه التجربة الحاجة إلى التشاور مع السكان المحليين عن نوع الخدمات التي يحتاجون اليها عند التخطيط للقيام بهذه المشروعات.[٢٠٤]

قدَّم التقرير ٣١ توصية وأفادة لما وجده الفريق وحصل عليه مدعوما بمعلومات وصور وجداول، وسعى إلى تلخيص للوضع مقترحا نقطة للبدء في تقييم متكامل حول تأثير البيئي والاجتماعي للصناعة النفطية ومقترحا خيارات وسياسات يمكن أتباعها في كيفية إدارة الموارد الطبيعية. على ان الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام التي أستمرت ست سنوات لم تشهد تنفيذا يذكر للجانبين المتعلقين بمراجعة الأثر البيئي وجانب التعويضات مما يشير إلى الأستخدام السياسي

٢٠٣- المصدر السابق نفسه.

٢٠٤- المصدر السابق نفسه.

للنفط وسيلة من وسائل الصراع.[٢٠٥] ويظهر ذلك في المقارنة بين المؤتمرين الذي أستضافتهما جوبا بواسطة مجموعة التحالف الأوروبي الأول في نوفمبر ١-٢ في جوبا ٢٠٠٦ عن صناعة النفط في السودان والثاني في ديسمبر ٢٠١١ عن صناعة النفط عشية الأستفتاء. ففي الأول جاء الحضور شاملا تقريبا كل الشخصيات الرئيسية في حكومة الجنوب وخاطبه رياك مشار نائب رئيس الحكومة الذي أشار إلى النقطة المحورية انه وبرغم الآثار السلبية للنفط، الا انه يظل مصدر الدخل الوحيد لحكومة الجنوب ودعا إلى أيجاد توازن بين هذين العاملين وكيفية تخفيف الآثار السلبية بيئيا واجتماعيا. أما الثاني فحضره أحد كبار موظفي الوزارة فقط وغاب عنه الوزير والوكيل، وبينما ركز المؤتمر الأول على مهاجمة الخرطوم وسياساتها، تحول التساؤل في الثاني عن نسبة ٢ في المائة التي يفترض أن تصل إلى الولايات وذلك في اتهام مبطن لوالي الوحدة وأعالي النيل كما انه لم تحدث أي إجراءات لمراجعة الآثار السابقة خلال سني الحرب.[٢٠٦]

وعليه يبدو أن اتفاقية السلام لم تحقق تحولا ملموسا حتى فيما يتعلق ببعض الممارسات السابقة مثل تهجير السكان من المناطق التي تنشط فيها الشركات النفطية التي تواصلت بعد اتفاقية السلام كما تقول مجموعةالأزمات الدولية التي أتهمت تعبان دينق والي ولاية الوحدة بمواصلة سياسة تهجير الأهالي عبر الضغوط والوعود السرابية بدلا عن العنف الذي كان سائدا في السابق.[٢٠٧]

على كل فليس من العدل أرجاع كل متاعب السودان إلى النفط، الذي لعب دورا لا شك فيه، الا ان الصراع في السودان بمختلف أشكاله برز حتى قبل ظهور السودان على المسرح دولة مستقلة، لكن مجيىء النفط ساعد في مفاقمة الصراع بسبب خاصيته الأستراتيجية. وتبرز هذه الحقيقة بصورة واحدة عند ملاحظة ان النفط الذي أتهم بتأجيج الحرب الأهلية بدأ إنتاجه وتصديره بعد ثمان سنوات من الأنشقاق الذي شهدته الحركة الشعبية وتمحور حول رؤيتين: هل يتم التركيز على فصل الجنوب أو متابعة ما رآه البعض من ضرورة الاستمرار في القتال حتى تحقيق حلم قرنق في إقامة سودان علماني، وديمقراطي وموحد.

٢٠٥- حتى المشروع النموذجي الذي أقيم مشاركة بين شركة النيل الكبرى لعمليات البترول والأدارة القومية للغابات لأستزراع ١٠ آلاف فدان لم يحظ بأهتمام رسمي بعد أتفاق السلام وتحويله الى مشروع قومي لمعالجة الآثار السلبية للصناعة النفطية في جانب قطع الأشجار الذي أثر على حوالي مليون فدان.

٢٠٦- شارك المؤلف في المؤتمرين في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١.

207- ICG. Sudan Peace Agreement: The Long Road Ahead. March 31. 2006.

كان القتال الذي نشب بين أجنحة الحركة المنشقة وبصورة رئيسية فصيل توريت الذي يتزعمه قرنق وفصيل الناصر بقيادة الدكتور رياك مشار شمل مناطق كانت تتميز في السابق بهدوءها ولم تكن ميدانا للقتال، كما انه فتح الباب أمام تطورين أولهما: تشجيع المدنيين على الأنخراط في النزاع بتشجيع من طرفي الصراع، كما ان المدنيين من أبناء النوير من أيود وأكوبو شاركوا في الهجوم على بور مستخدمين أسلحة ثقيلة، وهو التطور الثاني إذا ان الصراعات في السابق كانت تقتصر على الأسلحة التقليدية أو الخفيفة. ويبدو ان تهمة التعامل مع الحكومة التي لحقت بفصيل الناصر دفعته إلى تبني أساليب عنيفة في مواجهة خصومه. وقد أعتمد الفصيل على الأمدادات الحكومية بالذخائر والمؤن خلال عامي ١٩٩٣/١٩٩٤ للدرجة التي أصبحت فيها دعاواه عن القتال من أجل الهوية الأفريقية وأستقلال جنوب السودان فارغة لم تجد من يصدقها[٢٠٨]

في مطلع العام ١٩٩٦ تلقى مشار صفعة سياسية أثر رفض التجمع الوطني الديمقراطي طلبه أن يصبح عضوا فيه. ويبدو ان الرفض يعود إلى ثلاثة أسباب: صلات مشار مع نظام الأنقاذ التي لا تزال تلقي بالشك حول أهدافه ومراميه، ثم الخوف أن يغضب ضم التجمع لمشار قرنق ويدفعه إلى مغادرة التجمع، وأخيرا هناك رغبة الساسة الشماليين في عدم رؤية الزعيمين الجنوبيين يتحدان مرة أخرى.[٢٠٩] وجاءت القشة الأخيرة عندما طردت أثيوبيا مشار من أراضيها ولم يعد لديه ملجأ سوى توقيع اتفاق سلام مع نائب الرئيس الزبير محمد صالح، لكن أتضح عدم قدرته حتى على أحضار أهله النوير إلى جانب الحكومة بصورة واضحة.

اتفاقية السلام من الداخل التي وقعها مشار مع الحكومة كانت محكومة بالفشل من البداية لأنها أعطت القرار النهائي في أنفاذ الترتيبات للحكومة والبرلمان الذين يسيطران على مفاصل آلية أتخاذ القرار، هذا إلى جانب المتاعب الشخصية بين كل من مشار وفاولينو ماتيب وأجندة كل منهما للدخول في اتفاق السلام وعدم رغبة ماتيب وضع قواته تحت أمرة مشار، وأتضح هذا جليا عندما ساند كل منهما مرشحا مختلفا عن الآخر لمنصب والي ولاية الوحدة. وقفت الحكومة مع ماتيب من منطلق صلاته القديمة بالحكومة وكونه يحمل رتبة في الجيش السوداني وله علاقة مباشرة بالرئيس البشير منذ ان عمل الأخير مسؤولا عسكريا عن منطقة ميوم، كما ان لماتيب اهتماماته الاقتصادية

208- Johnson. Douglas. The Root Causes of Sudan Crisis. The International African Institute in association with James Currey. Oxford. 2003. p. 114118/.

٢٠٩- المصدر السابق نفسه صفحة ١٢١.

التي تؤمنها له الحكومة في تجارة العيش والمواشي. أندلع القتال بين الطرفين وأستمر طوال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ حتى تمكن ماتيب من طرد تعبان دينق والي الولاية المتحالف مع مشار ثم خرج على جبهة الأنقاذ الجنوبية كلية بعد ذلك.

إضافة إلى الأسباب الشخصية التي تدفع بكليهما إلى القتال، فإنّ الداعم لهما كان جهة واحدة هي الحكومة السودانية التي دفعت بهما في أتجاه تأمين مناطق إنتاج النفط حتى عبر عمليات إبعاد السكان منها بسبب هروب النوير إلى مناطق في بحر الغزال وبحثا عن الحماية لدى الحركة الشعبية.[٢١٠]

وأستمر ماتيب في جمع الأبقار بمعدلات عالية وبغض النظر عن اهتمامه بموضوع النفط. ساعد على تقوية موقفه ان الكثير من قوات مشار بدأت تهجره تاركة أمر حماية حقول النفط لماتيب ومجموعات المسيرية، وكان مشار يقول انه سيظل متمسكا بالاتفاقية كي يظهر مراوغة الحكومة وعدم جديتها في موضوع السلام. وظهر في هذه الفترة كاربينو كوانين الذي كان من قيادات حركة التمرد الأولى ولذا يعتبر من العسكريين الأساسيين، كما انه أول من أنقسم عن الحركة الشعبية وزعيمها قرنق، وأعلن انضمامه إلى ماتيب بسبب صلة القرابة بينهما وأستمر مقيما هناك حتى مقتله في سبتمبر من العام ١٩٩٩. وبسبب هذه الفوضى الناجمة عن تحركاته العسكرية خاصة في بحر الغزال، فإنّ الجيش الشعبي المكون بصورة رئيسية من الدينكا وجد نفسه في موقف غريب أن يكون مسؤولا عن حماية النوير.[٢١١]ولخص جونسون وضع مشار في تلك الفترة أنه وجد نفسه بدون أتباع و لاجيش وأن اتفاقيته للسلام أنهارت وان الشىء الوحيد الذي يذكر له انه أعاد صراع الدينكا والنوير إلى الواجهة كما قام بتأمين حقول النفط وتقديمها لقمة سائغة للحكومة.[٢١٢]

كان الصراع بين قرنق ومشار قد تطور إلى صراع بين الدينكا والنوير مستندا إلى خلفية تاريخية من المرارات، وهو ما أدى إلى عنف ومعاناة وضحايا من الجانبين بمعدلات قياسية. ووجد باحثان في الموضوع في العام ١٩٩٩ وقبل بدء تصدير النفط "ان عدد الجنوبيين الذين جرحوا وقتلوا أستمر في التصاعد حتى وقت طويل خلال العام ١٩٩٩... وان أعداد الدينكا والنوير الذين قتلوا في هذه الصراعات الدموية وفي المواجهات الجنوبية – الجنوبية منذ اندلاع الحرب الأهلية مجددا في العام ١٩٨٣ تجاوز أعداد الذين فقدوا أو قتلوا في

٢١٠- المصدر السابق نفسه صفحة ١٢٤.

٢١١- المصدر السابق نفسه صفحة ١٢٥.

٢١٢- المصدر نفسه صفحة١٤٣.

المواجهات مع الجيش السوداني." (٢١٣) وبسبب الأهمية الأستراتيجية للنفط، فإنّ الحكومة لم تقتصر في جهودها على الحماية من قبل المليشيات الجنوبية والصراع بينها، وأنما عملت على تجييش قوات الدفاع الشعبي والمجاهدين لتقديم المساندة للجيش. وفي وقت مبكر ومنذ العام ١٩٩٤ تم ارسال فرقتين من هؤلاء المجاهدين تتكون كل منها من ألف مقاتل إلى منطقتي عداربيل وغرب النوير لمساندة الجيش وتأمين عمليات الحفر والاستكشاف الأولية إلى جانب القيام ببعض العمل الدعوي والاجتماعي والطبي. وأستمر هذا الجهد لمدة عامين عندما بدأت بعض البشائر المشجعة للتنقيب عن النفط في الظهور. وأدى هذا إلى مضاعفة الجهد ورفع عدد الكتائب إلى أربع بواقع أثنين لكل موقع لفترة السنوات الثلاث المقبلة وحتى بداية الإنتاج الفعلي. وعلى الأرض كانت هناك حرب أهلية تدور على المستوى القبلي وفي مواجهة القوات الحكومية ولأظهار كل مجموعة لوجودها القوي حتى داخل الحركة الشعبية.(٢١٤)

مع أقتراب موعد بدء تصدير النفط وفي الحادي عشر من مارس ١٩٩٩ طلب النائب الأول لرئيس الجمهورية علي عثمان من الشباب أثناء مخاطبته لهم في شرق السودان الألتحاق بلواء الفتح المبين: " مع بداية عمل التنقيب فأننا سنحقق نصرا حاسما بتحرير كل المواقع ونشر السلام والاستقرار في كل أنحاء السودان."(٢١٥) وخاطب البشير نفسه الشباب أن يتطوعوا لحماية نفط السودان من الأجانب الذين يريدون أن يمنعوا استخراج وإنتاج النفط في يونيو المقبل(٢١٦) وفي السابع والعشرين من مايو قال راديو أم درمان ان ٢٥٠٠ من المتطوعين أرسلوا لحماية خط الأنابيب.

لقد كانت الكلفة البشرية للصراع في السودان عالية ودخل النفط ليصبح أحد أدوات ذلك الصراع وعاملا من العوامل التي تدفع بأتجاه تصعيده، ولو انه لا توجد أرقام دقيقة فيما يتعلق بالجانب النفطي. ففي أثناء مخاطبته قمة الأيقاد في يونيو من العام ٢٠٠١، قال قرنق ان هناك حاجة ماسة لوقف تدفق النفط لأنه يسهم في تطويل الحرب وتشريد السكان. وقدر في خطابه ذلك ان الحكومة أصبحت تحصل يوميا على ثلاثة ملايين دولار تستخدم في تمويل الأنشطة العسكرية مما أسهم في تشريد ١٠٠ ألف شخص في مناطق العمليات النفطية(٢١٧)

213- Jok Madut Jok and Sharon Elaine Hutchinson. "Sudan's Prolonged Second Civil War and the Militarization of Nuer and Dinka Ethnic Identities". African Studies Review. Vol. 42 No. 2. Sptember 1999. p. 125145-.

٢١٤- مقابلة بالهاتف مع محمد بشير عثمان، منسق الدفاع الشعبي في ولاية الجزيرة بين ١٩٩٤-٢٠٠٧ وكان يزور الجنوب بصورة مستمرة، في ٢٠ ديسمبر ٢٠١١.

٢١٥- وكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ ١١ مارس ١٩٩٩.

٢١٦- وكالة الأنباء الفرنسية وخدمة رصد البي.بي.سي في ٥ مايو ١٩٩٩.

٢١٧- صحيفة الحياة ٣٠ يوليو ٢٠٠١.

ولم تكن وجهة نظر قرنق هذه متفردة أو معزولة، فالمحامي الكندي جون هاركر الذي بعثته حكومته في فبراير ٢٠٠٠ للنظر في عمليات شركة تاليسمان في السودان خلص إلى ان: " النفط يساعد في تطويل أمد الصراع في السودان "But oil is now part of the war, and the Assessment Mission has had to ponder whether the current oil operations exacerbate this war, or advance the pursuit of peace[218] وفي واقع الأمر فإنّ عدم وجود أرقام موثقة وذات مصداقية حول حجم الخسائر البشرية في صراع السودان أصبح في حد ذاته عاملا لتحقيق بعض المكاسب السياسية. وكان أول من ذكر رقما حول ضحايا الحربالأهلية في السودان أستنادا إلى عمل منهجي اللجنة الأمريكية الخاصة باللاجئين وذلك في أكتوبر ١٩٩٣ عندما قدرت عدد الضحايا بنحو ١,٣ مليون شخص، ولقطع الطريق أمام اي نقد عن الكيفية التي توصلت بها إلى هذا الرقم قالت أن أي تساؤلات حول نتائج عملها هذا تعني في واقع الأمر انكارا لمدى الدمار الأنساني الذي لحق بهؤلاء الضحايا. وينظر في العادة إلى عملية وممارسة تضخيم الأرقام على أساس انها وسيلة مقصودة لجذب الأنظار،[219] ومن ثم أستخدام هذا الاهتمام في أستقطاب الدعم السياسي والمالي.

يرى جونسون انه وبغض النظر عن الأسباب والأهداف السياسية والعسكرية للصراع والحرب الأهلية في السودان، فإنّها في واقع الأمر كانت حربا للسيطرة على الموارد. والفكرة والهدف دائما كان للسيطرة على الأرض وما عليها من موارد ومن عليها من سكان وحجب الدعم عن الطرف الآخر. فبين عامي ١٩٨٤-١٩٨٨ أعتمدت الحكومة بشكل رئيس على المليشيات القبلية لمواجهة الحركة الشعبية، ومن بينها المراحيل من المسيرية والرزيقات في جنوب كردفان وجنوب دارفور ورفاعة في جنوب النيل الأزرق والأنيانيا-٢ والمورلي في أعالي النيل وجونقلي والمونداري والتبوسا في شرق الأستوائية وكان هدف التكتيكات المستخدمة عدم السماح للحركة الشعبية بالتواصل مع القواعد السكانية المدنية.[220]

218- The Report of a Canadian Assessment Mission Prepared for the Minister of Foreign Affairs, Ottawa, January 2000.

219- Burr, Millard." Quantifying genocide in Southern Sudan 19831993-, Washington DC US Committee for Refugees, October 1993, Quoted in Johnson's Root Causes, p143.

220- Johnson's Root Causes, p151.

في الجانب الاقتصادي فإنّ حجم العون الأجنبي الذي كان يتلقاه السودان شهد تراجعا بصورة ملحوظة اذ هبط من ١٩٠٧ مليون دولار في العام ١٩٨٥ وهو العام الذي سقط فيه نظام الرئيس الأسبق جعفر النميري إلى ١٢٧ مليون دولار في عامي ١٩٩٣/١٩٩٤، وذلك بعد مرور سنوات أربع على تسلم نظام الأنقاذ للسلطة وتدهور علاقاته الخارجية. ونتيجة لهذا أصبحت أعدادا كبرى من السكان تعتمد على وكالات الأغاثة الأجنبية لأطعامها أكثر من الدولة، ولم يكن هذا مقبولا من الحكومة التي كانت ترفع شعارات طموحة عن أعادة صياغة الأنسان والمجتمع السوداني على هدي المبادىء الإسلامية، وبالتالي لم تقبل بأخضاعه إلى العون الأجنبي غير المسلم. ومن هنا بدأت المواجهة مع منظمات الأغاثة، وهذا ما أضاف بعدا جديدا ودافعا لاستخراج النفط لتحسين العائدات المالية للدولة ومن ثم أعادة أشراف الحكومة على قضايا توفير الغذاء لمواطنيها.

من ناحية أخرى سعت المعارضة وعملت على منع الحكومة من استغلال النفط وعائداته لتقوية موقفها السياسي والعسكري وأبقاءها في السلطة وتمكينها من الاستمرار في الإنفاق على حرب المتمردين في جنوب البلاد، كما أوضحت العديد من بيانات التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وتحركاتها بأستهداف المنشآت النفطية مثل محاولات تفجير خط الأنابيب.

أسهمت العائدات النفطية في زيادة موارد الدولة بنسبة قاربت ٩٠٠ في المائة. ويظهر ذلك في ان عائدات مبيعات النفط للحكومة بلغت ٦١ مليون دولار في النصف الثاني من ١٩٩٩ عندما بدأ تصدير النفط في نهاية أغسطس من ذلك العام ولتقفز إلى نحو ٦٠٠ مليونا بعد ثلاثة أعوام، أي في ٢٠٠١. ومع مرور الوقت أصبح الإنتاج في تزايد وتتزايد معه العائدات من العملات الصعبة وذلك حتى بعد خروج شركة تاليسمان الكندية من مشروع النفط السوداني. ووفقا لهيومان رايتس ووتش، فإنّ العائدات من مبيعات النفط لخزينة الدولة أرتفعت من صفر في العام ١٩٩٨ وبنسبة ٤٢ في المائة من جملة الأيرادات الحكومية بعد ثلاث سنوات من بدء إنتاج وتصدير النفط،[٢٢١] ومضيفة ان عمر البشير أعلن في العام ٢٠٠٠ أن جزءا من تلك العائدات سيخصص لبناء صناعة عسكرية محلية.

221- Human Rights Watch 2003. p 345.

أجمالي الدخل الحكومي والأنفاق العسكري بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٢

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
اجمالي الدخل الحكومي	٢٠٥,٥ مليار جنيه (٧٩٩,٩ مليون دولار)	٣٢٦,٣ مليار جنيه (١,٣ مليار دولار)	٣٧٠ مليار جنيه (١,٤ مليار دولار)	٤٠٧,٧ مليار جنيه (١,٨ مليار دولار)
عائدات الحكومة من النفط	١٥,٧ مليار جنيه (٦١,١ مليون دولار)	١٤٠,٩ مليار جنيه (٥٤٧,٤ مليون دولار)	١٤٩,٧ مليار جنيه (٥٧٢,٦ مليون دولار)	٢١٠,٧ مليار جنيه (٨٠٥,١ مليون دولار)
الأنفاق العسكري الحكومي	٦٢,٢ مليار جنيه (٢٤٢ مليون دولار)	٦٤,٦ مليار جنيه (٢٥٠ مليون دولار)	٩٠,٢ مليار جنيه (٣٤٥ مليون دولار)	٨١,٨ مليار جنيه (٣١٢,٧ مليون دولار)

المصدر: هيومان رايتس ووتش، صفحة ٣٤٥

في العام ٢٠٠١ أكدت روسيا انها صدرت إلى السودان ٢٢ عربة مدرعة مقاتلة و ١٢ هيلوكبتر هجومية، وفي العام التالي باعت روسيا ثمانية عربات مدرعة أخرى وأربع طائرات هيلوكبتر ليرتفع الأجمالي إلى ٢٢ طائرة هيلوكبتر من ست قبل عامين فقط.(٢٢٢) ولهذا خلص هاركر إلى انه: " من الصعب تخيل أمكانية حدوث وقف لأطلاق النار ما دامت عمليات التنقيب عن النفط مستمرة، وقد يكون مستحيلا القيام بذلك ما دامت العائدات تتدفق على شركاء شركة النيل الكبرى والحكومة السودانية كما هو الترتيب الساري المفعول حاليا." وكل هذا جعل من شركة تاليسمان الهدف الرئيس أمام حملة قوية ومناهضة لوجودها في السودان، وهي الحملة التي نجحت في نهاية الأمر في حمل الشركة على التخلي عن أنجح مشروع لها في الخارج بصورة تجارية. فقد أدى تلاقي العوامل السياسية وقوة المنظمات الغير الحكومية إلى نمو في الأنطباع السلبي عن تاليسمان ومن ثم فشلها في ترجمة نجاحات مشروعها النفطي في السودان لصالح سعر أسهمها في البورصة الكندية. ولهذا ظل سعر سهم تاليسمان متداولا بمعدل يقل ما بين ١٠ –٢٠ في المائة عن قيمته الفعلية وذلك بسبب الأنطباعات السلبية عنها. وكانت الشركة قد قالت بعد عامين من دخولها مشروع السودان النفطي ان النتائج فاقت التوقعات، الأمر الذي مكنها من الأدعاء انها أصبحت تنتج نفطا وغازا أكثر من أي شركة كندية أخرى وأن عائداتها بالتالي تضاعفت أربع مرات عما كانت عليه في العام الأسبق.(٢٢٣)

على ان الضغوط السياسية من قبل الولايات المتحدة التي قادتها بصورة أساسية وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت من منطلق عزل النظام السوداني ومحاصرة تهديداته أثرت في نهاية الأمر على الموقف الكندي. فأولبرايت التي رفضت اعطاء الضوء الأخضر لشركة أوكسيدنتال الأمريكية العمل في السودان لم تكن لتوافق على استمرار تاليسمان في مشروع النفط السوداني الأمر الذي سيحقق إضافة مهنية وفنية ومالية للمشروع. ولهذا أثارت الأمر مع رصيفها وزير الخارجية الكندي لويد أكسورثي. ومع ان الوزيرالكندي رفض علانية الضغوط الأمريكية الا انه تحرك بهدوء وأرسل بعثة لتقصي حقائق الأوضاع في السودان مهددابفرض عقوبات ضد تاليسمان إذا أثبتت اللجنة ضلوع الشركة في أنتهاكات حقوق الأنسان أو أطالة أمد الصراع.

٢٢٢- المصدر السابق صفحة رقم ٢٤٣ و ٢٤٤.

223- Tamsin Calisle “Calgary Oil Firm Talisman Pays Painful Price for Sudan Investment”. The Wall Street Journal. Calgary. August 17. 2000.

على ان أهم حملة واجهت تاليسمان وصورتها العامة تمثلت في التحالف الذي ضم المجموعة المناهضة للرق، والتحالف الكندي الكنسي وغيرهما من المنظمات الغير الحكومية التي تكونت بعد ثلاثة أشهر من دخول تاليسمان إلى السودان وأطلقت حملات نشطة لدفع صناديق التقاعد والمؤسسات الأستثمارية للتخلي عن أي أستثمارات لها في السودان. وبلغت الحملة أوجها بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ عندما قامت ست من صناديق المعاشات في الولايات المتحدة ببيع الملايين من أسهم تاليسمان، كما أصبحت رئاسة الشركة ومناسبات أنعقاد جمعيتها العمومية مركز الأستقطاب التظاهرات المناوئة، وأخطر من ذلك ان تلك الحملة أستهدفت أعضاء في الكونغرس الأمريكي لدفعهم بأتجاه أجازة قانون سلام السودان، الذي أبرم في العام ٢٠٠٢، رغم ان الكونغرس أدخل تعديلا عليه حذف بموجبه الفقرة التي تتحدث عن منع الشركات العاملة في السودان من دخول السوق المالية الأمريكية.

خلال هذه الحملة تبنت تاليسمان أستراتيجية دفاعية تقوم على ان هناك مبالغات أعلامية في تناول قضية السودان وهي قضية معقدة يصعب تبسيطها ،وانه على المدى البعيد تبرز الحاجة إلى التواصل الأيجابي بهدف تحسين حياة الناس من خلال استغلال ثروات البلاد بما فيها استخراج النفط وأستخدامه للصالح العام. على ان تاليسمان توصلت في نهاية الأمر إلى انها لن تستطيع الاستمرار . فقيمة أسهمها ظلت متداولة في السوق بأقل من قيمتها الفعلية بسبب الأنطباع السائد لدى المستثمرين عن المخاطر التي تحيط بأستثمارات الشركة في السودان، كما ان المساهمين شعروا بالأرهاق لاضطرارهم لمتابعة ما يجري في السودان واحتمالات أنعكاسه على قيمة أسهمهم، كما أوضح جيم بووكي في بيان له عن بيع حصة تاليسمان إلى شركة النفط والغاز الهندية،[٢٢٤] التي نظرت إلى الصفقة من باب تأمين الأمدادات، وليس تحقيق الأرباح. واعتبر نائب رئيس الوزراء الهندي ل.ك. أدفاني ان أول شحنة تنقل نفطا سودانيا بحجم ٨٠ ألف طن في مايو ٢٠٠٣ انه نفط هندي وليس مستوردا.[٢٢٥] ومع ان الصفقة أدت إلى "أسينة" الصناعة النفطية السودانية نسبة إلى الطابع الآسيوي للشركات الأجنبية في صناعة النفط السودانية، الا انها أسهمت من ناحية ثانية في موازنة النفوذ الصيني بالهندي.[٢٢٦] وكان ملفتا للنظر ان لتاليسمان سمعة داخل السودان أفضل من تلك التي تتمتع بها في الولايات المتحدة وكندا وأوربا.

224- "Talisman to Sell Sudan Assets for $ C1.2 Billion". Talisman Energy. Alberta. October 30. 2002.

٢٢٥- مقال للمؤلف في صحيفة الصحافة السودانية بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٣.

226- Large. Daniel & Patey. Luke A.. Sudan Looks East: China. India&The Politics of Asian Alternatives (ed.). James Currey. London. 2012. p. 19.

ومن هؤلاء الناشر والصحافي والناشط في ميدان حقوق الأنسان الفريد تعبان رئيس تحرير صحيفة "الخرطوم مونيتور"، ويرى هؤلاء ان أجبار تاليسمان على الخروج من السودان سيفتح الباب أمام شركات أخرى صينية وروسية ليست مهتمة كثيرا بقضايا حقوق الأنسان. (٢٢٧)

من الناحية الأخرى فإنّ خروج تاليسمان أثار نقاشا جديا داخل أروقة الحكومة أن تقوم بشراء حصة الأخيرة لضمان عدم التأثر بالتيارات والضغوط الغربية تحديدا، لكن تلك الفكرة تم أستبعادها لسببين: أولهما الحاجة إلى مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لضمان استمرار العمل والمبلغ قد لا يكون متوفرا للحكومة، كما ان هناك حاجة إلى قدرات فنية ومهنية تضيفها الشركات وهذه أيضا ليست متوفرة في الداخل.٢٢٨ في أواخر عهد إدارة كلينتون بدأ تحول في السياسة المتخذة تجاه السودان من العمل على عزله بصورة كاملة إلى شيء من التعاطي الأيجابي معه، ويعود ذلك التغيير إلى الفشل في تحقيق تلك سياسة العزل لأهدافها. أحد أسباب ذلك الفشل يتمثل بصورة جزئية في نجاح السودان في استخراج النفط وتصديره والحصول على شركاء سياسيين جدد على رأسهم الصين. فبعد عشر سنوات من توليها السلطة تمكنت الأنقاذ من استخراج النفط وبناء أطول خط للأنابيب للتصدير في أفريقيا في وقت قياسي، الأمر الذي فتح بابا لتدفقات النقد الأجنبي، وهو ما أنعكس في ميدان المعركة في شكل تسليح وإنفاق أفضل على الجيش السوداني، وأسهم هذا في تعزيز الثقة داخل الحكم والسعي للوصول إلى تسوية سياسية والدخول في مفاوضات جادة لتحقيق السلام.(٢٢٩)

وعندما تولت إدارة الرئيس جورج بوش السلطة ذهبت بسياسة التعاطي هذه إلى آفاق جديدة. فبعد أسابيع قليلة من دخول بوش البيت الأبيض أستقبل كارل روف، مستشاره والمهندس الرئيس لحملات بوش الانتخابية، وفدا من المسيحيين بقيادة شارلس كولسون، الذي قضى سبعة أشهر في السجن بسبب دوره في فضيحة ووترجيت. طلب الوفد من روف أن تبدي الإدارة شيئا من الاهتمام بالسودان ومعاناة المسيحيين هناك. والسودان بأي مقياس ليس أولوية سياسية أو اقتصادية أو أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة، لكن روف وعدهم وصدق وعده على أمتداد السنوات الثماني التي قضاها بوش في البيت الأبيض، ويعود ذلك إلى أستراتيجيته التي عملت على أستقطاب دعم الناخبين المسيحيين والأستفادة من الأخطاء التي وقع فيها بوش الأب وأدت إلى عدم انتخابه دورة

227- Jan Sawyer. "Sudan Oil Maybe Funding War - - Yet Offers Best Chance for Stable Future." St. Louis Post-Dispatch. St. Louis. Missouri. USA. January 16-February 6. 2002.

٢٢٨- الأوراق الخاصة للمهندس حسن محمد علي التوم.

229- Woodward. Peter. Sudan Looks East (ed.). p.50.

رئاسية ثانية.[٢٣٠] وأول خطوة قامت بها إدارة بوش تبني تقرير مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية المعنون "دولة ونظامين" وفيه اشارة واضحة إلى العامل النفطي اذ يقول: "أدى دخول النفط عاملا في الصراع إلى توسيع الأختلال في الميزان الأستراتيجي بين الحكومة ومعارضيها، وأوضح بصورة جلية أن فرص تحقيق نصر عسكري بواسطة المتمردين الجنوبيين وحلفاءهم من الشماليين أصبحت أضعف. وفي خلال العامين الماضيين تضاعف إنفاق الخرطوم العسكري. ومع ان الدافع الأخلاقي للجنوب وقدرته على الاستمرار في حرب عصابات حتى وان كانت ضعيفة التأثير سيظل موجودا ويمنع الخرطوم من تحقيق نصر عسكري ونهائي، الا انه وبمرور الوقت فإنّ التهديد الذي يمثله الجنوب للحكومة ومصالحها الأساسية سيضعف باستمرار. وعليه فإنّ الجنوب إذا أتجه إلى التفاوض الآن وبجدية وبدعم مقدر من الخارج، فإنّه سيكون في موقف أقوى لتأمين مصالحه السياسية والاقتصادية مما لو أجل القيام بهذه الخطوة إلى سنوات أخرى."[٢٣١]

بعد أن اعتمدت إدارة بوش هذا التقرير أساسا لسياستها تجاه السودان قام والتر كانشتناير، مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية بزيارة إلى نيروبي في يوليو ٢٠٠١، وهي أول زيارة له إلى الخارج بعد تثبيته في منصبه، وهناك التقى جون قرنق وأبلغ الصحافيين بعدها: "ان العدائيات كانت موجودة وحية في السودان قبل استخراج البترول، وعليه فمن المهم النظر في أيجاد السبل لإيقاف الحرب أو وقف العدائيات. ان العامل النفطي أسهم في تعقيد الوضع، لكنه يمكن أن يمثل فرصة كذلك. انه سيف ذو حدين، فهذه العائدات النفطية يمكن أقتسامها كذلك."[٢٣٢] وهذا ما شكل الأساس لاتفاق قسمة الثروة في إطار اتفاقية السلام الشامل فيما بعد، التي قضت بحصول الجنوب على ٥٠ في المائة من عائدات النفط المنتج في الجنوب. وهكذا وفي واقع الأمر فإنّ العامل النفطي أسهم في الدفع بأتجاه السلام. وخلال الفترة الانتقالية حصلت حكومة الجنوب على مبلغ ١٢ مليار دولار من مبيعات النفط مقابل وعود من المجتمع الدولي في مؤتمر أوسلو للمانحين لدعم السلام بمبلغ ٤,٦ مليار دولار علما ان نحو ٣٠ في المائة منها فقط قد تم إنفاقها.

230- Elisabeth Bumiller. “Evangelcals Sway White House on Human Rights Issues Abroad”. The New York Times. New York. October 26. 2003.

231- Center of Strategic and International Studies (CSIS). “U.S. Policy to End Sudan’s War”. report of the CSIS Task Force on U.S.-Sudan Policy. Washington DC. February 2001.

232- “Senior US Official Meets Sudanese Rebel Leader”. Associated Press. Nairobi. July 11. 2001.

أول خطوة أتخذتها إدارة بوش تعيين القس والسيناتور السابق جون دانفورث مبعوثا خاصا إلى السودان في السادس من سبتمبر ٢٠٠١ . ورأى دانفورث من البداية انه من الأفضل له أن يقوم بتجربة وفصل للقضايا من خلال خطة من أربع نقاط أولها تحقيق وقف لأطلاق النار في منطقة جبال النوبة بما يسمح بمرور الأغاثة إلى المتأثرين بالحرب وإبرام اتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية على عدم أستهاف المدنيين، وتشكيل لجنة دولية للبحث في قضية الأسترقاق وأحترام مناطق التهدئة. وكان من السهل الاتفاق على كل هذه النقاط ما عدا تلك الخاصة بحماية المدنيين التي كان يفترض أن توقع عليها الحكومة في العاشر من مارس ٢٠٠٢، علما بأن الحركة الشعبية، وقّعت عليها قبل ذلك بأسبوعين. ويرجع التأخير الحكومي إلى الأصرار على اعتبار المنشآت النفطية أهدافا مدنية تشملها الاتفاقية، وهو ما كان يرفضه الجيش الشعبي. وفي النهاية حسم الأمر بترك القضية للمراقبين ليفصلوا في كل حالة على حدها.

في مايو من نفس العام قدم دانفورث تقريره إلى الرئيس بوش قائلا ان الطرفين أبديا التزاما كافيا مما يعطي أشارة إلى امكانية التوصل إلى اتفاق وأوصى أن تواصل الإدارة الأمريكية جهودها لوضع حد للنزاع وإبرام اتفاق سلام. وفيما يتعلق بالنفط الذي أحتل المرتبة الأولى بين القضايا المهمة حتى قبل حق تقرير المصير، قال دانفورث في تقريره: " أن أي اتفاق سلام لابد له من مخاطبة قضية النفط، وذلك حتى يتمكن من توفير حل لسبب رئيسي للصراع وتوفير أساس لسلام عادل. فتخصيص نصيب عادل من الثروة النفطية يمكن أن يكون مفتاحا للوصول إلى تسوية سياسية خاصة إذا تم التوصل إلى صيغة نقدية للمشاركة في العائدات بين الحكومة المركزية وسكان جنوب السودان. وقد يكون ممكنا الوصول إلى صيغة مرضية لكل من الحركة الشعبية والحكومة لوقف النزاع الحالي حول حقول النفط، حتى قبل إبرام اتفاق السلام النهائي. "[٢٣٣]
ولم يقتصر الاهتمام بالنفط على الأمريكان فقط. ففي الأول من نوفمبر ٢٠٠١ قال الاجتماع المشترك للمجموعة الأوروبية والأفريقية-الكاريبية انها: " على علم بالتأثير السلبي الحالي لإنتاج النفط (في السودان)، لكنها أيضا على وعي بأمكانيات المقدرة مصدرا محتملا لأسهامه في التنمية الاقتصادية. " وفصل البيان في النقاط التالية بالقول:

233- Report to the President of the United States by John C. Danforth. Special Envoy for Peace. April 26. 2002.

- إنّ الإنتاج النفطي زاد من اشتعال الحرب الأهلية،

- طالب البيان الحكومة السودانية بنشر تقارير واضحة عن عائداتها وإنفاقها

- وأن تستخدم العائدات النفطية لتخفيف المعاناة ودعم الوضع الاقتصادي[٢٣٤]

عَقب توقيع اتفاق السلام أتخذ الملف النفطي منحى جديدا. وفي صيف العام ٢٠٠٦ قدم رئيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) النيجيري أوليسجون أوباسانجو الدعوة إلى السودان للأنضمام عضوا إلى المنظمة، وهي الدعوة التي أشعلت الجدل داخل السودان بين مؤيدي النظام ومعارضيه. فالمؤيدون رأوا في الطلب اعترافا بأحتياطيات ضخمة من النفط والغاز، بينما قدرها المعارضون على أساس انها وسيلة لأعمال مبدأ الشفافية في الصناعة النفطية السودانية ووسيلة لطمأنة الجنوب الذي يشتكي من عدم معرفته بما يجري وانه لا يحصل على نصيبه كاملا من العائدات التي خصصتها له اتفاقية السلام. وهذا الجدل صحب معه البعد السياسي ولم يهتم بالتناول المهني لأن عضوية أوبك لا تعني أعترافا بحجم الأحتياطيات كبرت أو صغرت، كما ان أوبك ليس لديها القدرة ولا الرغبة في دفع الدول الأعضاء إلى أعتماد الشفافية في صناعتها النفطية. وكل المطلوب لأكتساب عضوية أوبك أن تكون الدولة ذات إنتاج وتصدير معقول إلى جانب عدم أعتراض أي من الدول الخمس المؤسسة للمنظمة وهي السعودية، وفنزويلا ، والكويت والعراق وإيران. على ان السودان لم يستجب للدعوة وأن ظل محتفظا بصفة المراقب التي تتيح له حضور مؤتمرات أوبك.

ظل النفط عاملا مثيرا في إطار الصراع السياسي الذي تعيشه البلاد خاصة وتم استخراج النفط وتصديره في حالة انقسام سياسي حاد، ورغم اتفاق السلام الذي أنهى الحرب الأهلية وسمح للكثير من القوى المعارضة بالعودة إلى الداخل، الا ان التساؤل ظل مشرعا ومشروعا عن المجالات التي استخدمت فيها العائدات النفطية التي حصلت عليها البلاد. ورغما عن رغبة وزير النفط بالأشراف على العائدات النفطية، الا ان وزير المالية والاقتصاد الوطني وقتها الدكتور عبدالوهاب عثمان أصر على ان العائدات يفترض أن تورد إلى حساب في بنك السودان. "ولهذا فوزارة الطاقة لا ترى حتى عائدات النفط الذي يقوم بتصديره."[٢٣٥]

234- ACP-E.U. Joint Parliamentary Assembly. Resolution on the Situation in Sudan.

٢٣٥- تقرير للمؤلف مستشهدا بالمهندس حسن محمد علي التوم، الأمين العام لوزارة الطاقة نشر في صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٠١.

من جانبه قال وزير المالية الأسبق عبدالرحيم حمدي ان نصيب الحكومة من مبيعات النفط في العام ٢٠٠٠ بلغ ٥٠٠ مليون دولار وتوقع أن يرتفع إلى ٦٠٠ مليونا في العام ٢٠٠١ ذهبت بصورة رئيسية إلى الدفع للصين التي تحملت نصيب السودان في أنشاء مصفاة الخرطوم وكان ٣٠٠ مليون دولار دفع السودان منها في وقتها ٥٠ مليونا فقط، إلى جانب دفعيات إلى بعض المنظمات الأقليمية والدولية وبلغت في عام ٢٠٠٠ نحو ١٣٧ مليون دولار أرتفعت في العام التالي إلى ٣٠٠ مليونا، أما البقية فخصصت لدعم الأحتياطي من العملات الأجنبية لدى بنك السودان واستيراد بعض السلع إلى جانب المساعدة في سد فجوة الأيرادات. "[٢٣٦]

وكان النائب الأول لرئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه قد أكد ما ذكره حمدي اذ قال في تصريحات صحافية ان نصف العائدات النفطية استخدمت لتسديد بعض الديون بما في ذلك خمسة إلى ستة ملايين شهريا لصندوق النقد الدولي وكذلك بعض المؤسسات المالية الأقليمية والدولية، هذا إلى جانب الصرف على المناطق المتأثرة بالحرب خاصة في الجنوب.[٢٣٧] وبالطبع تتوالى الأحاديث عن الفساد وتحديدا في القطاع النفطي، ووصل الأمر بمحمد عبدالله جار النبي الذي عملت شركته واجهة للحكومة لاستخلاص الامتياز النفطي من شركة شيفرون الأمريكية إلى توجيه أصابع أتهام مباشرة، أذ أبلغ صحيفة "الرأي العام" في سلسلة لقاءات في شهري يونيو ويوليو ١٩٩٩ أن بعض المسؤولين أنهم يعملون واجهات لشركات أجنبية.[٢٣٨]

دفعت هذه الأتهامات بشيخ الصحافيين محجوب محمد صالح إلى نشر مقال في ذات الصحيفة يطالب فيه بالتحقيق في الأتهامات التي أوردها جار النبي من باب انه شخص من قلب النظام كرمته الدولة وأشادت به، لذا لابد من أخذ حديثه مأخذ الجد. ومن الأتهامات التي ساقها محاولة التنظيم السياسي التكسب من العمل التجاري مستغلا السلطة، وعمل بعض الوزراء واجهات لشركات أجنبية وحصول بعض المسؤولين على فوائد مالية في شكل أسهم في شركات بترولية وعمولات. ومضى محجوب إلى القول: " هذه أتهامات بالغة الخطورة بالنسبة لطهارة الحكم والمعايير التي حددها رئيس الجمهورية لتلك الطهارة و لايمكن تجاوزها بالصمت خاصة وهي تصدر من شخص لاشك في ولائه للنظام، و لا شك في تقدير النظام له ولمجهوداته ومن ثم ينبغي أن ينظر إلى الأتهامات التي تصدر منه على هذا الأساس فلا مجال فيها لمكايدة

٢٣٦- المصدر السابق نفسه.

٢٣٧- صحيفة الخرطوم بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠١.

٢٣٨- صحيفة الرأي العام بتاريخ ٣٠ يونيو والأول من يوليو ١٩٩٩.

سياسية." وأختتم بالقول: "ليس أخطر من الأتهامات التي وجهت السكوت عليها لأن السكوت قد يفسر بأنه تأكيد لصحتها وهروب من الحقائق، ولكن الجدية في معالجة الأمر والتحقيق فيه بعدالة وكفاءة هو الذي يبرىء ساحة كل من مسه الأتهام أو يثبت صحة الأتهام،"[٢٣٩] لكن شيئا من ذلك لم يحدث، وبقيت تلك الأتهامات معلقة في الهواء.

اهتمَّت الجبهة الإسلامية القومية، القوة السياسية وراء نظام الأنقاذ، بالجانب الاقتصادي منذ مصالحتها مع نظام الرئيس الأسبق جعفر النميري في أواخر السبعينيات وذلك على أساس انه العامل المحوري في العمل السياسي. وكان أن التفتت إلى هذا الجانب ووجدت في فكرة أنشاء بنك فيصل الإسلامي فرصة لتقوية ذراعها الاقتصادي من خلال الامتيازات والأعفاءات التي منحت لذلك البنك من الضرائب على الأموال والأرباح والأموال المودعة، بل أعفي من قوانين مراقبة النقد من قبل بنك السودان المركزي وقوانين الخدمة العامة ومراقبة المراجع العام،[٢٤٠] وذلك على أساس انه يمثل أول تجربة للصيرفة الإسلامية، وتوسعت تلك التجربة في مؤسسات مالية وتأمينية وتجارية أخرى وفرت مجالا رحبا للحركة الاقتصادية للجبهة، خاصة ورجال الأعمال التقليديين وأصحاب الولاءات السياسية الأخرى كانوا ينظرون بتشكك إلى هذه التجربة مما أدى إلى وقوفهم بعيدا عن الأستفادة من فرص التمويل التي أتاحتها هذه المؤسسات. وأدى هذا عمليا إلى ما يشبه الأنقلاب ببروز طبقة جديدة من رجال الأعمال المرتبطين بالجبهة الإسلامية الذين أصبحوا منافسين لرجال الأعمال التقليديين، وهو ما أنعكس بصورة واضحة في الجانب السياسي وبرز بصورة جلية في انتخابات ١٩٨٦، حيث برزت الجبهة قوة برلمانية ثالثة بعد أن حصدت ٥١ مقعدا وحصلت على ١٨,٤ في المائة من أصوات المشاركين في الانتخابات[٢٤١] ويرجع ذلك في جانب رئيس منه إلى وضعها الاقتصادي الأمر الذي يسر لها قوة التنظيم والإنفاق على وسائلها ومنابرها الأعلامية المتعددة مما مكنها من التصدي للحملة التي هدفت إلى عزلها سياسيا على أساس انها كانت آخر المتحالفين مع نظام النميري.

عندما تولى نظام الأنقاذ السلطة في ١٩٨٩عمل على أستخدام جهاز الدولة لتأمين الجانب الاقتصادي للتنظيم. أحد الوسائل لذلك السماح بالأعفاءات الضريبية والجمركية للعديد من المنظمات والهيئات، الأمر الذي يعطيها ميزة

٢٣٩- صحيفة الرأي العام بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٩٩.

٢٤٠- الدكتور منصور خالد: الفجر الكاذب: نميري وتحريف الشريعة، دار الهلال، القاهرة ١٩٨٦، صفحة رقم ٢٩٦.

241- Abdelwahid, Mustafa A., "The Rise of the Islamic Movement in Sudan 19451989-", unpublished Ph.d thesis, Graduate Faculty, Auburn University, May 10, 2008.

نسبية في مواجهة المنافسين وتقليص امكانيات الخصوم السياسيين للحكم عن طريق أضعاف رجال الأعمال المرتبطين بالمعارضة،[٢٤٢] بل وأدت إلى هجرة من قبل العديد من رجال الأعمال المرتبطين بالأحزاب التقليدية والمعارضة إلى صفوف المؤتمر الوطني. على ان تكاثر هذه المنظمات وعملها في كل مجال مما أصبح يهدد الإدارة العامة للاقتصاد أدى إلى بعض الصدامات أشهرها الحملة التي تصدرها وزير المالية الأسبق الدكتور عبد الوهاب عثمان، الذي سعى إلى تأكيد ولاية الحكومة على المال العام وأجبار المنظمات على دفع الضرائب والرسوم الجمركية على السلع التي تستوردها.

نجاح النظام في استخراج النفط وتصديره وفر فرصة ثمينة للبناء على هذه التقاليد وتمتين الوضع الاقتصادي للتنظيم السياسي الذي أصبح المؤتمر الوطني. وهذا الجهد لفت أنظار السفارة الأمريكية في الخرطوم التي تحدثت في برقية مطولة تعود إلى العام ٢٠٠٨ تم تسريبها عبر ويكليكس. وتقول البرقية التي أستندت في معلوماتها إلى أحد أعضاء المؤتمر الوطني الذي قال بوجود ما أطلق عليه الشركات الرمادية التي تعمل لصالح الحزب الحاكم، وحدد عدد هذه الشركات ب ٤١٣ شركة يتم تمويلها وتتحرك بهدف تمكين حزب المؤتمر الوطني من الفوز في انتخابات ٢٠٠٩ على الأقل جزئيا وذلك نسبة للأستقلال المالي الذي يتمتع به الحزب من خلال هذه الشركات. وانه حتى إذا أبعد الحزب عن السلطة فإنه سيظل قوة لا يستهان بها من باب سيطرته على الوضع الاقتصادي.[٢٤٣] وتستخدم هذه الشركات وسيلة لتوفير فرص عمل لبعض محازبي النظام من البوليس والأمن والجيش، كما ان لديها أمكانية للحصول على عقودات حكومية وقامت بتأسيس شركات مسجلة في الخارج خاصة في دول الخليج مثل دبي والبحرين وماليزيا لتحصل على بعض الأعفاءات الضريبية والاحتفاظ بحسابات بالعملة الأجنبية فيما يعرف بالتجنيب حيث يسمح لبعض من هذه الشركات أن تتحرك بصورة مستقلة فيما يخص الاحتفاظ بعائدات التصدير من العملات الصعبة وعدم ولاية وزارة المالية على نشاطها وعدم خضوعها إلى إجراءات المراجع العام، الأمر الذي مكنها من تجاوز إجراءات المقاطعة الأمريكية وتحريك الأموال بين الداخل والخارج بسهولة. وتعمل هذه الشركات كذلك على شراء بعض المؤسسات العامة التي يجري تخصيصها.

٢٤٢- تكاثرت تلك المنظمات وتعددت أنشطتها في جميع المجالات حتى شاعت النكتة القائلة ان ناس الجبهة دفعونا الى المسجد وأستولوا هم على السوق.

٢٤٣- برقية نشرتها ويكليكس بالرقم

http://wikileaks.org/origin/124__60.html:8Khartoum374 on 13/3/2008

ورغم هذا فإنّه ليست هناك جهة واحدة لها صورة شاملة ودقيقة عن عدد هذه الشركات ونشاطاتها المتفرقة. برقية السفارة المشار اليها أختتمت بتعليق قائلة ان السفارة تحدثت من قبل عن هذه الشركات على أساس تأثيراتها المحتملة سياسيا واقتصاديا على المشهد السوداني ومستقبله، مضيفة انه من المؤكد ان الصلة بين هذه المؤسسات وعائدات الدولة خاصة من النفط والسيطرة على أجهزة القمع ستقوي من موقف المؤتمر الوطني فيما إذا أجريت الانتخابات في ٢٠٠٩."[٢٤٤] وفيما بعد نشرت صحيفة الرأي العام ان هناك ٦٣ شركة لا تخضع حساباتها للمراجع العام لأن حصة الحكومة فيها تقل عن ٢٠ في المائة[٢٤٥]

٢٤٤- المصدر السابق نفسه.

٢٤٥- صحيفة الرأي العام بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١١.

الفصل الرابع

●●

سِتُّ سنوات من عدم الثقة

"يعني إذا قمنا بوضع أحد أولادنا هنا ليعمل على مراقبة وتسجيل حجم الإنتاج من هذه الآبار، فإنّ عوض الجاز لن يستطيع أن يخدعنا!"

كوول مانيانق وزير النقل في حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم أثناء زيارته لحقل ثارجاث مع وزير الطاقة الدكتور عوض الجاز في ٢٦ يونيو ٢٠٠٦ واستماعه لشرح حول كيفية العمل في الحقل.

فترة الست سنوات التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل لتكون فترة انتقالية يتم فيها إعداد الجنوب لمارسة حق تقرير المصير ومن ثم التصويت في نهايتها على خياري الوحدة أو الانفصال تميزت بشيء واحد ورئيسي: عدم الثقة بين طرفي الاتفاقية المؤتمر الوطني والحركة الشعبية. ولم ينفع قضاء أكثر من عامين من التفاوض بين الطرفين و لافترة التنفيذ في تجسير تلك الهوة، ومن هنا كان التركيز على الجوانب القانونية في الاتفاقية بجداولها الزمنية الصارمة والسماح للحركة الشعبية الأبقاء على جيشها.(٢٤٦)

يُشار بداية إلى ان الاتفاقية جاءت نتاج تعاقد بين فريقين يقفان على طرفي المشهد السياسي آيدولوجيا: فالمؤتمر الوطني هو نتاج الحركة الأسلاموية السودانية بتجلياتها وأسماءها المختلفة الرافعة لراية أعطاء الدين الإسلامي دورا أكبر في تسيير شؤون الناس والحياة في السودان. والحركة الشعبية تصر على برنامج علماني يبعد الدين عن الدولة. على ان الضرورة السياسية القائمة على الأعتراف بحقيقة ان القوة العسكرية المؤثرة تنحصر بين الأثنين جعلت الوسطاء يركزون على أن يكون اتفاق السلام بينهما لقدرتهما على أنفاذه وحراسته مرحلة أولى تعقبها عمليات متدرجة للتحول الديمقراطي تبلغ ذروتها بإجراء انتخابات تعددية حقيقية ومراقبة دوليا. ومن أكبر دلالات عدم الثقة ان الحركة الشعبية أصرت على موقفها بوجود جيشها المنفصل حماية للاتفاقية وضمان تنفيذها وعدم تكرار تجربة اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢-١٩٨٣عندما وافقت الأنيانيا على تذويب مقاتليها في القوات المسلحة وقام النميري بعد ذلك بألغاءها من طرف واحد ولم يجد ما يردعه.(٢٤٧)

عامل آخر ساهم في حالة عدم الثقة أن نظام الأنقاذ توصل إلى قناعة ان كل القوى السياسية التي دخلت في اتفاق معه استبطنت أن تستغل تلك الاتفاقيات لتقويض النظام من الداخل (كما يسعوا هم إلى ذلك أثر المصالحة مع النميري).

246- Young. John. “Emerging North-South Tensions and Prospects for a Return to War.” Small Arms Survey. Geneva 2007. p.13.

٢٤٧- ٢ في لقاء مع ياسر عرمان، أحد قيادات الحركة الشعبية، في الخرطوم في ٧ مارس ٢٠٠٦ قال ان الوسيط الكيني الجنرال لازاروس سيمبويو من الذين جادلوا قرنق انه لا يوجد في العالم بلد به جيشان، ونفس الشيء ذكره المبعوث الأمريكي دانفورث، لكن قرنق رد ببساطة قائلا: ان الجيشين موجودان بالفعل على أرض الواقع.

وقال أبراهيم أحمد عمر، الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني: " ان القوى السياسية لديها مفهوم مغلوط للمصالحة الوطنية... اذ يعتبرونها مقدمة لتفكيك الأنقاذ، بينما نحن نراها وسيلة للحفاظ على النظام والعمل على بلورة رؤية سياسية واحدة مع المعارضة في إطار النظام السياسي القائم"[٢٤٨]

وعزز دكتور لام أكول القائد السياسي الجنوبي، الذي عمل أول وزير للخارجية في حكومة الوحدة الوطنية بعد تطبيق السلام، هذا القول عندما أكد ان مسؤولين أمريكيين نصحوا وزراء الحركة الشعبية في الحكومة بوضع العصي في دواليب العمل،[٢٤٩] وأضاف انه في أقل من شهر على تكوين الحكومة بدأت بعض القيادات في الحركة تتحدث عن ضرورة التنسيق مع المعارضة لأن المؤتمر الوطني يتلكأ في تنفيذ اتفاق السلام، ومن ثم تهيئة الأرضية لتغيير النظام وكانت البداية بانتخابات نقابة المحامين والدعوة إلى تنسيق الحركة مع المعارضة للفوز بالنقابة.[٢٥٠]

على ان أكثر مكان برزت فيه وبصورة واضحة حالة عدم الثقة كان في الميدان النفطي.

والمثير للانتباه أن جذور عدم الثقة هذه وفي الميدان النفطي تعود إلى فترة سابقة، هي التي شهدت اتفاق سلام أديس أبابا (١٩٧٣-١٩٨٣) ولعب عنصر الفشل في كيفية التعاطي مع الملف النفطي دورا رئيسيا في تجذير عامل عدم الثقة وتنامي الأحساس لدى القيادات الجنوبية ان الشماليين لا يهمهم من الجنوب الا ثرواته التي يسعون إلى الأستحواذ عليها بمختلف السبل ومن ثم الأسهام في تهيئة الأرضية لأنطلاق التمرد مرة أخرى. وتبلورت قناعة لدى العديد من السياسيين والمثقفين الجنوبيين ان سيطرة الشماليين على النفط لا تسهم فقط في تعزيز قبضتهم على السلطة وأنما تسهم في أكسابهم بعض الأحترام الذي يحتاجونه بشدة في العالم العربي.[٢٥١] وتحدث أبيل الير أول رئيس للمجلس التنفيذي العالي في الجنوب عن هذه الجوانب بتفصيل[٢٥٢]

٢٤٨- مقابلة الدكتور أبراهيم أحمد عمر مع المؤلف في الخرطوم نشرت في صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠١.

٢٤٩- الدكتور لام أكول أجاوين: مسيرتي مع الحركة الشعبية، سلسلة برنامج مراجعات، شركة الدينونة للصحافة والنشر ٢٠١١، الخرطوم صفحة ٢٤٢.

٢٥٠- المصدر السابق نفسه صفحة ٢٦٤.

251- Peter Nyot Kok. quoted in Beyond Conflicts in the Horn: The Prospects for Peace. Recovery and Development in Ethiopia. Somalia and Sudan (ed.) Doornbos. Martin; Cliffe. Lionel; Ahmed. Abdel Ghaffar; Markakis. John. Published by Institute of of Social Studies. the Hague. in association with James Currey. London. 1992. p. 106.

252- Alier. Abel. Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured. Ithaca Press. Oxford. 1990. 1991. p.236245-.

قائلاً: إنَّ الحكومة المركزية كانت معارضة من البداية لفكرة قيام الشركات الأجنبية بالتنقيب عن النفط في الجنوب خوفا من تعزيز النزعات الانفصالية، لأن الرابط الأساسي بين الشمال والجنوب قام على أساس حالة الفقر وعدم التنمية في الأقليم، وهذا أحد الأسباب التي دفعت السكرتير الأداري على أيام الحكم الثنائي للعمل على الحاق الجنوب بالشمال.

عَدَّد ألير، بعض الأمثلة الدالة على توجه الحكومة المركزية المناويء لحقوق الجنوب بداية من الاعتراض على أنطلاق عمليات شيفرون للمسح الجوي والسيزمي من الجنوب، ومع ان الحكومة رضخت لطلب الشركة في النهاية أن تكون الرئاسة في ملكال للأستفادة من وجود المطار الا انها أستغلت حادثة أكوبو، حيث حدث تمرد في الحامية هناك التي تقع بالقرب من ملكال في العام ١٩٧٥، لتدفع شيفرون إلى نقل معسكرها إلى المجلد، ثم جاءت مشكلة أعطاء الأسماء للآبار والحقول التي تكتشف وهل تكون أسماء جنوبية أو شمالية، وتم تجاوز هذا الوضع بأطلاق اسم الوحدة على أحد الآبار ومن ثم على الحقل كله، وذلك بمفهوم إنشاء ولاية جديدة باسم الوحدة تتكون من بنتيو وأبيي وقوقريال من الجنوب، ثم الفولة والدلنج وكادوقلي من الشمال.

يضيف ألير، أن الشكوك كانت دائما مثارة حول الدور الذي لعبه شريف التهامي وزير الطاقة في التقليل من وجود النفط في الجنوب، إلى درجة التعمية المقصودة لتغييب الجنوب عن المشهد النفطي مثل الأشارة إلى المناطق التي تتم فيها اكتشافات نفطية انها تقع على بعد كذا كيلومتر جنوب الخرطوم مثلا. وفي ١٩٧٨ زار النميري يرافقه وزير الطاقة الدكتور شريف التهامي الولايات المتحدة حيث أدلى بأحاديث إلى وسائل الأعلام أشار فيها إلى اكتشاف النفط وأنه بعد استخراجه سيتم تصديره عبر خط للأنابيب ينتهي في بورتسودان. كان وقع هذا الحديث سيئا على الجنوبيين وأدى إلى قيام مظاهرات طلابية والمطالبة أن يمر الخط عبر جوبا لينتهي عند ممباسا،[٢٥٣] وهو ما يشير لا إلى الجهل فقط بتعقيدات الصناعة النفطية خاصة في جانب خطوط الأنابيب والمشاكل التي تحيط بالمرور عبر دولة ثالثة، وأنما لغياب الأحساس بالوطن الواحد.

زادت حالة الشك بين الخرطوم وجوبا ووجدت شيفرون ان من مصلحتها الأنحياز إلى الطرف الأقوى، وهو الحكومة المركزية، التي أتخذت موقفا صلبا فيما يتعلق بالجنوب والنفط مقررة تهميش الحكومة الأقليمية، وأتخاذ بعض الخطوات ومن بينها تغيير قيادة حامية بنتيو بقيادة المقدم سلفا كير ورفع

٢٥٣ المصدر السابق نفسه.

عدد القوة من ١٣٠ ضابطا وعسكريا إلى ٦٠٠ معظمهم وقيادتهم من الشمال، وهذا ما يعني ان القيادة المركزية لم تعد تثق في الجنوبيين للقيام بواجباتهم في الحماية وان القوة وحدها ستصبح الحامي لمصالح الشمال في الجنوب، كما يقول ألير، ويُضيف: إنّه ومنذ ذلك الوقت تحركت الخرطوم للسيطرة على قضية النفط بالطريقة التي تراها مناسبة وبدون مشاورة للحكومة الأقليمية، ويظهر هذا في زيارة للنميري والتهامي إلى حقول الوحدة في مارس ١٩٨٠ وبدون مشاركة أي مسؤول جنوبي، وعرفت جوبا بما حدث من وسائل الأعلام، ثم جاءت عملية ضم بعض مناطق الجنوب إلى الشمال بتغيير الحدود، مما أدى إلى مظاهرات وتكوين لجنة برئاسة خلف الله الرشيد رئيس القضاء التي أوصت بالحفاظ على حدود الأول من يناير ١٩٥٦، وهو ما وافق عليه النميري لكن لم يطبقه. وخلال هذه الفترة أتضح ان الحكومة أعطت شيفرون نصيبا كبيرا في اتفاقية قسمة الإنتاج كما تم تأجير منطقة كفيا كنجي إلى الشركة بصورة سرية. ثم جاءت قضية إقامة مصفاة كوستي لتكرير النفط المستخرج من حقل الوحدة وهو ما أدى إلى مناقشات حادة بين جوبا والخرطوم وشيفرون، ومع ان الأمر حسم لصالح كوستي مقابل وعود ببعض الخدمات ومشروعات للبنية الأساسية لم تنفذ في النهاية.[٢٥٤]

وأصبح النفط قضية حساسة دفعت الرأي العام في الجنوب إلى متابعة وتحليل أي خطوة تقوم بها الخرطوم في هذا الأتجاه أكثر مما يفعل مع أي موارد طبيعية أخرى، ويظهر هذا في أربع قضايا رئيسية: النزاع حول حدود الولايات في ١٩٨٠، والخلاف حول اختيار موقع للمصفاة بعد ذلك بعامين،[٢٥٥] ثم أعاة تقسيم الجنوب نفسه وسياسة الأسلمة التي أتبعها النميري. وكان موضوع المصفاة قمة الأمثلة على المدى الذي وصل اليه الصراع مما دفع مجلس الشعب الأقليمي إلى أصدار قرار في الحادي والثلاثين من مارس ١٩٨١ يعارض فيه قرار شيفرون وانحيازها لصالح الحكومة المركزية على حساب مصالح أهل جنوب السودان. وتجمعت هذه العوامل لتهيىء الأرضية الملائمة لأنطلاق الحركة الشعبية، جبهة المعارضة الجنوبية الجديدة للحكومة المركزية،[٢٥٦] وبالتالي لم يعد بالأمكان حل قضية التمرد بدون تناول قضية النفط وحلها.[٢٥٧] عندما بدأت مفاوضات قسمة الثروة طالبت الحركة الشعبية أن يكون نصيب الجنوب ٩٠ في المائة من

٢٥٤- المصدر السابق نفسه صفحات ٢٣٦-٢٤٥.

٢٥٥- المقابلة السابقة مع بونا ملوال في الأول من أغسطس ٢٠٠٦.

256- Salwa Kamil Dallalah. “Oil and Politics in Southern Sudan”. a paper presented at the conference on North-South Relations Since the Addis Ababa Agreement. Khartoum. March 6 -9- 1985.

257- Peter Nyot Kok. quoted in Beyond Conflicts in the Horn. p. 104.

أجمالي النفط الذي ينتج في الأقليم، هذا بالإضافة إلى نسبة من العائدات الغير النفطية من الشمال وأن تقام مفوضية للنفط في الجنوب وأخرى في الشمال، إضافة إلى الشفافية الكاملة فيما يخص التعاقدات القديمة والاتفاقيات التي أبرمت.[٢٥٨] الحركة كانت تنطلق من حقيقة انه ما دامت الخرطوم قد وافقت على أعطاء نسبة ٧٥ في المائة إلى الجنوب في اتفاقية السلام من الداخل[٢٥٩] التي لم تحقق سلاما، فمن باب أولى أن تحصل الحركة الشعبية على نسبة ٩٠ في المائة.[٢٦٠] لكن في النهاية تم الاتفاق على أن تحصل حكومة الجنوب على نسبة ٥٠ في المائة من صافي أيرادت النفط المستخرج من آبار البترول في الأقليم بعد تخصيص نسبة ٢ في المائة للولايات المنتجة للنفط، وتخصص النسبة الباقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان،[٢٦١] كما تم الاتفاق على قيام مفوضية وطنية واحدة للبترول تقسم عضويتها مناصفة بين الطرفين.[٢٦٢]

رغم هذا فإنّ خلفية عدم الثقة ظلت هي السائدة ووسمت بميسمها التعامل مع اتفاقية السلام وقسمة الثروة.والبداية كانت في قيام الحركة الشعبية بالتوقيع على اتفاقيتين مع شركتين غربيتين وأعطاءهما امتيازا في حقل (ب) الذي كانت الحكومة قد منحته إلى كونسورتيوم بقيادة شركة توتال الفرنسية من قبل في مطلع ثمانينات القرن الماضي وتوقف العمل فيه بعد أندلاع التمرد في ١٩٨٣ ثم قامت توتال بتجديد ترخيص ذلك الامتياز في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما بدا واضحا ان التوقيع على اتفاقية السلام سيكون قريبا.[٢٦٣]

قامت الحركة بالتوقيع مع شركتي النيل الأبيض وأسكوم المولدافية في شهري يناير ويونيو ٢٠٠٥. وكانت الاتفاقية الأولى التي تأسست بموجبها شركة النيل الأبيض بعد تسعة أيام بالضبط من توقيع اتفاقية السلام،[٢٦٤] (أي في ١٨ يناير ٢٠٠٥) وذلك على أساس ان الحركة تسيطر على المنطقة، وذلك في حياة قرنق.

258- Johnson. Hilde F.. Waging Peace in Sudan: The Inside Story of the Negotiations that Ended Africa's Longest Civil War. Sussex Academic Press.'Eastbourne 2011. p112.

٢٥٩- أعطت أتفاقية الخرطوم للسلام نسبة ٣٥ في المائة الى مجلس التنسيق و ٤٠ في المائة الى الولايات الجنوبية تاركة نسبة ٢٥ في المائة الى الحكومة المركزية في الخرطوم. أنظر محمد الأمين خليفة: خطى السلام خلال عهد الأنقاذ: أديس أبابا ١٩٨٩- نيفاشا ٢٠٠٥، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، شركة مطابع العملة.

٢٦٠- مقابلة خاصة مع أحد مفاوضي الجانب الحكومي، الخرطوم بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٢.

٢٦١- الفقرة ٥-٦ من اتفاقية قسمة الثروة.

٢٦٢- في بعض محاضر مفاوضات قسمة الثروة التي أطلع عليها المؤلف ان الأتفاق على حزمة متكاملة تم اثر أجتماع بين الفاتح علي صديق وباقان أموم في الثاني من يناير ٢٠٠٤ حيث تم الأتفاق على المفوضية الوطنية للبترول وعلى حصول الحركة على منصب وزير الدولة في وزارة النفط، والتخلي عن فكرة مراجعة عقود النفط والتعويض الجماعي للمتضررين.

263- “Total Updates Sudan Contract. but Will Return Only if Peace Takes Hold”. AFP. Paris. December 21. 2004.

٢٦٤- معلومات خاصة بالمؤلف.

على ان التوقيع جاء معيبا من ناحيتين: انه مخالف لنصوص وروح اتفاقية السلام التي تركت أمر الصناعة النفطية ليكون شأنا أتحاديا، وان الاتفاقيتان تناولتا مساحة المربع الذي أعطي للكونسورتيوم الذي تقوده شركة توتال الفرنسية[٢٦٥]، وهو ما يثير أسئلة عن المصلحة العامة للجنوبيين في هذه الاتفاقيات فكيف تستبدل شركات مشهود لها في المجال النفطي مثل توتال وماراثون والكويتيين بشركة خاصة أشتهر صاحبها بخبرته في مجال لعبة الكريكت، لا صناعة النفط.[٢٦٦] ومع ان الأشاعات كانت تترى حول توقيع للاتفاق، الا ان الأمر أخذ منحى جديا عندما طرحت شركة النيل الأبيض أسهمها في بورصة لندن بسعر عشرة بنسات للسهم في العاشر من فبراير ٢٠٠٥ ليقفز السعر إلى ١٣٧ بنسا بعد خمسة أيام.[٢٦٧]، وتم أستئناف التداول في أسهم الشركة في الثالث والعشرين من مايو بعد أذاعة منشور من الشركة قبل ذلك بأربعة أيام ثم ليتم وقف التداول مرة ثانية لعدة أيام.[٢٦٨]واعتبر المؤتمر الوطني الاتفاقية خرقا لاتفاق السلام لأن قضايا النفط بما فيها الاتفاقيات شأن أتحادي.[٢٦٩]

جدير بالذكر ان بعض قيادات الحركة الشعبية اعترفت بخرق هذه الصفقات لاتفاقية السلام، الا انهم اعتبروها جزءا من حربهم ضد الخرطوم. "أن اتفاقية شركة النيل الأبيض تسجل خرقا لاشك فيه لاتفاقية السلام، لكنها في ذات الوقت تعتبر أشارة إلى الخرطوم. فمنذ التوقيع على اتفاقية قسمة الثروة قامت الخرطوم ببيع كل مناطق الامتياز في البلاد، وهو ما يعتبر معارضا لروح الاتفاقية. . . وأردنا أن نقول لهم اننا يمكننا لعب نفس الدور كذلك."[٢٧٠] على ان سجل توقيع الاتفاقيات يوضح صورة مختلفة. ووفقا للإدارة العامة للاستكشاف والإنتاج المسؤولة عن إبرام الاتفاقيات مع الشركات فإنّ آخر اتفاقية تم توقيعها في ٢٠٠٣ مع شركة ظافر للبترول في مربع(٩) و أخرى في مربع (٨) مع شركات بتروناس وسودابت وهاي تك. وشهدت نفس السنة أيضا

265- The International Crisis Group. "Sudan's Comprehensive Peace Agreement: The Long Road Ahead". Africa Report No 106. Brussels. March 31. 2006.

٢٦٦- فيل أدموندز رئيس مجلس ادارة شركة النيل الأبيض عرف لاعبا واداريا في ميدان الكريكيت.

267- "UK oil explorer White Nile strikes deal in Sudan". Reuters. London. February 16. 2005.

268- James Boxell. "London stock market halts White Nile trade again". Financial Times. London. May 28. 2005.

269- "Khartoum accuses southern rebels of violating peace accord with oil deal". AFP.March 16. 2005 and "Sudan oil minister: No Central Government deal with White Nile Ltd". Dow Jones newswire. February 21. 2005.

270- ICG:The Khartoum-SPLM Agreement: Sudan's Uncertain Peace. Africa Report No 96 - July 25. 2005.

توقيع الاتفاقية الخاصة بمربع (سي) مع شركة كلايفدن للبترول، وهاي تك، سودابت وولاية الخرطوم.

أما العام ٢٠٠٤ فلم يشهد توقيع أي اتفاقية مع أي شركة للعمل في ميدان النفط، وهو العام الذي شهد إبرام اتفاقية قسمة الثروة في السابع من يناير ٢٠٠٤ في نيفاشا ووسائل وطرق تنفيذها في الحادي والثلاثين من ديسمبر في نفس العام بواسطة كل من أدريس عبد القادر عن حكومة السودان ونيال دينق عن الحركة الشعبية. وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل ودخولها مرحلة التنفيذ في التاسع من يناير ٢٠٠٩ تم التوقيع على اتفاقية قسمة الإنتاج الخاصة بمربع (١٥) بين شركات سي.أن.بي.سي الصينية، وبتروناس، أكسبريس أويل النيجيرية وهاي تك وسودابت.

يشير هذا إلى حالة عدم الثقة المتجذرة والتعامل معها بصورة تلقائية حتى قبل التثبت من الوقائع أولا ثم بناء المواقف عليها. وكان الهدف أرسال رسالة إلى الخرطوم ان الحركة تستطيع لعب نفس الدور وإبرام اتفاقيات مع شركات أجنبية بدون أطلاعها.

تركز الخلاف حول الاتفاقيات التي أبرمتها الحركة وكان مسرحها مربع (ب)، الذي قامت الحركة بتقسيمه إلى ثلاث مناطق امتياز قامت بتخصيص الأول وهو مربع (ب – أ) إلى شركة النيل الأبيض ومربع (ب – ب) إلى شركة أمريكية تدعى بلانتيس ومربع (ب – سي) إلى مؤسسة سوبيري الكندية للطاقة، وكل ذلك بعد قيام توتال بتجديد رخصتها مع الحكومة السودانية في ديسمبر ٢٠٠٤. على كل فإنّ الاتفاقيتين مع الشركتين الأمريكية والكندية لم تنجحا في الأنطلاق لأن الشركتين فشلتا في دفع المبالغ الخاصة ببونص التوقيع الأولية وهو خمسة ملايين وعشرة ملايين دولار على التوالي يتبعها دفع خمسة ملايين أخرى من كل.[٢٧١]

وقامت الحركة كذلك بأنشاء مؤسسة النيل للبترول لتكون ذراعا فنيا لحكومة الجنوب فيما يتعلق بالصناعة النفطية وتأهيل الكوادر وتهيئتها للتعامل مع المستثمرين الأجانب في القطاع النفطي. وأدعت الحركة كذلك أن اتفاقها مع شركة النيل الأبيض يعود إلى أغسطس العام ٢٠٠٤ وبالتالي يمكن تصنيفه تحت بند "العقود التي كانت قائمة" عند توقيع الاتفاق وسمحت بها الاتفاقية، لكن تقرير مجموعة الأزمات الدولية تحدى هذا الزعم من جهتين قانونيتين:

271- ICG: The Khartoum-SPLM Agreement: Sudan's Uncertain Peace. Africa Report No 96 – 25 /7/ 2005.

أهلية حركة متمردة لإبرام اتفاقيات ذات طبيعة دولية وثانيهما انه يناقض حتى للقانون الذي تعمل به الحركة نفسها. فمؤسسة النيل للبترول لم يتم تسجيلها تحت قانون المؤسسات العامة للسودان الجديد الصادر في ٢٠٠٣. وأضافت مجموعة الازمات قائلة ان مايكل مكوي، مسؤول الشؤون القانونية في الحركة رفض في ديسمبر ٢٠٠٤ تسجيل مؤسسة النيل الابيض وأعترض على فكرة التفاوض مع شركات أجنبية بخصوص امتيازات نفطية معربا عن مخاوفه الا يتم الأعتراف القانوني بتلك الاتفاقيات. ونتيجة لهذا فإنّ الاتفاقيات الثلاثة تم التفاوض عليها في غياب محامي الحركة، وأن التسجيل الوحيد لمؤسسة النيل أكتشفته مجموعة الأزمات الدولية عبارة عن مذكرة موقعة من قبل رياك مشار في الثامن عشر من فبراير ٢٠٠٥، أي بعد سة أسابيع من التوقيع النهائي لاتفاقية السلام.

وبعبارة أخرى فإنّ الشركة التي ستمثل حكومة الجنوب ولديها نصيب ٥٠ في المائة في شركة النيل الأبيض، وهو ما يمثل ملايين الدولارات، لم تملك فنيا أي صفة قانونية أنها تتبع للحركة الشعبية ولا وجود لها كذلك في هياكل حكومة الجنوب الآخذة في التبلور."[٢٧٢] ووفقا لهيلدا جونسون، فإنّها وأثناء زيارتها إلى قرنق في نيوسايت في فبراير ٢٠٠٥ أثارت معه ضرورة أنشاء هيئة رقابية لمحاربة الفساد والعمل على تجنب لعنة النفط. وأضافت انهم علموا بوسائلهم الخاصة عن بعض الصفقات التي أبرمت من خلف ظهر قرنق، وأطلعته على الدليل الذي بحوزتها ومنبهة إلى ضرورة التحرك السريع. وأضافت ان قرنق قدر لها هذا الجهد والنصيحة وضرورة تأسيس نظام قادر على ضبط التعاقدات والتحويلات المالية."[٢٧٣]

ظلّ الخلاف مستعرا والمشكلة قائمة مما دفع شركة توتال إلى التقدم بشكوى في المحاكم البريطانية، على ان القضية حسمت فيما بعد عن طريق المفوضية القومية للبترول بعد عامين. والمفوضية نفسها أقيمت للتعامل مع قضية عدم الثقة هذه، وهو ما يتضح من تشكيلها مناصفة بين المؤتمر الوطني والحركة، لا وفق اتفاق قسمة السلطة الذي يعطي غلبة للمؤتمر الوطني، ويقودها زعيما الطرفين رئيس الجمهورية ونائبه الأول الذين يعتبران رئيسين مشاركين إلى جانب أربعة أعضاء لكل طرف.

من المفارقات ان الاجتماع الرسمي الوحيد الذي حضره قرنق بصفته نائبا أول لرئيس الجمهورية كان ذلك الذي عقد في فلوج في الرابع والعشرين من يوليو

٢٧٢- المصدر السابق نفسه.

273- Johnson. Waging Peace. p. 185.

٢٠٠٥، وهو أول وآخر اجتماع لمجلس الوزراء يعقد في الجنوب. وجاءت فكرة الاجتماع اثر لقاء طويل بين قرنق ووزير الطاقة الدكتور عوض الجاز لشرح الوضع فيما يتعلق بالصناعة النفطية في البلاد. أستمر الاجتماع من الساعة الحادية عشر صباحا وحتى الثانية بعد الظهر في القصر الجمهوري وحضره إلى جانب الجاز هيثم يوسف بابكر الذي كان مسؤولا عن المعلومات في وزارة الطاقة وقتها. تعرض اللقاء بالتفصيل إلى واقع الصناعة النفطية بالشرح والتوضيح والأجابة على مختلف التساؤلات بما فيها مثلث أليمي وإذا كانت فيه احتمالات أو شواهد نفطية وذلك حتى يمكن المطالبة به من كينيا. وبدلا من أقتراح الجاز أن يقوم قرنق بزيارة ميدانية إلى الحقول طلب الأخير أن يعقد كامل مجلس الوزراء اجتماعا هناك.[٢٧٤]

وقتها كان مطار فلوج قد اكتمل بصفته مطارا أقليميا يمكنه استقبال الطائرات الكبيرة وتم أفتتاحه رسميا لذلك الغرض. وعكست التصريحات التي قيلت عقب الاجتماع تفاؤلا وآمالا كبيرة أن يحقق السلام طفرات اضافية فيما يخص الصناعة النفطية في السودان. ولخص جيمس واني أيقا، الذي عينه قرنق واليا مكلفا على ولاية أعالي النيل ذلك بقوله انه إذا كان البشير قد أستطاع وحده إنجاز كل هذا فيما يتعلق بالنفط، فإنه الآن وبحدوث السلام وقرنق إلى جانبه فإنّ السودان سيتبوأ مكانا عاليا بين الأمم، وأختتم بالهتاف الذي بدأت به مرحلة السلام: " المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وبيي!"[٢٧٥]

ثم جاء الموت المفاجيء لقرنق وتغيير التسلسل القيادي داخل الحركة والأرتباك الذي حدث وفي الأذهان لا تزال المواجهة التي تمت في أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر ٢٠٠٤ بين قرنق وسلفا كير، اذ أتهم الأخير قرنق بأنه يدير الحركة وكأنها حقيبة خاصة يحملها معه أينما يذهب و لا أحد يدري ما يحدث فيها.[٢٧٦] وفيما بعد قال البشير أثناء احتفالات العيد الثاني للسلام في يناير ٢٠٠٧ في جوبا ان حكومة السودان أعطت قرنق ٦٠ مليون دولار حتى يقوم بأعادة القيادات إلى الداخل والبدء في تنفيذ اتفاق السلام، وهو ما لم يكن أحد في الحركة يعلم به كما أتضح من التصريحات التي أعقبت حديث البشير، وإعلان الحركة الشعبية تشكيل لجنة للتحقيق في الامر.[٢٧٧]

٢٧٤- مقابلة هيثم بابكر في الخرطوم في ٧ أبريل ٢٠١١.

٢٧٥- وقائع أجتماع فلوج، شريط سي.دي، وزارة الطاقة.

276- “Minutes of Historical SPLM Meeting in Rumbek 2004”. Sudan Tribune. Juba. March 10. 2008.

277- “The 60 million was dedicated to establish S.Sudan govt – SPLM”. Gurtong. January 26. 2007.

واجهت اتفاقية السلام أول أمتحان لها عندما أصر كل من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية على الحصول على حقيبة وزارة الطاقة والتعدين في الحكومة المركزية. ومن البداية لم تخف الحركة رغبتها في شغل الوزارة وذلك لسببين: أن معظم الأحتياطيات النفطية المعروفة توجد في الجنوب، وثانيهما ان الحركة لديها تحفظات على الطريقة التي يدار بها القطاع النفطي في البلاد بدليل انه ليس هناك جنوبي مهني واحد يعمل في هذا المجال، لكن في النهاية حزم سلفا كير أمره وقرر التنازل عن الوزارة للمؤتمر الوطني قائلا ان تشكيل الحكومة أهم من تعطيلها بسبب الأختلاف على وزارة واحدة، ثم ان الحركة لن تعود إلى الحرب بسبب ذلك، لكن ذلك سيبذر بذرة عدم الثقة.(٢٧٨)

على ان هناك رواية أخرى للدكتور لام أكول، الذي كان مرشحا وقتها لشغل هذه الوزارة. اذ قال ان تقسيم الوزارات بين المؤتمر والحركة قامت به لجنة مثل الحركة فيها وفد يضم نيال دينق، وباقان أموم وبول ميوم، ولم يكن أحد من بقية قيادات الحركة يعرف ما يدور فعلا وعندما مات قرنق فجأة كانت الخطوة الأولى بعد دفنه الحصول على معلومات. الحديث الأولي من نيال دينق أشار إلى ان هناك نقاشا مع المؤتمر الوطني لتحصل الحركة أما على وزارة المالية أو الطاقة، لكن في الواقع، كان الاتفاق على أن تذهب الوزارتان إلى المؤتمر الوطني، وهو ما أعلنه علي عثمان ولم يعترض عليه أحد من قيادات الحركة التي كانت مشاركة في المفاوضات.(٢٧٩)

وأضاف لام ان الحركة كانت مهتمة بوزارات مثل التجارة الخارجية، على ان العامل الأساسي تمثل في تغيير هيكل القيادة وان سلفا كير لم تكن لديه كل المعلومات، وبالتالي لم يكن هناك حماس لإثارة هذه القضايا.(٢٨٠) وهناك رأي يقول ان رفض الحركة الشعبية الدخول في شراكة سياسية سياسية مع المؤتمر الوطني دفع بالأخير إلى التمسك بوزارة الطاقة لتعزيز قبضته على السلطة وتقوية موقفه في التعامل مع الحركة.(٢٨١)

نقطة الخلاف الثانية بين طرفي الحكم المؤتمر والحركة كانت حول تكوين وصلاحيات مفوضية البترول. فالحركة رأت في التركيز على المفوضية وصلاحياتها فرصة لتعوض بها عن خسارتها لوزارة الطاقة، التي ستصبح

٢٧٨- مقابلة الدكتور منصور خالد في الخرطوم بتاريخ ٩ أبريل ٢٠١١.

٢٧٩- مقابلة الدكتور لام أكول في الخرطوم بتاريخ ١١ أبريل ٢٠١١.

٢٨٠- المصدر السابق نفسه.

281- Ahmed. Einas. "The Implementation of the CPA Wealth Sharing Agreement: The Oil Issue and Transition Process in Sudan". Netherlands Institute of International Relations. The Hague. 2006.

وفق هذا التصور مجرد سكرتارية للمفوضية. وساعدها على هذا التوجه ان الاتفاقية قررت تشكيل المفوضية مناصفة بين الطرفين وانها لم تتبع حتى صيغة قسمة الثروة وأنما جعلت هناك رئيسين مشاركين هما البشير وسلفا كير[٢٨٢]، لكن المؤتمر الوطني كان يرى ان المفوضية تعتبر بديلا للمجلس الأعلى للبترول الذي كان قائما من قبل، وبالتالي عليها وضع السياسات العامة والوزارة هي الذراع التنفيذي الذي يقوم بالمتابعة اليومية للعمل والتخطيط وإعداد المسودات للسياسات والقرارات لأجازتها من قبل المفوضية. وكانت الفكرة الأساسية من المفوضية إقامة جسم يساعد على بناء الثقة، على أن أداء المفوضية خلال الفترة الانتقالية كان أقل من المقبول.

وفقا لاتفاقية قسمة الثورة ووسائل تطبيقها فقد كان يفترض أن يتم تشكيل مفوضية البترول بعد أسبوعين فقط من أقرار الدستور الانتقالي، والجهة المكلفة بهذا الأمر هي حكومة الوحدة الوطنية[٢٨٣] التي تأخر تشكيلها حتى سبتمبر. أما المفوضية نفسها فتم تشكيلها في نوفمبر من ذات العام، أي بعد شهرين من تشكيل الحكومة وضمت إلى جانب الرئيسين كلا من عوض الجاز والزبير أحمد الحسن وزير المالية والاقتصاد الوطني، والتجاني صالح فضيل وزير التعاون الدولي وجلال يوسف الدقير وزير الصناعة يمثلون المؤتمر الوطني أو الشمال ومن جانب الحركة نيال دينق وزير التعاون الدولي في حكومة الجنوب، جون لوك وزير الشباب وماري كيدان واني وزيرة النوع والرفاه الاجتماعي والشؤون الدينية وأنجلينا تيني وزيرة الدولة في الطاقة.

يشير سجل نشاط المفوضية إلى أنّها عقدت أربعة اجتماعات فقط طوال سنوات الفترة الانتقالية الست رغم أنّها كان يفترض أن تجتمع مرتين في العام، بل انه في الفترة الأخيرة أصبحت القرارات تتخذ بالتمرير عبر البريد مثل ذلك الخاص بتخويل وزير البترول التوقيع على اتفاقية قسمة الإنتاج الخاصة بمربع (أيي) وذلك في أغسطس من العام ٢٠١٠.[٢٨٤]

كانت أول قضية أمام المفوضية تسوية موضوع الشركات التي اتفقت معها الحركة الشعبية وتحديدا النيل الأبيض وأسكوم وجارش. والأخيرتان أحضرتا في يونيو ٢٠٠٧ في مربعي (ب) الذي تعمل فيه توتال و (٥- ب). وصفت المفوضية نشاط شركتي النيل الأبيض وأسكوم انه غير قانوني وقرر سلفا كير وقف أنشطتهما وتم أعتماد القرار التالي بخصوص مربع (ب): تكون لشركة توتال حصة ٣٢,٥

٢٨٢- اتفاقية قسمة الثروة المادة ٣-٣ والبنود أ، ب، ج و د.

٢٨٣- وسائل تنفيذ الاتفاقية الاطارية لاقتسام الثروة، نيفاشا، كينيا في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٨٤- المقابلة السابقة مع هيثم بابكر الذي أصبح أمينا عاما لمفوضية البترول.

في المائة كما كان عليها وضعها سابقا الشركة الكويتية للأستثمارات النفطية ٢٧,٥ في المائة بدلا من ٢٥ في المائة سودابت ١٠ في المائة نايل بت ١٠ في المائة وبقية ٢٠ في المائة تطرح في شكل أسهم للجمهور.[٢٨٥] أما بخصوص مربع (٥-ب)، فإنّ المفوضية قررت: يطرح على شركة أسكوم أن تعمل لتوفير الخدمات المطلوبة في الصناعة النفطية، وتشجيع الكونسورتيوم أن يبيع جزءا من أسهمه لشركة أسكوم، وتحصل شركة نايل بت على حصة ١٠ في المائة أسهم محمولة لا تدفع مقابلها، وأن يتم التعويض العادل لشركتي النيل الأبيض وأسكوم على أي إنجازات أو إنفاق لتحقيق بعض الأعمال في المربعات التي كانت تعملان فيها.

من القضايا الأخرى التي غطتها اتفاقية قسمة الثروة انه بعد مضي ثلاثين يوما على التوقيع النهائي على الاتفاقية تقوم الحركة الشعبية بتعيين ستة أعضاء من الخبراء الفنيين يسمح لهم بالأطلاع على عقودات النفط القائمة عند إبرام الاتفاقية وذلك بعد توقيعهم تعهدا بعدم الأفصاح وكذلك الاتفاق على آلية لمراقبة وحساب عائد مبيعات النفط. كذلك وفي غضون ٦٠ يوما بعد توقيع اتفاقية السلام كان يفترض أستكمال ثلاثة أشياء:

- تأسيس نظام لمراقبة إنتاج النفط في كل أنحاء البلاد، ثانيهما يتم أطلاع وفد الحركة الشعبية على صيغة قسمة الإنتاج مع الشركات النفطية وثالثها الاتفاق على آلية لمراقبة حساب تركيز العائدات النفطية. [٢٨٦]

- أحتلت شكوى الجنوب من عدم أطلاعه على حجم الإنتاج وتفاصيله ومن ثم العائدات المالية التي يفترض أن يحصل عليها مكانة محورية طوال الفترة الانتقالية. ووصل الأمر بسيلفا كير إلى القول ان الجنوب لايحصل الا على نحو ٢٥ في المائة بدلا من ٥٠ في المائة من النفط المنتج في الجنوب كما نصت الاتفاقية، وجاء حديثه هذا قرب انتهاء الفترة الانتقالية في العام ٢٠١٠، مضيفا ان ذلك يعود إلى حقيقة ان الشمال يغش في الكميات المنتجة وأن بعض الحقول التي يفترض ان تدخل في حسابات ما ينتج في الجنوب، تم حسابها وفق ما ينتج في الشمال.

- مشكلة عدم الثقة هذه في الميدان النفطي قديمة ومنذ نهاية مارس ٢٠٠٦ وصفت مجموعة الأزمات الدولية الملف النفطي انه الأخطر في مواجهة تطبيق الاتفاق لأن على الجانبين الاتفاق على المعايير الخاصة بحساب البترول المنتج وتحديد مواقع الحقول في الشمال والجنوب وهو ما ينتظر ترسيم الحدود، وهو

٢٨٥- مقابلة مع أدريس عبد القادر، مسؤول تنفيذ اتفاقية السلام، بالتلفون في ٢٢ يونيو ٢٠٠٧.

٢٨٦- وسائل تنفيذ الاتفاقية الاطارية لاقتسام الثروة، نيفاشا، كينيا في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤.

ما لم يحدث. وكان باقان أموم قد أتصل بوزير الطاقة عوض الجاز في صيف العام ٢٠٠٥ للترتيب لوفد الحركة الأطلاع على العقود المبرمة، لكن تم أخباره ان الأمين العام للوزارة في مهمة خارج السودان ويمكن الأتصال به عند عودته. وتم الأتصال في النهاية في ديسمبر.[٢٨٧] وتضيف المجموعة ان الحركة الشعبية ملامة كذلك بسبب أفتقارها للأشخاص المؤهلين للعمل في هذا الملف وتأخيرها في تشكيل اللجنة الفنية.[٢٨٨] وكان يوسف رمضان الذي ألتحق في مطلع العام ٢٠٠٦ بحكومة جنوب السودان مديرا لإدارة البترول في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وأصبح ممثلا لها في حسابات النفط قد أقترح على وزارتي المالية والنفط في حكومة الجنوب أن يقوما بتدريب بعض الجنوبيين ليشاركوا في مختلف العمليات من الحقل إلى التسويق والشحن إلى غير ذلك لكن أقتراحه تم تجاهله.[٢٨٩]

في خواتيم العام ٢٠٠٦ أشتكى سيلفا كير علانية لأول مرة ان الجنوب لا يحصل على نصيبه كاملا من عائدات النفط، لكن في خلال بضعة أيام أعلنت الحركة الشعبية ان وزارة المالية في الحكومة المركزية قامت بتحويل كامل المستحقات منذ ٢٠٠٥ وكذلك مستحقات يناير بمبلغ أجمالي ١٥ , ٧٧٣ مليون دولار. وأعلن وزيرا المالية في الحكومة المركزية وحكومة الجنوب في الاجتماع الذي ترأسه البشير وكير ان المبالغ التي تم تحويلها إلى جوبا تعادل أستحقاقتها الفعلية وتسلمتها حكومة الجنوب بالفعل. وكان هذا مضمون الرسالة التي بعث بها الطرفان إلى مؤتمر المانحين في باريس في منتصف مارس ٢٠٠٦. [٢٩٠] فيما بعد، خفتت حدة الأتهامات ويعود ذلك جزئيا إلى ان السؤال أصبح ماذا فعلت جوبا بالأموال التي وصلتها فعلا؟ وقال يوسف رمضان في تعليق برز في أحد تسريبات ويكليكس انه قبل عام كانت الشكوى ان الشماليين لا يحولون أستحقاقات الجنوب المالية. الآن الشكوى ان الجنوب لا يستخدم الأموال التي يتسلمها بصورة جيدة، وحذر من ان الفرصة لتنمية الجنوب ربما تكون قد ضاعت لأن الأموال يتم تحويلها إلى قطاعات غير منتجة[٢٩١] على كل أشارت التطورات اللاحقة إلى متاعب داخل الحركة الشعبية أسهمت في التعقيدات التي شهدها قطاع النفط. ويتضح من بعض البرقيات التي تم الأفصاح عنها

287- ICG. Africa Report No 106. March 31. 200.

٢٨٨- المصدر السابق نفسه.

٢٨٩- مقابلة مع يوسف رمضان، ممثل حكومة الجنوب في حسابات النفط، في الخرطوم في الأول من أبريل ٢٠١٠.

290- ICG Africa Report No 106. March 31. 2006.

291- http://wikileaks.org/origin/124__60.html: 7Khartoum194 Oil Revenue: 2007 Budget Based .September 2. 2007.

في ويكليكس إلى هذه المشاكل، وعلى رأسها عدم وجود الكوادر الفنية المؤهلة للنظر في العقود الخاصة بالنفط مثلا بل وحتى فشلت في الأستفادة من الفرص السياسية التي أتيحت لها لمراجعة هذه العقود.(٢٩٢) على ان شكوى حكومة الجنوب من أنها لا تحصل على نصيبها من العائدات النفطية تلقت دفعة قوية عندما نشرت منظمة قلوبال وتنس تقريرا في سبتمبر ٢٠٠٩ أطلقت عليه: "تأجيج مشاعر الريبة: الحاجة إلى الشفافية في صناعة النفط السودانية" واشار التقرير إلى مفارقات في الأرقام التي نشرتها حكومة السودان مقارنة بتلك الموجودة في موقع شركة النفط الوطنية الصينية وتصل نسبة الفرق إلى ٩ في المائة بالنسبة لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول و ١٤ في المائة لشركة بترودار وذلك في العام ٢٠٠٧ مثلا، وأضافت ان عدم التطابق هذا يعني مبالغ مالية ضخمة جدا ، ولو كانت أرقام الحكومة أقل بنحو ١٠ في المائة مما هي في الواقع، فإنّ ذلك يمكن أن ينتج عنه فقدا ماليا بالنسبة للجنوب يصل إلى ٦٠٠ مليون دولار مثلا، لكنها أشارت إلى ان ذلك لا يعني ان الخرطوم غشت جويا ماليا، لكنها تبرز الحاجة إلى الشفافية في صناعة النفط السودانية، وإذا لم تستطع حكومة الجنوب والمواطنون السودانيون التأكد من أقتسام العائدات بصورة عادلة، فإنّ عدم الثقة سيزداد ويحيق الخطر باتفاق السلام.(٢٩٣)

وانتظر التقرير لقرابة العام وتسلم الدكتور لوال دينق وزارة النفط ليدعو فريقا من قلوبال وتنس إلى الخرطوم لطرح تقريرهم والدفاع عنه أمام المسؤولين في الوزارة. عقد الاجتماع في قاعة الصداقة ترأسه سير ديريك بلمبلي رئيس مفوضية التقويم في الثامن عشر من أغسطس وبدأ مندوب قلوبال وتنس حديثه بالقول انه لم يأت للدفاع عن أي أرقام ثم استعرض التقرير. وقدمت الوزارة وشركة النفط الوطنية الصينية التي جاء مديرها من بكين دفوعات ان الأرقام الموجودة في موقع الشركة الألكتروني وأعتمد عليه التقرير. يتحدث عن إنتاج كلي، بينما أرقام الحكومة تتحدث عن الصافي الذي تم تصديره وهو خال في العادة من أي غاز أو ماء أو حجارة.(٢٩٤) وفي الختام طلب وفد قلوبال وتنس المزيد من المعلومات عن صناعة النفط السودانية، وهي : "كما قال أحد المسؤولين ستكلف فريقا من الوزارة عامين من العمل المتواصل لإعدادها"(٢٩٥)

292- http://wikileaks.org/origin/124__60.html: 7Khartoum931 CPA Implementation: Access to Oil Contracts. June 12. 2007.

293- "Oil production figures underpinning Sudan's peace agreement don't add up. warns Global Witness". a press release by Global Witness. London. Septembr 7. 2009.

٢٩٤- أنظر الملحق رقم ١.

٢٩٥- مقابلة مع أحد أعضاء فريق الوزارة الفني لأعداد الرد على قلوبال وتنس في الخرطوم في ٢٥ أغسطس ٢٠١٠.

وأكدت على هذا المنحى بصورة عامة برقية من السفارة الأمريكية أبرزتها ملفات ويكليكس حيث تم الأستشهاد فيها بلورا جيمس، التي عملت كبيرة للمستشارين لوزارة التنمية الدولية البريطانية والتحقت فيما بعد بمفوضية التقويم لتنفيذ اتفاقية السلام معاونة لسير بلمبلي. وقالت جيمس في البرقية المشار اليها ان تطبيق بنود اتفاقية قسمة الثروة كان "سلسا إلى حد كبير"، لكن المشاكل تبقى. وأضافت : "انه من غير المتوقع أن تكون الأرقام التي تعلنها الحكومة مزيفة أو هناك تحويلا لكميات كبيرة من نفط الجنوب. ثم انه من مصلحة الجنوب أن يساهم بفعالية في إدارة قطاع النفط بصورة أكبر، لكن الذي يمنع الجنوب من لعب ذلك الدور قلة الكوادر المؤهلة." [٢٩٦] وأضافت انه بسبب الحظر الاقتصادي الأمريكي فإنّ الشركات الغربية الكبرى فضلت عدم ولوج الساحة السودانية، وهو ما سمح للشركات الصينية والماليزية بالدخول، وهو ما قد لا يكون ممكنا في وجود منافسة. وحذرت لورا من انه حتى إذا تم رفع الحظر، فإنّه ليس هناك ضمان بقدوم شركات أخرى. فخلال هذه الفترة تأسست علاقات متبادلة على أسس قوية وربما تستند إلى جدار من الفساد والأفساد مما لا يسمح بأي تدخلات جديدة، ومضيفة ان المقاطعة أسهمت في تغطية الجوانب الرديئة لهذه الاتفاقيات وعمليات الفساد الجارية.

اختُتمت بالقول مع ان الحسابات الخاصة بالنفط تتمتع بالشفافية، الا ان العقوَد التي تحكمها ليست كذلك. [٢٩٧] ومع ان الأتهامات بعدم حصول الجنوب على استحقاقاته المالية تجد سندا لها من واقع الخلاف على تبعية بعض المناطق التي تضم حقولا منتجة للنفط، الا ان استمرار تلك الأتهامات جعلها مثار جدل وتناول اعلامي أسهم في تعميق حالة عدم الثقة بين الطرفين وأن تصبح أحد العوامل الدافعة للانفصال، رغم أنه كان يمكن تطبيق بعض الآليات التي أوردتها اتفاقية قسمة الثروة التي تضمن وتؤكد على حصول الجنوب على حقوقه من إنتاج ومبيعات النفط.

وقدمت برقية أخرى للسفارة الأمريكية تقييما للصناعة النفطية السودانية ووصفتها أنّها تعاني من غياب المؤسسية وعدم التنظيم إلى جانب غياب صادم للنظرة المستقبلية من قبل الجنوب والكثير من عدم الثقة. وتبدو حكومة جنوب السودان مشلولة في مواجهة هذه التحديات ومكتفية فقط بما تحصل عليه من عائدات ومشغولة بمواجهة الأزمات التي تتفجر تباعا ويساعد على مفاقمة الوضع غياب الخبرة في هذا مجال الصناعة النفطية،

296- http://wikileaks.org/origin/124__60.html: 9Khartoum1070 Laura of Uk Sudan on Oil. September 23, 2009.

٢٩٧- المصدر السابق نفسه.

بل وحتى عدم انتباه حكومة الجنوب إلى عائد الصناعة النفطية الذي يمكنهم مراجعته ان أرادوا."[298]

تعود علاقة الحركة الشعبية بالشركات النفطية العاملة في الجنوب إلى فترة القتال. ومع ان الحركة هاجمت معسكر شيفرون في ربكونا مما أدى إلى تعليق عملياتها، الا ان الشركة بدأت أتصالات مع الحركة عبر المؤرخ روبرت كولينز، الذي يتمتع ببعض الصلات مع الجنوبيين وذلك في مسعى لضمان سلامة عملياتها، لكن تلك المحاولة لم تثمر شيئا يذكر.[(299)]

كذلك تمت بعض الأتصالات مع شركة توتال التي كانت تهدف إلى تأمين منطقة امتيازها. وفي هذا الصدد قامت بتقديم شيء من العون المالي إلى مكتب الحركة في لندن ووفرت بعثات لدراسة اللغة الفرنسية لبعض كوادر الحركة. الصينيون كانوا متسقين في رد فعلهم، فما أن يتلقوا أي أتصال من الحركة الا وردوا بصورة منتظمة وجاهزة ان سياسة جمهورية الصين الشعبية تقوم على التعامل مع الحكومات فقط. أما ماليزيا كانت مختلفة إلى حد ما فزعيمها مهاتير محمد كانت لديه صلة جيدة بنيلسون مانديلا وطلب من الأخير أن يتوسط في حل النزاع السوداني. وأبدى مانديلا اهتماما وطلب من مهاتير الأستماع إلى وجهة نظر الحركة. وذهب وفد مكون من باقان أموم وياسر عرمان إلى كوالا لمبور للقاء مهاتير ونائبه وقتها أنور أبراهيم وبعض مسؤولي شركة بتروناس. وكان حوارا سياسيا لم يتمخض عنه شيء محدد.[(300)]

شهد العام الأخير من الفترة لانتقالية تولي أول جنوبي وزارة النفط في حكومة الوحدة الوطنية وهو الدكتور لوال دينق الذي عمل من قبل وزير دولة في وزارة المالية. وبدأ نشاطه بتحرك سريع لتناول مختلف قضايا القطاع من زيادة الإنتاج إلى أعمال الشفافية. وكانت أول خطوة له القيام بزيارة إلى مناطق الإنتاج بعد أداءه القسم مباشرة. كما قام بالترتيب لوفد قلوبال وتنس ليحضر إلى الخرطوم لعرض تقريره لترد عليه الوزارة، لأنه إذا صح التقرير فإنّ الحكومة المركزية ورصيفتها في والجنوب مستفيدتان لأنه سيعيد اليهما أموالا كانت ضائعة عليهما. وكان يقول دائما انه لم يجد شيئا مخفيا تحت الطاولة فيما يتعلق بارقام الإنتاج النفطي.

298- http://wikileaks.org/origin/124__60.html: 8Khartoum164 Sudan Oil. Debt. March 2. 2008.

٢٩٩- المقابلة السابقة مع الدكتور منصور خالد.

٣٠٠- المصدر السابق نفسه.

على ان أهم إنجازاته انه دفع إلى زيادة الإنتاج من مربع (٦) وذلك في ديسمبر ٢٠١٠ بإضافة ٢٠ ألف برميل يوميا، وهو نفط من النوع الخفيف والجيد تم ربطه بخط ناقل على مسافة ٩٧ كيلومترا إلى خط الصادر الرئيس من هجليج، وهي أكبر زيادة منذ بدء تراجع الإنتاج قبل ذلك بعامين إلى اقل من ٥٠٠ ألف برميل يوميا، كما تم في عهده توقيع اتفاقيتين لقسمة الإنتاج بالنسبة لمربعي (أيي) و (١٠). ونسبة لقرب الأستفتاء وبسبب الأجواء التي كانت سائدة وللخوف من حدوث تفلتات أمنية تنعكس على الصناعة النفطية الممتدة بين الشمال والجنوب فقد رؤي العمل على تأمين هذه الصناعة في الفترة قبل وأثناء وبعد الأستفتاء سواء لضمان تدفق الإنتاج أو حماية المنشآت النفطية التي تعتمد عليها الحكومتان، وأدت التحركات في هذا الجانب إلى أتصالات على المستوى العسكري بين القوات المسلحة والجيش الشعبي وكذلك وزارتي الداخلية وجهازي الأمن والسياسي والفني بين وزارتي النفط في البلدين نتج عنه اتفاق فلوج الذي أقيم تحت أشراف نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه ونائب رئيس حكومة الجنوب الدكتور رياك مشار وبحضور وزيري الدفاع والداخلية والنفط ومديري جهازي الأستخبارات في الشمال والجنوب وولاة الولايات المعنية.

ودعا الاتفاق المبرم في السادس من ديسمبر ٢٠١٠ إلى قيام القوات المشتركة بمواصلة عملها لتأمين مناطق الإنتاج النفطي ودعمها بالمعدات والآليات اللازمة خاصة في ولايتي الوحدة وأعالي النيل واستمرار ذلك حتى نهاية الفترة الانتقالية في التاسع من يوليو ٢٠١١. [٣٠١] وبالفعل أدى الاتفاق دوره وعقد لوال مؤتمرا صحفيا أبرز فيه أرقاما تشير إلى استقرار الإنتاج خلال فترة الأستفتاء بل وزيادته بصورة طفيفة أحيانا. ويشير تقرير لإدارة تنمية وتطوير الحقول التابعة للإدارة العامة للأستشكاف والإنتاج النفطي إلى ان الإنتاج اليومي في الحقول بلغ ٥٠١,١٠٣ برميل يوميا، وفي مركز المعالجة الرئيسي الجاهز للتصدير ٤٧٨,٢٨٩ برميل يوميا وان عدد الآبار بلغ ١٣٦٩ بئرا منها ١١٥٦ بئرا كانت نشطة وقتها. [٣٠٢]

في السادس من يونيو قدم الدكتور لوال أول وآخر خطاب له أمام المجلس الوطني بطلب من لجنة الطاقة والتعدين في المجلس قال فيه ان هناك ١٥ شركة تعمل في قطاع النفط في السودان بعدد كلي للعاملين يبلغ ٤٤٨٩ منهم ٩,٢ في المائة من الأجانب، و ٩٠,٨ في المائة من السودانيين، ويمثل الشماليون ٩٥,١ في المائة من أجمالي العاملين من السودانيين بينما يمثل الجنوبيون ٤,٩ في المائة من الأجمالي.

٣٠١- أنظر ملحق رقم ٢، اتفاق أطاري لتأمين مناطق ومنشآت النفط في الجنوب.

٣٠٢- تقرير أدارة تنمية وتطوير الحقول في ٢٣ يناير ٢٠١١.

وأضاف ان مربعات الامتياز الخمسة عشر يوجد منها أثنان في الجنوب وثمانية في الشمال وخمسة مربعات مشتركة.[٣٠٣] لكن ذلك لم يغير من طبيعة التوتر السياسي القائم خاصة ولوال جاء إلى الوزارة في خواتيم الفترة الانتقالية ولم يمكث فيها أكثر من عام واحد، فبعد أربعة أشهر من ذلك اتفاق فلوج والجنوب يتهيأ إلى مرحلة إعلان الانفصال تصاعد الحديث عن جهود تبذلها الخرطوم لأضعاف جوبا من خلال دعمها للمليشيات المتمردة في الجنوب، أتخذ والي ولاية الوحدة تعبان دينق قرارا مفاجئا بطرد العاملين في الصناعة النفطية من أبناء الشمال من الولاية بدعوى مساندة الخرطوم للمتمردين على حكومة الجنوب وفي ولاية الوحدة تحديدا.[٣٠٤] وكانت الأيام السابقة على ذلك القرار قد شهدت تصاعدا في القتال في الولاية أدى إلى مقتل ٣١ شخصا. في نفس يوم صدور القرار طار الوزير لوال إلى جوبا للالتقاء برئيس حكومة الجنوب سلفا كير محدثا أياه عن خطورة مثل هذا القرار الذي لا يقع تحت صلاحيات الوالي على أي حال، وبالفعل الغى سلفا قرار الوالي.

مع أنّ القرار عاش لفترة ٢٤ ساعة فقط،[٣٠٥] الا ان الإنتاج الذي كان يتراوح في حدود ٨٤ ألف برميل يوميا في المتوسط تأثر بذلك الاضطراب. ووفقا للمهندس محمد أحمد حسن، مدير الحقول في لإدارة العامة للاستكشاف والتنقيب فإنّه في شركة النيل الكبرى وشركات الخدمات التي تعمل معها يوجد ٣١٢ عاملا شماليا منهم ١٥٠ يتبعون لشركة النيل الكبرى ومن هؤلاء ٥٣ يمثلون النواة الصلبة لإدارة الحقول. وبلغ حجم الفاقد في الإنتاج ١١٥٠٠ برميل يوميا في الحادي والعشرين من أبريل مرتفعا إلى ٢٩٨٠٠ في اليوم التالي ثم تراجع إلى ١٥١٠٠ في اليوم الثالث، وبلغ حجم الفاقد خلال فترة الأربعة أيام ٧٢٤٠٠ برميل.[٣٠٦]

والفترة الانتقالية تتجه إلى خواتيمها بعث باقان أموم بخطاب إلى أدريس محمد عبد القادر المفاوض الرئيس في القضايا المعلقة بين الشمال والجنوب في العشرين من مايو طلب فيه أن تتوقف حكومة السودان عن أخذ أو بيع أي كميات من النفط المنتج في الجنوب الذي سيصبح دولة مستقلة وسيقوم

٣٠٣- بيان وزير النفط المقدم أمام المجلس الوطني حول مصير شركات البترول والعاملين بعد الأنفصال بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١١.

304- Matt Richmond. "Southern Sudan's Unity State Expels Northern Workers. Minister Says." Bloomberg. Juba. April 20. 2011.

305- Ejected Oil Workers Can Return to S. Sudan - minister". Reuters. Khartoum. April" 21. 2011.

٣٠٦- مقابلة مع المهندس محمد أحمد حسن بالتلفون ٢٥ أبريل ٢٠١١.

بممارسة سيادته في هذا الأمر.[٣٠٧] قام أدريس بتحويل الخطاب إلى وزارة البترول لأتخاذ الإجراءات اللازمة. وعند تسلم لوال الخطاب سافر على التو إلى جوبا للتباحث مع سلفا كير قائلا له ان الطريقة التي تعمل بها الصناعة النفطية تتطلب الاتفاق على عمليات البيع قبل شهرين من تسليم الشحنات النفطية المتعاقد عليها إلى المشترين وذلك لأسباب تتعلق بخطابات الأعتماد وجداول الشحن إلي غير ذلك، وبسبب التداخل في الصناعة النفطية بين الشمال والجنوب فإنّه يقترح إدارة مشتركة لعميات الإنتاج والتسويق على الأقل في المدى القريب.

كير، رفض الأقتراح لكنه في المقابل قام بتشكيل لجنة من سبعة أشخاص برئاسة لوال دينق وتضم أيضا وزير النفط في حكومة الجنوب قرنق ديينق وذلك للنظر في أمر مبيعات النفط بعد العاشر من يوليو وأستقلال جنوب السودان، والتفاوض على سوم عبور النفط عبر الشمال وأستخدام مرافق العمليات النهائية مثل المصافي والنظر في تشكيل آلية دائمة لتسويق نفط الجنوب وكذلك النظر في خيارات خط بديل لتصدير نفط الجنوب من غير السودان والعمل على نشر تقارير شهرية عن الكميات المباعة وأسعارها والمشترين وغير ذلك تأكيدا وممارسة لمبدأ الشفافية.[٣٠٨]

اعترض وزير النفط الجنوبي دينق على عقد اجتماع اللجنة في الخرطوم، ثم أصر على إضافة احد مساعديه ليحضر الاجتماع، لكن لوال رفض قائلا ان الحضور ينبغي أن يشمل أولئك المذكورين في القرار الذي أصدره سلفا كير، ثم ان المساعد الذي يصر ديينق على حضوره جيولوجي بينما القضايا المطروحة تسويقية وبالتالي لن يكون مفيدا. رفض ديينق الحضور إلى الخرطوم متهما لوال انه يفتح الباب أمام تدخلات من المؤتمر الوطني للتلاعب في نفط الجنوب[٣٠٩]

عُقد الاجتماع في الخرطوم وحضره أخصائي تسويق جاء منتدبا من هيئة المعونة الأمريكية لحكومة الجنوب هو جون ديستوس، وبسبب ضيق الوقت فقد قرر الاجتماع اللجوء إلى التفاوض المباشر مع الشركات لبيع كميات من خام دار، وبالفعل تم أول اتفاق للجنوب لبيع نقطه مع الشركات التالية على كميات معينة وبأسعار محددة كالتالي:

٣٠٧- أنظر الملحق رقم ٣

308- Government of Southern Sudan (GOSS): Presidential Order No. 332011/ for the Formation of Marketing Team for the Marketing of Southern Sudan Crude Oil. 2011 A.D.

٣٠٩- مؤتمر صحافي لوزير النفط لوال دينق في الخرطوم بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١١.

- شركة الصين الوطنية مليون برميل بسعر تشجيعي وتخفيض ١٨,٠٦ دولارا للبرميل

- شركة فيتول ٦٠٠ ألف برميل بتخفيض ١٥,٩٠ دولارا للبرميل

- شركة يونبيك مليون برميل بتخفيض ١٧,٩٣ للبرميل وشحنة ثانية لشركة فيتول بحجم ٦٠٠ ألف برميل وبتخفيض ١٧,٦٦ دولارا للبرميل وليكون الشحن بين يومي الأول والثاني من أغسطس ٢٠١١.

كما أتفق على فتح حساب باسم حكومة جنوب السودان في سيتي بانك في نيويورك لأيداع عائدات الشراء فيه. ووافق الاجتماع على برنامج نهائي للشحن في يوليو بحجم يصل إلى ٧,٩ مليون برميل، لحكومة الجنوب فيها مليون برميل يتم شحنها بين السادس عشر والثامن عشر من يوليو، ثم ٦٠٠ ألف برميل تشحن في الفترة بين الحادي والعشرين والثالث والعشرين من يوليو وأخيرا مليون برميل أخرى للفترة بين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من يوليو[٣١٠]

على كل وبعد عشرة أيام قام سلفا كير بإصدار أمر آخر ألغى فيه لجنة لوال وبدون وضع نظام بديل للتسويق والشحن، بل وإلغاء قراراتها ولم يتم إخطار لوال بهذا التطور.[٣١١] واتَّخذت الأمور منحى جديدا عندما اتهم باقان لوال علانية انه أعطى نفط الجنوب إلى المؤتمر الوطني.

انتهز لوال فرصة سفره إلى الجنوب لتفقد الإصلاحات التي نفذتها أحدى الشركات النفطية في مطار جوبا وصحبه فيها وفد اعلامي،حيث عقد مؤتمرا صحافيا دحض فيه أدعاءات باقان قائلا ان الأخير ، بصفته الأمين العام للحركة الشعبية، كان في إمكانه أن يسأله مباشرة أو عبر الطرق الرسمية عما حدث فعلا، بدلاً من إطلاق الأتهامات من عاصمة أجنبية (كان باقان يزرو أديس أبابا وقتها)، وأتهم باقان انه فيما يتعلق بالسياسة فإنّه لا يزال مبتدئا، وأن أموال شعب الجنوب من مبيعات النفط مؤمنة وجرى ترتيب أوضاعها بكل شفافية، لكن على باقان أن يوضح ماذا حدث لمبلغ ثلاثة مليارات دولار كان يفترض أن تستخدم لشراء ذرة وتأمين رصيد أستراتيجي من الغذاء أو الأموال التي كان يفترض أن تصرف لأنشاء مقر لحزب الحركة الشعبية، وهو المقر

٣١٠- معلومات من فريق تسويق حكومة الجنوب، الخرطوم في ٢٢ يونيو ٢٠١١.

311- GOSS: The Presidential Order No. 34 /2011 for the Cancellation of Presidential Order No. 33 /2011 for the Formation of the Marketing of Southern Sudan Crude Oil. 2011 A.D.

الذي لم ير النور حتى ذلك الوقت. وطلب لوال من حكومة الجنوب التوقف عن ارسال رسائل متعارضة.[٣١٢] عقب الانفصال أستمر جنوب السودان في أستخدام مرافق العمليات النهائية في السودان لتصدير نفطه إلى الأسواق العالمية، وبدون ان يكون هناك اتفاق على الرسوم. وكان السودان يرسل فواتيره إلى جوبا باستمرار[٣١٣] وبعد مضي خمسة أشهر وعدم التسديد أعلن السودان انه إذا لم يتم اتفاق فسيأخذ حقوقه عينا من نفط الجنوب المعد للتصدير. وطلبت الخرطوم ٣٦ دولارا للبرميل وذلك أستنادا إلى أربعة عوامل بعد تضمين ما يذهب إلى الشركات: رسوم العبور التي تفرضها الدولة باستخدام سيادتها ٦ دولارات للبرميل، ثم رسوم النقل وضعا في الاعتبار طول الخط وسعر البرميل العالمي ووضع له مبلغ ١٨,٥ دولارا للبرميل، ثم رسوم مركز المعالجة المركزي ٥ دولارات وأخيرا رسوم خدمات الشحن والميناء ستة دولارات للبرميل.[٣١٤]

وفي واقع الأمر فإنّ هذا المبلغ تم تحديده وضعا في الاعتبار الترتيبات المالية الانتقالية التي لم ينجح السودان في وضعها ونقاشها في الأطار السياسي لا التجاري، أذ كان يفترض أن تكون جزءا من ترتيبات الانفصال وخسارة السودان لعائدات النفط التي مثلت نحو ٤٠ في المائة من الميزانية وأكبر من ٨٠ في المائة من عائدات البلاد من العملات الصعبة، وذلك على أساس مفهوم قيام دولتين متجاورتين قابلتين للحياة وبينهما أرتباط متبادل اقتصاديا واجتماعيا. هذه الترتيبات المالية الانتقالية التي تغطي فترة أربع سنوات وقائمة على أساس تقديم أما ٥,٤ مليار دولار أو نصف المبلغ وتحديدا ٢,٦ مليارا أو لا شيء وعلى أي من الخيارات الثلاثة وعلى مدى فترة أربع سنوات يتم حساب رسوم العبور وفق الجدول التالي:

٣١٢- الدكتور لوال دينق وزير النفط في مؤتمر صحافي في جوبا ٣ يوليو ٢٠١١.

٣١٣- أنظر الملحق رقم ١٠.

٣١٤- مقابلة مع المهندس عوض عبد الفتاح الأمين العام لوزارة النفط في الخرطوم بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١١.

جدول يلخص مقترح رسوم العبور على أساس الترتيبات المالية الأنتقالية

الترتيبات المالية الأنتقالية	على أساس عدم وجود عون مالي وفق الترتيبات المالية الأنتقالية (بالدولار)	على أساس ترتيبات مالية في حدود ٢,٦ مليار دولار	على أساس ترتيبات مالية انتقالية في حدود ٥,٤ مليار دولار
رسوم العبور الجليلة	٦	٤,٢	٣
رسوم النقل عبر خط الأنابيب	١٨,٥	١٣	١٠,٥٦
خدمات الميناء البحري	٦,٥	٤,٥	٢,٧٨
رسوم المعالجة	٥	٣,٨٩	٢,٧٦
الأجمالي	٣٦	٢٦,٤٣	١٩,١٠

المصدر: مذكرة من جمهورية السودان:تعريفات وآليات لأتفاقية في قطاع البترول بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٠

ووفقاً لهذه المذكرة، فإنّ الترتيبات الانتقالية التي يتفق عليها تستمر لفترة أربع سنوات تكون بدايتها من الانفصال في التاسع من يوليو وحتى نهاية العام ٢٠١١ حيث يتم دفع ٣٠ في المائة من المبلغ، ثم العام التالي ٢٠١٢ ويتم دفع نسبة ٤٠ في المائة، وفي العام الثالث ٢٠١٣ نسبة ٢٠ في المائة وأخيرا في العام ٢٠١٤ يتم دفع نسبة ١٠ في المائة.[٣١٥]

ردَّ وفد حكومة جنوب السودان على عرض السودان الخاص برسوم العبور بطلب بعرض آخر ينطلق من تساؤل إذا كانت الخرطوم تتحرك من منطلق التبادل الاقتصادي والمنفعة المتبادلة بين البلدين وإذا كان العرض يتماشى مع القانون الدولي، مشيرا إلى ان حكومة الجنوب لن تدفع مرتين للشركات وللسودان، كما أنّها لن تقبل بمعاملة تجارية متحيزة ضدها وتحدثت بالتفصيل عن اتفاقيات عالمية السودان موقع على بعض منها تتحدث كلها عن الحق في حرية التجارة والعبور مثل المادة الخامسة من اتفاقية الجات، والكوميسا في بروتوكول التجارة العابرة ومرافق التسهيلات والميثاق الخاص بالتجارة العابرة والتجارة مع الدول المغلقة التي ليست لديها منافذ على البحار ومعاهدة الطاقة، وخلص العرض إلى ان الرسوم التي تسعى حكومة السودان إلى فرضها تتناقض ومبادىء القانون الدولي، كما أن رسوم العبور ينبغي أن تقوم على أساس التكلفة، والمقترح يتجاوز هذا لأنه يزيد على الرسوم المطبقة على الشركات المستفيدة من هذه الخدمات، كما انه يقوم على التمييز بدليل انه لا يطبق على بقية الجهات التي تستخدم هذه المرافق، وفي التجارب العالمية حيث يحدث انفصال، فإنّ السائد الا يتم فرض رسوم زيادة على المألوف و لا يكون هناك تمييز مثلما حدث عندما تغيرت الأوضاع في الأتحاد السوفياتي مثلا.[٣١٦]

ردت حكومة السودان في اليوم التالي على عرض حكومة السودان قائلة أنّها أنطلقت من الحقائق الموجودة على الأرض خاصة ان جنوب السودان لم يكن موجودا من قبل وليس مشاركا في أي من خطوط الأنابيب أو مرافق العمليات

٣١٥- Government of the Republic of Sudan: Definitions and Modalities for Agreement in Oil Sector. March 10, 2012. في مؤتمر عن أمكانيات الأعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب عقد في أديس أبابا في ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠١٠ وشارك فيه المؤلف تناول وزير النفط الدكتور لوال دينق قضية قسمة النفط في حال الأنفصال مقترحا استمرار صيغة القسمة بصورة معدلة ونسب متناقصة ولفترة محددة مشيرا الى تراث الدينكا انه اذا أخذ أحدهم بقرة شخص آخر وعاش عليها فترة من الزمن وحكمت المحكمة الأهلية بأرجاعها الى صاحبها الأصلي فان الحكم لا ينفذ مباشرة وأنما بالتدريج كأن يعطى أحد الطرفين حق حلب البقرة صباحا والثاني مساء لفترة مؤقتة. وفيما بعد قام لوال ببلورة اقتراح محدد أن تستمر نسبة قسمة الثروة ٥٠/٥٠ المتفق عليها في أتفاقية السلام لفترة ستة شهور حتى نهاية العام ٢٠١١ ثم تتحول الى ٦٠/٤٠ لصالح الجنوب للعام ٢٠١٢ وأخيرا ٧٠/٣٠ في العام ٢٠١٣.

316- Repubic of South Sudan/SPLM Position: Response to the Proposal of Sudan on Crude Oil Multiple Transportation Fees and RSS/SPLM Principled Position. November 28. 2011.

النهائية من مراكز للمعالجة وبالتالي فهو ليس طرفا في الاتفاقيات التي حكمت نقل النفط مع الشركات في السابق كما انه لم يدخل في أي اتفاقيات جديدة مع السودان، الأمر الذي ينفي تهمة التحيز ضده، ثم ان الأرقام المقترحة لرسوم العبور تستند إلى المعايير التجارية العالمية مثل طول الخط وسعر البرميل ومن يملك خط الأنابيب.(٣١٧)

كما ردَّ وفد السودان على النقاط القانونية التي أثارها وفد حكومة الجنوب بمذكرة أخرى ان الاتفاقيات المشار اليها لا تنطبق على حالة السودان اما لأن السودان ليس طرفا فيها بالأساس مثل بروتوكول الكوميسا الخاص بالتجارة العابرة أو ميثاق الطاقة أو لأن جنوب السودان ليس موقعا على تلك الاتفاقيات أو لأنه لم يدخل في اتفاقيات مع حكومة السودان يمكن على أساسها اللجوء إلى الاتفاقيات الدولية، كما ان جنوب السودان ليس طرفا في اتفاقيات نقل النفط الموقعة مع الشركات ولم يدخل في اتفاقيات جديدة مع حكومة السودان لمعالجة الموقف، وبالتالي لا تمثل النصوص القانونية التي تم الأستشهاد بها أي الزام لحكومة السودان.(٣١٨)

رفض باقان هذا السعر واصفا اياه انه عبارة عن سرقة في وضح النهار،(٣١٩) لكن عمليات الشحن استمرت والجنوب يحصل على مستحقاته وذلك على أساس ان قضية الرسوم هذه ستتم تسويتها لاحقا ويأخذ كل طرف نصيبه. وفي هذه الأثناء أجاز برلمان السودان قانون رسوم عبور البترول متضمنا عائدات تصل إلى ٢,٦ مليار دولار تم تضمينها في الميزانية الجديدة للعام ٢٠١٢، وأعطاء وزارة المالية الحق في وضع يدها على البترول في حال تقاعس جهة ما عن الدفع(٣٢٠)، وهو ما لجأت اليه الحكومة ومصادرة بعض شحنات نفط تخص جنوب السودان بدعوى ان جوبا لم تسدد رسوما خلال الخمسة أشهر المنصرمة على أستخدامها مرافق العمليات النهائية، وقدرت الخرطوم أجمالي المبلغ بحوالي المليار دولار.

317- Government of Sudan: Response to RSS Presentation of 28th Nov. 2011. Addis Abbaba. 29th November. 2011.

318- Legal Note on Transit Fees. Prepared by Sudan delegation Legal Advisor.

319- "S.Sudan Calls north transit fee 'daylight robbery'". Reuters. Juba. July 25. 2011.

٣٢٠- «البرلمان يجيز تعديل قانون رسوم وعبور وخدمات البترول» المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١١.

الفصل الخامس

●●

العودة إلى نقطة البداية

"مع بداية يوم التاسع من يوليو ٢٠١١، فإنّ جنوب السودان سيصبح أمة مستقلة ذات سيادة تحت مسمى جمهورية جنوب السودان ("جنوب السودان") ووفقا للمبادىء الواضحة والراسخة للقانون الدولي، فإنّ جنوب السودان ستكون له السيادة على كل موارده الطبيعية، بما في ذلك النفط الخام، الموجود في إقليمه، وتعتزم حكومة جنوب السودان ممارسة تلك السيادة."

مقطع من خطاب أرسله باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية إلى أدريس عبدالقادر كبير المفاوضين عن حكومة السودان.

الزمان: الأيام الأخيرة من مارس ٢٠١٠ وفي الثالث والعشرين تحديدا والبلاد تستعد لأول انتخابية تعددية مراقبة دوليا لقرابة ربع قرن من الزمان وقبل حوالي تسعة أشهر من مواعيد الأستفتاء الذي سيصوت فيه مواطنو جنوب السودان على خياري الوحدة والانفصال. أما المكان فهو معهد الدراسات الأستراتيجية في الخرطوم شرق حيث التقت مجموعة من حوالي ٣٠ شخصا بينهم وزراء ودبلوماسيون، ومسؤولون وفنيون من وزارة الطاقة وخبراء من مختلف المجالات. وكان الموضوع المطروح على طاولة النقاش:

سيناريوهات تحليلية لوضع الصناعة النفطية في فترة ما بعد الأستفتاء.

العرض الذي تم تقديمه من قبل شركة سودابت رسم صورة تفصيلية وواضحة على الأيام الصعبة التي تنتظر السودان فيما إذا قرر الجنوب الانفصال. فمن جملة ٢,٢١٦,٤ مليون برميل من الأحتياطيات المؤكدة التي لا تزال موجودة وقابلة للاستخلاص، فإنّ نصيب السودان يقدر بحوالي ٥٣٢,٣٥ مليون برميل، أو ٢٤ في المائة، بينما حصل الجنوب على ٧٦ في المائة الباقية أو ١,٦٨٤,٠٥ مليون برميل.[٣٢١] وبصورة أكثر توضيحا فإنّه من جملة المناطق الأربع المنتجة، فإنّ للشمال حصة ٤٢,٨ في المائة من المناطق المشتركة في مربعات (١، ٢ و ٤)، الذي تديره شركة النيل الكبرى لعمليات البترول،وذلك بعد أن قضت المحكمة الدولية أخراج حقلي "هجليج" و"بامبو" من منطقة أبيي وبدأ الشمال في استغلالها على أساس أنّها تابعة له[٣٢٢]، كما قضى الحكم ترك قلي "دفرا" و"بلوم" داخل أبيي. أما المناطق المنتجة في مربعي (٣ و ٧)، الذي تديره شركة بترودار و حقول مربع (٥-أ) في ثارجاث الذي تشرف عليه شركة النيل الأبيض فتقع كلها داخل الجنوب بالكامل، بينما يقع مربع (٦) الذي تديره شركة بترو أنرجي بأكمله في الشمال.

٣٢١- من ورقة العرض الرئيسية التي أطلع عليها المؤلف.

٣٢٢- كانت مهمة المحكمة الدولية تتلخص في تحديد حدود منطقة أبيي، وهي حكمت بأخراج حقلي هجليج وبامبو من أبيي، لكن هذا لا يعني تلقائيا انهما يتبعان للشمال. وهذا مصدر للنزاع بين السودان وجنوب السودان فيما بعد حيث قام جيش الحركة الشعبية بأحتلال هجليج لفترة عشرة أيام في أبريل ٢٠١٢، وذلك على أساس انها تتبع لجنوب السودان وأسمها الأصلي «بانثو»، وهي الخطوة التي لقيت أدانة دولية.

تناول العرض مختلف السيناريوهات وإذا كان الأستفتاء سيدفع بأتجاه الوحدة أو الانفصال، وهل ستدفع الوحدة باستمرار الوضع الراهن وإذا كان التصويت لخيار الانفصال سيؤدي إلى الخيار الكارثي وهو الحرب أو إعلان أستقلال متفق عليه لجنوب السودان. ثم السؤال ماذا سيفعل جنوب السودان فيما يتعلق بالنفط؟ هل سيواصل الوفاء والأحترام للعقود الحالية القائمة على قسمة الإنتاج، أم يرفض الألتزام بها، وهل سيؤدي ذلك إلى شراكة جديدة مع الشركات الموجودة أو أخرى مختلفة، وهو ما سيثير قضية رسوم العبور لنفط الجنوب أو بناء خط جديد أو مراكز للمعالجة النفطية، لأنه في الوقت الذي توجد فيه معظم الأحتياطيات المعروفة في الجنوب، فإنّ الشمال يحتضن كل مرافق العمليات النهائية من مراكز المعالجة الثلاثة في هجليج والفولة والجبلين، التي تجهز النفط وتعده للتصدير، وخطي الأنابيب الذين يحملان النفط إلى الأسواق الخارجية، والمصافي إلى جانب مرافق الشحن في مينائي بشائر على ساحل البحر الأحمر.

عن احتمال بناء خط أنابيب بديل يذهب شرقا إلى ممباسا في كينيا قدر العرض ان هناك مسافة ٣٦٠٠ كيلومترا يحتاج مثل هذا الخط إلى قطعها ويمر خلالها عبر مستنقعات وغابات أستوائية، مناطق تموج بالصراعات القبلية كما ان بعض المناطق ترتفع على علو ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر. ويقدر كلفة بناء مثل هذا الخط نحو ١٠ مليارات دولار وقد يحتاج إلى عقد كامل من الزمان إلى أستكماله، ونصف هذه المدة ستستخدم فقط لوضع دراسة جدوى تفصيلية والوصول إلى اتفاقيات نهائية مع كل الشركاء من الذين لهم مصلحة في بناء الخط.

اختتم العرض بنصيحة ومقترحات محددة كالقول انه من الأوفق للطرفين الوفاء بترتيبات اتفاقية السلام والحفاظ على الوضع الراهن لاتفاق قسمة الإنتاج. وفي هذا الإطار تم أقتراح القيام بإجراءات محددة لزيادة تدريب العمالة الجنوبية في المجالات المهنية والأدارية والنظر بجدية في عمليات أو مشروعات مشتركة في ميدان الخدمات بين الشركتين النفطيتين للشمال والجنوب، سودابت ونايل بت، داخل السودان وخارجه والتسريع في نقل ملكية خط الأنابيب والسيطرة على هذا الخط الأستراتيجي ومرافقه التصديرية لتحسين الوضع التفاوضي للشمال. ومن المقترحات كذلك معاونة الجنوب على بناء بعض المصافي المحلية في عدار ييل وجوبا وأنشاء خط للمنتجات المكررة إلى جوبا، وكذلك أتخاذ بعض الإجراءات لضمان توفير الأمدادات للشمال عبر

سودابت والشراكات الخارجية التي تقوم بها مثلما حدث مع شركتي بابكو البحرينية وبتروفيتنام ونشاطهما في العراق. [٣٢٣]

فيما يخص المشهد المحلي أقترح العرض تسريع برنامج للإنتاج والسيطرة على العمليات في مربع (٨) من بتروناس لتعزيز وتيرة العمل في ميدان الغاز لأستخدامه في توليد الكهرباء والأستفادة من الصلات الجيدة لكل من شركتي النفط الصينية وشركة النفط والغاز الهندية بحكومتيهما لتعضيد مسار السلام، وأن تكون نقطة البداية إعلان نوايا يحكم العلاقة بين الشمال والجنوب.

وكان هذا واحدا من عديد من المبادرات للاستعداد لليوم الكبير الخاص بالأستفتاء وتبعاته من الانفصال الذي بدا واضحا للأنظار. لم يكن هذا هو مجال القلق الوحيد، وانما هناك القروض التي حصل عليها السودان من الصين بضمان النفط أما مباشرة لوزارة الطاقة أو مقابل مشروعات محددة أو ضمانات لبنك السودان. وكانت الحكومة قد دخلت في تعهدات لشحن مليون ونصف المليون برميل شهريا لمدة ١٥ عاما وذلك بعد فترة سماح قدرها خمس سنوات[٣٢٤]. وقد تصاعدت هذه القروض التي قدرت بنحو خمسة مليارات دولار. وتشير بعض الدراسات إلى انه خلال فترة الإنتاج النفطي ارتفع حجم القروض الصينية من ١٧ في المائة في العام ١٩٩٩ إلى ٧٣ في المائة في ٢٠٠٧ من أجمالي القروض التي حصل عليها السودان خلال هذه الفترة. ومع أنّها وفرت مصدرا بديلا للتمويل وأسهمت بالتالي في تخفيف حدة المقاطعة الاقتصادية الغربية، الا أنّها شكلت قفزة في حجم الديون الصينية إلى السودان، التي أرتفعت من ٠,٩ في المائة إلى ١٣,٥ في المائة من أجمالي ديون السودان خلال هذه الفترة، كما أنّها كانت مقيدة بالتجارة مع الصين. وذهبت النسبة الأكبر من هذه القروض إلى قطاع الكهرباء الذي حاز على ٤٣ في المائة ثم المياه والري ٢٦ في المائة وجاءت الزراعة في القاع بنسبة ٣ في المائة[٣٢٥].

وفي مطلع أبريل ٢٠١٠ شهد القصر الجمهوري اجتماعا ترأسه مساعد الرئيس الدكتور نافع علي نافع حضره أيضا وزير المالية عوض الجاز، الزبير أحمد الحسن وصابر محمد الحسن إلى جانب مسؤولين آخرين، تناول في جانب منه

٣٢٣- تم الغاء هذه الشراكات وذلك للتركيز على المشهد الداخلي وفقا للأستراتيجية التي أعتمدها مجلس أدارة سودابت الجديد الذي شكل في أواخر العام ٢٠١٠ بغلبة واضحة لممثلين من القطاع الخاص السوداني.

٣٢٤- معلومات خاصة بالمؤلف.

325- Mohamed Nur. Samia Satti. "Assessment of Effectiveness of China Aid in Financing Development in Sudan". Maastricht Economic and Social Research Training Centre on Training and Technology. January 2011.

قضية الديون الصينية ومستقبل التعامل بين البلدين. ورغم ان الخط العام كان عن وجود علاقة استراتيجية مع الصين عمرها أكثر من ٢٠ عاما، حيث قفزأجمالي التمويل الصيني للسودان من ٦٦,٨ مليون دولار في الفترة بين ١٩٨٠- ١٩٨٩ إلى ٢,٤٨ مليار دولار في الفترة بين ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ [٣٢٦]، الا انه طرحت فكرة ان هذه قضية سياسية ويحتاج الرئيس إلى السفر إلى الصين للوصول إلى تفاهمات سياسية مع بكين حول مستقبل العلاقة في ضوء الواقع النفطي الجديد،[٣٢٧] وهذا أساس زيارة البشير إلى بكين التي تمت بعد فترة طويلة في يونيو ٢٠١١ وكانت أول زيارة خارجية له إلى دولة بعيدة عن السودان بعد صدور الاتهامات الرسمية لمحكمة الجنائية الدولية، الا ان تلك الزيارة لم تحقق هدفها بدليل تصريح البشير نفسه فيما بعد ان الصين أوقفت بعض تمويلاتها المالية لأرتباطها بالشحنات النفطية.[٣٢٨]

326- Mohamed Nur. Samia Satti. "A Final Report for African Economic Research Consortium (AERC). Collaborative Research Project on Impact of China-Africa Aid Relations: The Case of Sudan.. Khartoum. April 29. 2010.

٣٢٧- معلومات خاصة بالمؤلف.

٣٢٨- مقابلة صحافية للرئيس البشير مع صحيفة «الراية» القطرية في الدوحة بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٢. فيما بعد قدمت الصين قرضا بمبلغ ١,٥ مليار دولار الى السودان. أنظر

"Sudan Wins $1.5 billion loan from China". Reuters. Khartoum. January 9. 2013.

الأصول النفطية المنتجة عشية الانفصال في التاسع من يوليو ٢٠١١ (٤٨٥ ألف برميل يوميا)

الأصول المنتجة	الشركات العاملة/المشغلة وحجم الأنتاج
شركة النيل الكبري (مربعات ١، ٢، و ٤) مربعا (٢ و ٤) في الشمال و معظم مربع (١) في الجنوب	شركة النيل الكبري: النفط الوطنية الصينية ٤٠٪، بتروناس ٣٠٪، النفط والغاز الهندية ٢٥٪ وسودابت ٥٪. (حجم الأنتاج ١٤٠ ألف برميل يوميا)
مربع (٥- أ) يوجد كله في جنوب السودان	شركة النيل الأبيض: بتروناس ٦٧,٨٧٪، النفط والغاز الهندية ٢٤,١٢٥٪ وسودابت ٨٪. (حجم الأنتاج ١٩,٥٠٠ برميل يوميا)
مربعا (٣ و ٧) معظمهما في جنوب السودان مع جزء قليل في الشمال (حيث أكتشف الروات جنوب كوستي)	بترودار: النفط الوطنية الصينية ٤١٪، بتروناس ٤٠٪، سودابت ٨٪، صينوبيك ٦٪، تراي أوشن ٥٪ (الأنتاج ٢٦٠ ألف برميل يوميا)
مربع (٦) يقع كله في الشمال	بترو أنرجي: النفط الوطنية الصينية ٩٥٪ وسودابت ٥٪. (حجم الأنتاج ٦٥ ألف برميل يوميا)

المصدر: سودابت، أكتوبر ٢٠١١

مقارنة بين الحصص النفطية لكل من السودان، جنوب السودان والشركاء

الوضع	نصيب السودان (برميل)	نصيب أبيي (برميل)	نصيب الجنوب (برميل)	نصيب الشركاء (برميل)	أجمالي الأنتاج (برميل)
قبل الأنفصال	١٥٠,٣٤٠ (٣٢٪)	١,٥٣٠ (١٪)	١٠٣,٥٩٠ (٢٢٪)	٢٠٩,٣٩٠ (٤٥٪)	٤٦٢,٨٥٠ (١٠٠٪)
بعد الأنفصال	٦٣,٥٠٠ (١٤٪)	١,٥٣٠ (١٪)	٢٠٧,١٨٠ (٤٥٪)	١٩٢,٦٤٠ (٤٠٪)	٤٦٢,٨٥٠ (١٠٠٪)
الفرق	- ٨٦,٨٤٠ (-٥٨٪)	نفس المعدل	١٠٣,٥٩٠+ (+١٠٠٪)	١٦,٧٥٠- (- ٨٪)	نفس المعدل

المصدر: سودابت: سيناريوهات قبل وبعد الأنفصال، أكتوبر ٢٠١١

ووفقا لهذه المعلومات فإنّه نتج عن الانفصال خسارة وتدني نصيب السودان من ١٥٠ ألف برميل يوميا إلى ٦٤ ألفا، أي بخسارة ٨٧ ألف برميل يوميا، أو ما نسبته ٥٨ في المائة. وفي ذات الوقت قفز نصيب الجنوب بنحو ١٠٤ ألف برميل يوميا إلى ٢٠٧ ألفا، أي بزيادة نسبة ١٠٠ في المائة.

في الوقت الذي بقي فيه نصيب منطقة أبيي كما هو بدون تغيير، عند ١٥٣٠ ألف برميل يوميا، فإنّ نصيب الشركاء من الشركات العاملة شهد تراجعا قليلا بنحو ١٧ ألف برميل يوميا إلى ١٩٣ ألفا بعد الانفصال من ٢٠٩ ألفا قبله، أو ما نسبته ٨ في المائة. ويعود هذا إلى استرداد الشركة الصينية لكلفتها كاملة من العمل في مربع (٦) حتى ذلك الوقت وذلك عقب الانفصال مباشرة في يوليو ٢٠١١. على ان هناك خسارة من نوع آخر وتتمثل في فقدان الكثير من العمالة الماهرة والمدربة على فنون الصناعة النفطية مجالات عملها بسبب انفصال الجنوب حيث توجد المنطقة الرئيسية المنتجة في مربعي (٣ و ٧) والمنطقة الأخرى المنتجة الصغيرة في مربع)(٥أ) ثم المربع المشترك (١) التابع لشركة النيل الكبرى. وفي ضوء تردي العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وأستبعاد خيار العمل المشترك في جانبي الإنتاج والتسويق، فإنّ نسبة كبيرة من أجمالي العمالة الفنية مرشحة لترك سوق العمل في السودان وهي التي يزيد عددها على أربعة آلاف شخص في مختلف التخصصات الجيولوجية والهندسية وبخبرات تتراوح بين ٤-١٢ عاما لنحو ٦٠ في المائة منهم. وبعد خمسة أشهر على لقاء معهد الدراسات الأستراتيجية أستضافت شركة النيل الكبرى لقاءا لمناقشة الأستفتاء والقضايا المتعلقة به كالأمن مثلا. وكان له حضور جيد من وزارتي الدفاع والداخلية والولايات والشركات المنتجة، وأتفق المجتمعون على العمل على ضمان الأمن وتدفق النفط خلال فترة الأستفتاء، وهذا ما وضع الأساس لإعلان فلوج في ديسمبر نهاية العام ٢٠١٠

وأثارت هذه القضايا وضع أمن الطاقة في السودان مجددا حيث أعادت التركيز على وضع الأحتياطيات وإذا كان الإنتاج قد وصل قمته أو لا. وأشارت مذكرة داخلية في وزارة الطاقة في مطلع العام ٢٠١٠ إلى احتمال أن يؤدي عاملا تراجع الإنتاج وزيادة الاستهلاك إلى الوصول إلى مرحلة تكافؤ، أن يستهلك السودان كل ما ينتجه وذلك بحلول العام ٢٠١٨ حتى إذا بقي البلد موحدا ولم ينفصل الجنوب، ومالم تحدث اكتشافات جديدة. وهذه الفترة قد تستمر سبع سنوات أخرى بعدها يتحول السودان إلى دولة مستوردة للنفط بحلول العام ٢٠٢٥ وأستمرت المذكرة بالقول انه حال الانفصال، فإنّ إنتاج الشمال من النفط سيكون في حدود ١١٥ ألف برميل يوميا، وهو ما يغطي الاستهلاك المحلي،

لكن ليست كل تلك الكمية خاصة بالسودان، وأنما جزءا منها يتبع للشركات المنتجة[٣٢٩]

وهذا ما يتطلب العمل في البرنامج المتسارع لإنتاج النفط. [٣٣٠] وكانت سودابت قد وضعت برنامجا قبل ستة أشهر من بدء الأستفتاء. ويأتي في رأس القائمة العمل في مربع(١٧)، وكانت الفكرة الأولية شراء حصة شركة (أنسان)، التي تمثل ٦٦ في المائة من الأسهم ليصبح أول امتياز تسيطر عليه سودابت بنسبة ١٠٠ في المائة، لكن رجل الأعمال اليمني شاهر عبد الحق، الذي يملك الأسهم الرئيسية في الشركة رفض العرض نسبة للنتائج الجيدة الذي حققها العمل في هذا المربع ومن بينها اكتشافات كبيرة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وبنوعية جيدة بلغت أحيانا ٣٩ درجة بمقياس معهد البترول الأمريكي، وبحجم تدفق بلغ ١٢٠٠ برميل نفط في اليوم و ٣٩ درجة من مقياس معهد البترول الأمريكي، وحققت نتائج الاختبارات في بعض الآبار نتائج وصفت أنّها فوق المتوقع، الأمر الذي يهيء لبرنامج متسارع للإنتاج أن يضخ ما بين ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف برميل يوميا من هذا المربع.[٣٣١]

كذلك يمكن للبرنامج المتسارع أن يتم ربط هذا الإنتاج بحقل (كى) في مربع – ٦ عبر خط أنابيب صغير بأمتداد أحد عشر كيلومترا، وسيكلف المشروع وبكلفة تتراوح ما بين١٥٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون دولار، كما توجد مؤشرات أولية ان بئر النجمة الجنوبية تبدو الأكبر إنتاجا وتحتوي على نفط من النوع الخفيف.[٣٣٢]

وهناك أيضا حقل الروات الذي يقع جنوب كوستي بحوالي ٨٠ كيلومترا من الجبلين، حيث مركز المعالجة المركزي الخاص بشركة بترودار ومربعي (٣ و ٧). حقل الروات نفسه يتبع لشركة بترودار وتم فيه اكتشافان ويقدر حجم المخزون النفطي بحوالي ٣٠ مليون برميل، ويمكن مد خط أنابيب تحت البحر بكلفة ٢٥٠ مليون دولار وإقامة شبكة معالجات حقلية لإنتاج ١٥ ألف إلى ٢٠ ألف برميل يوميا. وفنيا تبدو الأرضية الفنية مهيئة وفي أنتظار القرار ببدء العمل.[٣٣٣]

٣٢٩- مذكرة داخلية في وزارة الطاقة بعنوان (المهددات الأمنية في محور الطاقة) بتاريخ يناير ٢٠١٠.

٣٣٠- مقابلة مع صلاح وهبي، الرئيس التنفيذي وقتها لشركة سودابت، الخرطوم بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١.

٣٣١- معلومات خاصة بالمؤلف. هناك اربع ابار بأسم النجمة . الاولي والخامسة انتجتا بمعدل تدفق يومي يتراوح بين ١٥٠٠--١٧٠٠ برميل بينما النجمة الثانية والثالثة بمعدل تدفق ٦٠٠ برمبل يومياً .

٣٣٢- المصدر السابق نفسه.

٣٣٣- المصدر السابق نفسه.

النرويجيون الذين عملوا على تقديم الاستشارات الفنية فيما يتعلق بقطاع النفط وذلك في إطار دورهم في تنفيذ اتفاقية السلام أقترحوا باكرا قيام منطقة مشتركة لإدارة عمليات النفط تمثل فيها كل من الحكومتين في الشمال والجنوب وذلك بهدف تسهيل الجانب العملياتي في أتخاذ القرارات وخفض التكلفة في البداية.[٣٣٤] وظلوا على رأيهم هذا حتى العام ٢٠١٠.وهذا ما يعيد إلى الواجهة قضية بعض المناطق المنتجة في الشمال ويفترض أن تكون واقعة أداريا تحت شركات تغطي مناطق امتيازها البلدين مثل شركة النيل الكبرى ومربعاتها (١، ٢ و٤) التي تأثرت بالأنفصال. فمربع (٤) أنقسم مناصفة تقريبا بين البلدين وفق خط الحدود كما في ١٩٥٦/١/١ ، بينما غالبية مربع (١) في ولاية الوحدة في جنوب السودان ما عدا مساحات صغيرة جدا وكل مربع (٢) بجانبيه الاستكشافي والتطويري (٢-أ و ٢- ب) يوجدان في السودان وهناك أيضا جزءا من مربع (٧) التابع لشركة بترودار حيث تم اكتشاف بئر الروات جنوب كوستي. على ان أي تحرك بالنسبة للروات ينتظر إعلانا من الشركة ان به اكتشافا تجاريا، وهو أمر كان يمكن أن يتم منذ مارس ٢٠١٢ ومن ثم العمل على تطوير الحقل أو تتقدم الشركة برغبتها في التخلي عنه أو يفرض عليها ذلك.

وهناك تقدير ان كلا الحقلين يمكن تسريع العمل فيهما ليبدأ الإنتاج في فترة ١٥-١٨ شهرا، وكان أن تحدد الثلاثين من يونيو ٢٠١١ ليبدأ العمل في مربع — ١٧ ونسبة لسفر الرئيس عمر البشير ونائبه علي عثمان إلى الخارج، فقد تقرر أن يترأس الاحتفال الدكتور نافع علي نافع، لكنه تأخر في زيارته إلى أديس أبابا مما أدى إلى تأجيل الاحتفال، ودفع هذا بلوال دينق وزير البترول إلى القول في حفل الوداع الذي نظم له في الوزارة انه يغادر وفي نفسه شيء من حتى إذا كان يرغب في بدء العمل في هذا الحقل ليساعد الشمال شيء يستند اليه نفطيا عقب الانفصال.[٣٣٥]

على كل فإنّ برنامج الحكومة قام على أساس انه بنهاية الربع الأول من العام ٢٠١٣ يكون إنتاج السودان المحلي من النفط قد وصل إلى ١٨٠ ألف برميل يوميا أن لم يكن قبل ذلك، أي بزيادة تتراوح بين ٦٠ ألف إلى ٦٥ ألفا من معدل الإنتاج الحالي،لكن واقع الحال على الأرض يشير الى ان حجم الأنتاج في السودان سيتراوح بين ١٥٠ ألف الى ١٦٠ ألف برميل يوميا فقط طوال العام ٢٠١٣ وذلك

٣٣٤- في مقابلات مع بعض المشاركين في المفاوضات في أديس أبابا في أبريل ٢٠١١ ان فكرة العمل المشترك طرحت ، الا ان باقان أموم أوقف المتحدث قائلا نحن نريد ممارسة سيادتنا في ادارة صناعتنا النفطية رغم ما قد يجره علينا ذلك من كلفة اقتصادية كبيرة.

٣٣٥- كلمة الدكتور لوال دينق وزير النفط في حفل الوداع الذي أقامته له وزارة النفط في الخرطوم في ٥ يوليو ٢٠١١.

لأسباب من بينها تنامي حجم مطالب المجتمعات المحلية بالتعويضات وتوفير فرص عمل لأبناءها مما أسهم في أبطاء وتيرة العمل، علما ان الأضافات ستتم بصورة تدريجية وصغيرة. وكانت البداية بستة آلاف برميل يوميا في ديسمبر ٢٠١٢ من الحقول المكتشفة في العام السابق في مربع (١٧) وذلك وفق برنامج متسارع للأنتاج كان يفترض أن يبدأ بعشرة آلاف برميل يوميا ويكتمل قبل ثلاثة أشهر، وذلك بدلا عن البرنامج التقليدي الذي يستغرق أكثر من عامين في العادة، كما يحتل مربع (٦) موقعا مهما في هذا الجانب خاصة في المناطق الغربية من المربع في شرق دارفور حيث تمت اكتشافات لنفط خفيف تتراوح درجته بين ٣٨-٤٢ درجة وفق معيار معهد البترول الأمريكي.[٣٣٦] وفي غياب اتفاقية للتعاون المشترك بين الدولتين فربما أدى الوضع إلى أعادة تفاوض بطريقة ما لأن حجم الإنتاج سيتناقص لصالح الشركات لتغطية إنفاقها عن طريق زيت التكلفة.

أحد البدائل التي فكرت فيها الشركات تعيين نائب رئيس واحد للشمال والآخر للجنوب، كما تم التداول في فكرة تولي سودابت لكل الأنشطة في بعض المربعات حتى تخلي الشركات عن أنصبتها فيها.[٣٣٧]وبسبب تعقيدات الوضع في العلاقة مع جنوب السودان التي دخلت في طور مواجهة عسكرية وقفل للإنتاج من قبل جوبا كي لا يمر نفطها عبر السودان وذلك ردا على ما اعتبرته مغالاة في تحديد رسوم العبور، وتأثير هذه الأجواء سلبياً حتى على وجود الشركات الأجنبية التي تخشى من أتهامها بمحاباة هذا الطرف أو ذاك خاصة بعد قرار حكومة الجنوب طرد مدير شركة بترودار الصيني، فإنّ كلا من شركتي النيل الكبرى لعمليات البترول وبترودار حافظتا على وضعيهما القانونين في السودان اذ تشرف الأولى على مربعي (٢،١ و ٤) والثانية على أجزاء كبيرة من مربع (٧) الذي يوجد فيه حقل الروات المشار اليه، بينما أصبحت لبقية مناطق امتيازهما في جنوب السودان وضعية قانونية منفصلة ومستقلة.

يبدو مربع (٤) من المربعات الواعدة بالنسبة للسودان خاصة وهو من أولى المربعات التي يتم الإنتاج النفطي فيها من خارج المعلومات الفنية الموروثة من عمليات شيفرون، كما يوجد فيه غاز مصاحب في منطقة أزرق وكذلك حقل نيم، وهناك بعض التقديرات الأولية ان حجم الغاز الموجود في السودان قد يصل إلى خمسة ترليونات قدم مكعب لكنه يحتاج إلى المزيد من البحث لتأكيده. وأوضحت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقرير لها ان بالسودان أحتياطيات في مجال الغاز تصل إلى ثلاثة ترليونات قدم مكعب، لكن لم يبذل

٣٣٦- معلومات خاصة بالمؤلف.

٣٣٧- مقابلة صلاح وهبي السابقة.

جهد كاف لتطويرها.[٣٣٨] ويعتقد أن وجود غاز بكميات في الحد الأدنى ترليون قدم يمكن أن يشكل نقطة طيبة للأنطلاق بصورة تجارية، وترليوني قدم تعطي أساسا جيدا لعمل تجاري. الشركات الأجنبية العاملة في السودان لم تبد اهتماما بموضوع الغاز حتى الآن بسبب ضآلة حجم الكميات من ناحية ولأنه يمكن أن يؤثر على نشاطها في جانب إنتاج النفط الخام، وهذاما يتضح بخصوص مربع (٨) الذي أكتشفت فيه أحتياطيات للغاز تحتاج إلى أستثمار مبلغ ٨٠ مليون دولار لإنتاج ٣٠ ميقاوات مثلا مما يساعد على التنمية المحلية في المنطقة. وهذا ما يحتاج إلى تقديم بعض الحوافز الأضافية للشركات كونها تعمل في مناطق نائية ليست بها بنيات أساسية وبصورة أخص لتلك العاملة في ميدان الغاز، وهو ما يتطلب مراجعة لاتفاقيات قسمة الإنتاج التي أستمر العمل بها لأكثر من ١٦ عاما تغيرت خلالها أشياء كثيرة في السودان وفي الصناعة عموما، وسعت اتفاقيات قسمة الإنتاج الجديدة التي وقعت في العام ٢٠١٢ مع تسع شركات إلى معالجة هذا الوضع.

على كل فإنّ بعض التحركات التي شهدها مجال الغاز ما حدث في مربع (٤) الذي يعتقد انه يحتوي على ٤٠٠ مليار قدم مكعب من الغاز إلى جانب ١٣٥ مليار قدم في مربع (٦)، مما يجعل الأجمالي ٥٣٥ مليار قدم مكعب، ويجري تنشيط العمل في هذا الجانب لتجنب حرق ١٧ مليون قدم من الغاز المصاحب الذي يستخرج مع النفط الخام، وهناك عمل لبناء محطة بطاقة ٤٠٥ ميقاوات مستخدمة الغاز المصاحب المنتج في مربع (٦) في الفولة.

مربع (١٧) من مناطق الامتيازات الجديدة التي يعول عليها السودان بعد الانفصال. ووفقا لبعض مسؤولي شركة ستار أويل، وهي المشغل الرئيس للمربع، فإنّه تم التخطيط للمربع بعد تخلي شركة النفط الوطنية الصينية عن بعض مساحات مربع (٦) في العام ٢٠٠٤. وفي العام التالي في مؤتمر في كيب تاون، جنوب أفريقيا قامت سودابت بعرضه للترويج له وأبدت شركات ثلاث بعض الاهتمام على رأسها الشركة السويسرية أدوكس وأنسان ويكفس والسودانية دال. وتقدمت الشركة السويسرية في البداية بعرض أعطاء سودابت حصة ٣٤ في المائة، تليها أنسان اليمنية، لكن مجلس إدارة الشركة السويسرية تردد بسبب تداعيات قضية دارفور وأستهداف مجموعات حقوق الأنسان للشركات العاملة في السودان. وطلب من شركة أنسان أن تقدم طلبا يساوي ما أقترحته الشركة السويسرية، ووافقت عارضة على سودابت حصة ٣٠ في المائة محمولة

338- US Energy Information Administration. ‹Country Analysis Briefs:Sudan and South Sudan". Washington DC. March 19. 2012.

و ٤ في المائة تدفع سودابت مقابلا لها، كما وافقت أنسان على دفع مبلغ ستة ملايين دولار في شكل حافز لأن هناك أحتياطيات مكتشفة ومعروفة في حقلي أبوجابرة وشارف (نحو ١٠ ملايين برميل) إضافة إلى مليونين ونصف المليون دولار تدفع عند التوقيع. وفي النهاية تم توقيع الاتفاق في نوفمبر ٢٠٠٦.تم مسح ثلاثة آلاف كيلومترا بالمسح الثنائي الأبعاد إضافة إلى ٢٥٠ كيلومترا ثلاثي الأبعاد. بدأ العمل فعلا حيث تمت بعض الاكتشافات في العام ٢٠١١ من بينها: بئر الرشمة رقم واحد وتقع على بعد ٣٠ كلم جنوب غرب أبوجابرة وبئر النجمة الجنوبية رقم واحد أيضا في منطقة الفولة. والنفط المستخرج من البئر الأخيرة من النوع الخفيف الحلو، كما قارب العمل على الأنتهاء في البئر الثانية، وهو ما شجع على تخطيط لحفر المزيد من الآبار ابتداءا بأثنين أطلق عليهما النجمة الجنوبية ٣ و ٤. وهناك مفاوضات مع الوزارة لبدء عمل إنتاجي متسارع لتطوير حقل النجمة وأن يبدأ الإنتاج بحوالي خمسة آلاف لى عشرة آلاف برميل يوميا. تعمل لدى الشركة ثلاث حفارات وأربع آبارتم حفرها واحدة استكشافية وأثنتان للتقييم وواحدة للتطوير.[٣٣٩]

أما مربع (٦) نفسه فظهر إلى الوجود نتيجة لتخلي شيفرون عن جزء من مساحة امتيازها، ولهذا فإنّ الاتفاقية التي حكمته أطلق عليها اتفاقية قسمة الإنتاج وليس فيها كلمة استكشاف، وهي الأولى من نوعها، وذلك لأن الاكتشافات في هذه المنطقة تمت منذ أيام عمل شيفرون.

بلغت حجم مساحة الامتياز ٥٩,٥٨٣ كيلومترا مربعاوتم توقيع الاتفاقية في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٥ وبعد سنوات ثلاث تم التخلي عن ٢٥ في المائة من المساحة، هي التي خصصت وتكون منها مربع (١٧) وبعد عامين آخرين تم التخلي عن ٢٥ في المائة أخرى وبعد عامين تاليين تم التخلي عن ٢٠ في المائة من المساحة. وفي الثلاثين من أكتوبر ٢٠٠٢ تم التوقيع على اتفاقية تكميلية أضافت عامين إلى برنامج التخلي كما أعطت سودابت حصة محمولة بلغت ٥ في المائة، وأصبح أجمالي المساحة التي تعمل عليها شركة بترو أنرجي٣٨,٤٦٨ كيلومترا مربعا وفق كتيب إدارة الاستكشاف والإنتاجي ٢٠٠٩وتمتد من شرق دارفور إلى شمال غرب ولاية جنوب كردفان.

خلال السنوات الأربع حتى ٢٠١١ تمت بعض الاكتشافات التجارية التي كانت مشجعة ودفعت بها إلى برنامج للتطوير. وأعطت الاتفاقية شركة النفط الوطنية الصينية ٦٠ في المائة فيما يعرف بزيت التكلفة، مما جعل من مصلحتها الحصول على أكبر عمليات وعقودات للخدمات يمكنها الحصول عليها كي تستفيد من

٣٣٩- معلومات مستقاة من بعض العاملين في الشركة في ٢٠ أكتوبر ٢٠١١.

موارد زيت التكلفة وعدم التركيز على التطوير وتركه إلى أبعد وقت ممكن خاصة ولديها فترة ٢٥ عاما للتطوير والإنتاج. أما نسبة ٤٠ في المائة الباقية فخصصت لزيت الربح، حيث ستذهب ٧٠ في المائة منه إلى صالح الحكومة والباقي وهو ٣٠ في المائة إلى شركة النفط الوطنية الصينية. في يوليو ٢٠١١ أستعادت الشركة كل تكاليفها وبالتالي أصبح هذا المربع الأهم في السودان خاصة و ٣٩ في المائة من زيت التكلفة تحول إلى الربح، وبالتالي زاد نصيب السودان من ٢٦ في المائة إلى ٥١ في المائة، ولأول مرة يتجاوز نصيب الحكومة نصيب شركة النفط الصينية في الشهر التالي، أي أغسطس وذلك منذ بدء العمل في ٢٠٠٤. كما ان حجم النشاط الأكتشافي في هذا المربع كان يتركز في أقل من ١٠ في المائة من المساحة الكلية للأمتياز وفي المنطقة الشرقية فقط، بينما توجد مؤشرات واعدة في المناطق الغربية خاصة في مناطق (سفيان) و(نهى) و(شوكة) بعد بناء خط حديدة- بليلة بطول ١٤٧ كيلومترا وقطر ١٢ بوصة، وبكلفة ٣٥ مليون دولار، وهو أول خط أنابيب يتم بناءه بعد الأنفصال وبأيدي سودانية بواسطة شركة بترولاينزللأنابيب والأعمال الهندسية القابضة المحدودة في فترة تقل عن سبعة شهور.

التقديرات حول حجم الأحتياطي في هذا المربع نحو ملياري برميل والقابلة للاستخلاص منها في الوقت الحالي نحو ٥٠٠ مليون برميل. وهناك مؤشرات على نمو في الأحتياطي وفي الإنتاج الذي يمكن زيادة حجمه من ٦٠ ألف إلى ٨٠ ألفا ربما في المستقبل القريب خاصة وهناك مرافق متكاملة على رأسها مركز المعالجة الرئيس في بليلة الذي يمكن أن يخدم مربع (١٧) كذلك.

من الوجوه التي عملت في بترو أنرجي سابقاً المهندس هشام بكري الذي كان نائبا لرئيس الشركة وهو خريج جيولوجيا من العراق في العام ١٩٨٠، التحق بالمؤسسة العامة للبترول ثم أبتعث إلى شيفيلد للتحضير للماجستير. وفي ١٩٩١ طلب منه العودة، لكن رفض حتى يستطيع الأنتهاء من رسالته وتم فصله من العمل، لكن الجامعة طلبت منه البقاء والعمل بصورة جزئية، وبعد عامين كان قد أنتهى من رسالته وحصل على عقد عمل لمدة عامين. أمضى سبع سنوات يعمل لدى عدة شركات مثل شل وستات أويل النرويجية في بحر الشمال وفرت له خبرة دفعته إلى تأسيس مكتبه الخاص بالاستشارات. لكن تمت اتصالات به حتى عاد في ٢٠٠٩ ليصبح نائبا لرئيس شركة بترو أنرجي حيث أشرف على برنامج المرحلة الثالثة للتوسع وإضافة ٢٠ ألف برميل يوميا إلى إنتاج الشركة من النفط الخفيف وذلك في ديسمبر ٢٠١٠ هي الاضافة الرئيسية والوحيدة التي تمت خلال فترة اتفاقية السلام، وليصبح أجمالي إنتاج بتروأنرجي ٦٠

ألفا، الأربعين ألفا الاولى منها نفطا ثقيلا يذهب إلى مصفاة الخرطوم لتكريره واستهلاكه محليا. وبما ان الإضافة الجديدة من النفط الخفيف فقد تم ربطه بخط على أمتداد ٩٧ كيلومترا ليصل إلى خط الصادر مع هجليج.

وضعت وزارة النفط وذراعها شركة سودابت استراتيجية للتعامل مع الانفصال بالتركيز على الشمال. وقامت بتقييم لنوع المخاطر والاحتمالات الخاصة بمناطق الامتيازات العشرين وذلك أستنادا إلى أسس فنية وتجارية وحسب المعلومات المتوفرة، كما أشارت إلى ضرورة مراجعة اتفاقيات قسمة الإنتاج كونها تعود إلى ١٦ عاما خلت تغيرت فيها الأوضاع بصورة رئيسية على ان يوضع في الاعتبار مواقع المربعات التي سيجري التفاوض حولها وإذا كانت على اليابسة أو في مناطق مغمورة وقربها أو بعدها عن مناطق الخدمات ومدى تمتعها ببنية أساسية لتسهيل العمل فيها، وأن يكون هناك اهتمام خاص للتنقيب والعمل في ميدان الغاز وكل ذلك بسبب تصاعد حجم المخاطر. وحذرت الأستراتيجية ان ترك الأمور على ماهي عليه لن يساعد على جذب مستثمرين جددا، بل أن هناك مخاطر في ان يتخلى حتى المستثمرون الحاليون عن أستثماراتهم القائمة الآن وعدم الوفاء بالتزاماتهم ودعت سودابت إلى التغيير في فكرة قسمة الإنتاج القائمة على حجم النفط المنتج إلى مقاربة بين نموذج العائد على التكلفة، مما يمكن أن يوفر حوافز معقولة لعمليات البحث عن النفط والغاز خاصة في المربعات الموصوفة أنّها عالية المخاطر أو تلك العالية الكلفة لأنّها صغيرة أو هامشية في المياه المغمورة أو على العمق، وهناك حاجة إلى التعامل مع اكتشاف الغاز على أساس أنّها قضية استراتيجية مهمة للحكومة وسودابت. ورغم ان الانفصال وضع الاقتصاد السوداني في وضعية حرجة، الا ان بنية الصناعة النفطية الأساسية ومرافقها لا تزال قائمة وتتمتع ببعض الامتيازات مثل غياب الضرائب ورسوم الصادر.

الضلع الآخر في استراتيجية زيادة الإنتاج النفطي تمثلت في طرح مربعات جديدة أمام المستثمرين. ومع ان العمل في طرح هذه المربعات أبتدأ منذ أوخر العام ٢٠١١، الا ان التحرك أكتسب زخما بعد عودة دكتور عوض الجاز إلى وزارة النفط التي غادرها قبل قرابة أربع سنوات.[٣٤٠] فبعد تسعة أيام بالضبط من توليه مهام منصبه مرة أخرى في الثامن من ديسمبر ٢٠١١، دعى إلى مؤتمر صحافي أعلن فيه انه سيتم طرح ستة مربعات جديدة على المستثمرين الراغبين في العامل في السودان وفق اتفاقيات قسمة الإنتاج مع الأشارة إلى انه

٣٤٠- عندما تولى دكتور الجاز الوزارة في المرة الأولى في أغسطس ١٩٩٥ كانت الكهرباء، لا النفط، على رأس أولوياته، حيث كانت العاصمة تعيش في حالة ظلام دامس. مقابلة سابقة مع دكتور الجاز.

ستكون هناك مرونة في تعديل وتحديث الاتفاقية. الى جانب النظر في الخلفية القانونية والمالية والفنية للشركات المتقدمة المربعات الستة المشار اليها هي: (٨)، (١٠)، (١٢-ب)، (١٤)، (١٥) و (١٨).

في الرابع من يوليو ٢٠١٢ تم الإعلان عن الشركات الفائزة بالمربعات في احتفال بحضور رئيس الجمهورية. وكانت المفاجأة أن تم الإعلان عن تسعة مربعات، لا ستة كما ذكر بداية. أربع اتفاقيات لقسمة الإنتاج تم توقيعها مباشرة فيما يخص مربعات (٨)، و (١٠) و (١٤) و (١٥)، هذا بالإضافة إلى المربعات الأخرى التي تضمنت فقرات تقضي بفترة لدراسة وتقييم الوضع قبل البدء في تنفيذ الاتفاقية وذلك كالآتي:

خمسة أشهر فترة دراسة قبل بدء العمل في مربع (١٩)، وفترة عام قبل الشروع في العمل في مربع (سي) وفترة عامين بالنسبة لمربع (١٨). أما بالنسبة لمربعي (٩) و (١١) فقد أعيد توزيع الحصص وتخلت شركة وادي النيل المصرية عن نسبة من حصصهما وخرجت شركة ظافر نهائيا وكل ذلك لصالح شركة بترا إنرجيا البرازيلية ليصبح نصيبها في كل من المربعين ٧٥ في المائة، تاركة نسبة ١٥ في المائة في المربعين لشركة وادي النيل وبقية ١٠ في المائة لشركة سودابت، علما انه لم يحصل أي اتفاق بخصوص مربع (١٢- ب) في شمال دارفور، وهو الوحيد بين المربعات المعروضة الذي لم تبرم بشأنه أي اتفاقية. ومع ان هذه الجولة من العروض شهدت قدوم شركات كندية (ستيتسمان ريسورسيس ليمتد) وقلوبال أنرجي سوليوشن ليمتد الأسترالية وفورأيفر وايز الأستثمارية ليمتد من هونغ كونغ، وكلها كانت منتجة عندما وقعت على الاتفاقيات ما عدا الشركة الكندية التي لها قدرات فنية ودخلت ميدان الانتاج بعد ذلك الا ان الوجود الذي حظي بانتباه يتمثل في شركة بترا انرجيا البرازيلية، التي حققت لها وجودا معتبرا في بلادها، بل ونافست شركات كبرى مثل أكسون/موبيل للفوز بتعاقدات في أفغانستان.[٣٤١] وغاب عن قائمة الاتفاقيات الجديدة الشركات الآسيوية الموجودة فعلا في السودان والأشارة إلى الصينية والماليزية والهندية، رغم انه تردد ان كلا من شركتي النفط الوطنية الصينية وبتروناس الماليزية أبدتا اهتماما متأخرا بمربع (٨) وطلبتا مفاوضات مباشرة بدلا من الدخول في منافسة مع الآخرين، الا ان ذلك الطلب رفض.[٣٤٢]

341- "Eight firms to bid for Afghan oi. gas exploration". Reuters. Kabul. July 10. 2012.

٣٤٢- معلومات خاصة بالمؤلف.

على ان من أهم معالم الاتفاقيات الأخيرة، التعديلات الجديدة التي دخلت عليها وتصل الى نحو٢٠ تعديلاً وتتمثل في تحديد نسبة من العوائد الجليلة لصالح الحكومة تتراوح بين ٤ في المائة إلى ١٠ في المائة تدفع عيناً للحكومة، وذلك أستفادة من تجربة أرتفاع الأسعار التي حققت من وراءها الشركات أرباحا ضخمة خلال السنوات السابقة. كذلك اشتملت الاتفاقيات على نصوص خاصة بالغاز تسهم في تشجيع العمل في هذا الميدان وعلى رأس هذه النصوص ان يكون للمستثمر الحق في الاحتفاظ بامتيازه لفترة طويلة تبلغ ثمان سنوات حتى يتمكن من تطوير أي اكتشافات ودفعها بأتجاه التشغيل التجاري وعدم حرق أي غاز مصاحب يتم استخراجه مع النفط، كذلك تضمنت الاتفاقيات نصوصا خاصة بالزام الشركات العمل على تحسين نسبة استخلاص النفط ورفعها، إلى جانب تدابير خاصة تلزم الشركات المستثمرة بأعادة الوضع البيئي والطبيعي والاجتماعي للمساحة التي كانت تعمل عليها إلى الحالة التي كانت عليها عند تسلمها للمربع، وكذلك أعطاء نسبة تصل إلى ٤٥في المائة بداية وبعد عامين من تاريخ سريان الاتفاقية وتتصاعد النسبة لصالح العمالة السودانية، خاصة وهناك أكثر من أربعة آلاف من المهنيين السودانيين في مختلف قطاعات الصناعة النفطية ونحو ٦٠ في المائة منهم لديهم خبرات تتراوح بين ٤-١٢ سنوات تأثرت أوضاعهم بعد الانفصال لأن الشركات التي كانوا يعملون فيها مثل بترودار والنيل الأبيض وجزء من شركة النيل الكبرى أصبحت تتبع لدولة أجنبية كما ان العلاقات السياسية والأمنية بين البلدين لم تعد مساعدة على استمرار هؤلاء في الأعمال والأماكن التي خبروها في الجنوب وتقلص النشاط النفطي في السودان، كما تراوحت نسبة زيت التكلفة بين ٤٥-٦٠ في المائة بين اتفاقية وأخرى هذا الي جانب ضمان إستخدام المواد المستوردة حتي يمكن حسابها في تكلفة الشركات، واعتماد نظام حسابي موحد للشركات للظبط المالي وتحديد سقوفات للصرف وغيرها.[٣٤٣]

من ناحية أخرى فإنّ الجنوب الذي حصل على عائدات نفطية وأحتياطيات اضافية قرر مصادرة أسهم سودابت، وتبنت الشركات الأجنبية الأخرى العاملة موقفا محايدا ولم ترفع صوتها بالأعتراض على الخطوة، ويمكن لهذا أن يكون مفهوما نسبة لأن هذه الشركات قد أستردت كلفة عملها كما هو الحال مع شركة النيل الكبرى منذ العام ٢٠٠٣ وبترودار في ٢٠١٠ وبتروأنرجي في ٢٠١١، وبالتالي فهي ليست معنية بهذه الخلافات، وكمثال على هذا ، فإنّ شركة النيل الكبرى مثلا أنتجت وصدرت منذ العام ١٩٩٩ عند تصدير أول شحنة نفط من السودان إلى الخارج وحتى عشية الانفصال نحو مليار برميل كان نصيب

٣٤٣- معلومات خاصة بالمؤلف.

السودان منها الثلث، وهي الأن تنتج نحو ٢٦ في المائة من الإنتاج اليومي، بينما ينتج جنوب السودان ٦٨ في المائة الباقية، وظل إنتاج أبيي على معدله.

في مطلع أكتوبر ٢٠١١ تداولت الحركة الشعبية في مذكرة داخلية تحمل الخطوط العامة للموقف التفاوضي لحكومة جنوب السودان وتغطي جوانب عديدة مثل المساعدات المتبادلة بين الدولتين والقضايا التجارية والتزامات السودان تجاه جنوب السودان مثل وضع العملة وحقوق البنك المركزي في جنوب السودان على بنك السودان المركزي ووضع سودابت وشحنات النفط المدفوعة مسبقا ثم الألتزامات المتبادلة بين الطرفين فما يخص أبيي وترسيم الحدود والمياه وغيرها من قضايا الديون والأصول. وتناولت الورقة تحديدا الاتفاقيات الخاصة بإدارة قطاع البترول ورسوم العبور أستنادا إلى المعايير الدولية، وقيام حكومة السودان بالوفاء وتسديد المتأخرات عليها أثناء وبعد فترة اتفاقية السلام ثم مواقف الطرفين فيما يخص أبيي وحسم وضعها النهائي وترسيم الحدود ويلي هذا الترتيبات المالية الانتقالية التي ستساعد السودان على تجاوز آثار الصدمة الاقتصادية، وستكون هذه المساعدة في ثلاثة أشكال: بيع نفط بصورة مخفضة إلى السودان، والأعفاء من بعض الألتزامات الخاصة باتفاقية السلام إلى جانب تقديم مساعدات نقدية عينية والعمل في أتجاه رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان وشطب الديون. وحسب الورقة فإنّ حجم الفجوة المالية للفترة بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٤ يبلغ ٥,٢٧ مليار دولار وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، هذا في الوقت الذي يدين فيه السودان لجنوب السودان بمبلغ ٥,٨٤ مليارا، وانه إذا أتفق على العرض المقدم من الحركة ونفذ المطلوب، فإنّ جنوب السودان سيقوم بأعفاء مبلغ ٢,٩ مليار دولار وتقديم عون مالي مباشر على فترة ثلاث سنوات بمبلغ ٢,٠٤ مليار دولار (مما يغطي ٣٩ في المائة من حجم الفجوة).

النقطة الرئيسية في المذكرة الربط بين هذه المقترحات وحسم موضوع أبيي عبر أمر اداري يصدره رئيسا جمهورية البلدين بتبعية أبيي إلى جنوب السودان، ووصل الأمر بالمذكرة حتى إلى وضع مذكرة بالقرار الذي سيصدر موقعا من الرئيسين، والتغاضي عن موضوع الأستفتاء، وهو أحد متطلبات تنفيذ بروتوكول أبيي، بل وذهبت المذكرة إلى أقتراح شهادة دولية على هذه الاتفاقية تضم ثابو أمبيكي والرئيس ميليس زيناوي ممثلا لدولة أثيوبيا والرئيس مواي كيباكي، كينيا، وزيناوي مرة ثانية نيابة عن الأيقاد، ورؤساء أيطاليا، هولندا، النرويج، بريطانيا، برنستون ليمان مبعوث الولايات المتحدة الخاص للسلام، روزاليند مارسدين الممثلة الخاصة للأتحاد الأوروبي، شركاء الأيقاد، ونبيل العربي ممثلا للجامعة العربية، هايلي منكريوس نيابة عن الأمم المتحدة، رئيس وزراء

الصين وين جياباو، ورئيس وزراء الهند وماليزيا وكريستين لاغارد المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي.[٣٤٤] ثم جاءت زيارة سلفا كير الأولى إلى الخرطوم بصفته رئيسا لدولة جنوب السودان في الثامن والتاسع من أكتوبر ٢٠١١ مركزة على العمل على التعاون الأيجابي والتفضيلي بين البلدين وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية مهما كانت القضايا وخطورتها وحساسيتها كما تم تحديد الآليات عبر وزارتي الخارجية في البلدين وأنشاء لجنة وزارية عليا متخصصة تعاونها لجنة للتشاور السياسي، والتحديد لاجتماع بين الرئيسين يعقد في جوبا.[٣٤٥]

فكرة المقايضة هذه خرجت إلى العلن في أواخر شهر أكتوبراذ صرح باقان أموم بعرض جوبا علىالخرطوم أن تتنازل عن أبيي مقابل التسهيلات المالية والنفطية. وهذا ما يعيد التركيز على قضية أبيي والدور الذي لعبته وتلعبه في تحريك علاقات الشمال والجنوب. وأبلغ باقان أموم كبير المفاوضين لحكومة الجنوب "رويترز" ان جنوب السودان يعرض على الخرطوم بيعها النفط بسعر مخفض ومبلغا من المال لم يكشف عنه من الأموال إضافة إلى الأعفاء من جميع المتأخرات مضيفا ان "هذه حزمة مقابل أن تضمن حكومة السودان سلامة أراضي جنوب السودان بالموافقة على نقل أبيي إلى الجنوب والتخلي أيضا عن أي مطالب بشأن مناطق على حدود السودان يطالبون بها."[٣٤٦]

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها النفط في مسعى لحسم قضية سياسية. فقبل أقل من شهر على إجراء الأستفتاء الخاص بجنوب السودان ليقرروا بشأن الوحدة والانفصال عرض الرئيس البشير استعداد الخرطوم التخلي عن نصيب الحكومة القومية في النفط المنتج في جنوب السودان إذا تم التصويت للوحدة، وطرح البشير مقترحه هذا أمام وفد الآلية الرفيعة المستوى التابعة للأتحاد الأفريقي. وهو مالم يجد صدى لدى قيادة الحركة الشعبية[٣٤٧] على ان هذا التركيز على أبيي وجعلها معيار علاقة جنوب السودان مع السودان لا يلقى مساندة من بعض أقسام الرأي العام الجنوبي، ولو ان تأثيرهم لا يزال ضعيفا. ويرى هؤلاء ان دفع قضية أبيي إلى المقدمة يعود إلى تأثير أولاد أبيي

344- SPLM/GROSS Proposed Post 2011 Framework Agreement. Juba. October 1. 2011.

٣٤٥- أنظر الملحق رقم ٦. البيان الختامي لزيارة سلفا كير الى السودان. الخرطوم في ٨-٩ أكتوبر ٢٠١١.

346- Hereward Holland. "S.Sudan offers oil. money if Khartoum gives up Abyei". Reuters. Juba. October 28. 2011.

347- Sudanese president makes an 'Oil for Unity' offer. Sudan Tribune. December 17. 2010.

على القيادة السياسية للحركة الشعبية. ويقول أحد منتقدي الحركة وهو الدكتور ديفيد ديشان ان أبيي لم تكن جزءا من جنوب السودان وفق خط حدود ١٩٥٦/١/١، ونسبة للأشكال السياسي العالق بشأنها فقد قرر بروتوكول أبيي واتفاقية السلام جعلها تحت أشراف رئاسة الجمهورية حتى يتم حسم الأمر، ولهذا سيكون من الخطأ التصرف المنفرد من أي جهة طالبا من سلفا كير الا يقع تحت تأثير مجموعة أولاد دينق مجوك ويدفع الجنوب إلى حرب بسبب أبيي.[٣٤٨]

نفس الرأي كرره بونا ملوال السياسي الجنوبي المخضرم الذي اشار إلى أن أبيي تتبع إلى الشمال منذ العام ١٩٠٥، وذلك في تحليله لمستقبل اتفاقة السلام أبان أزمة مقاطعة الحكومة من قبل وزراء الحركة الشعبية، وان بروتوكول أبيي أحتل أهمية أستثنائية رغم انه جاء في المرتبة السادسة بعد بروتوكولات ماشاكوس، الترتيبات الأمنية، قسمة السلطة والثروة ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، فكيف تحول هذا البروتوكول ليحتل المرتبة الأولى. وأرجع ذلك إلى تأثير أبناء أبيي على قيادة الحركة الشعبية.[(٣٤٩)]

في هذه الأثناء تصاعدت قضية الرسوم بعد استمرار السودان في ترحيل نفط الجنوب منذ العاشر من يوليو وحتى نهاية نوفمبر، وبعدها هددت الخرطوم انه ما لم يحدث اتفاق تدفع بموجبه حكومة الجنوب رسوم عبور نفطها، فإنّ السودان سيأخذ ما يراه حقا له عينا حتى تتم تسوية هذا الملف، وبالفعل بدأ في تحويل بعض السفن لحسابه الخاص، ووفقا لوزير النفط في جنوب السودان ستيفن ضيو، فإنّ السودان قام بتحويل ٣,٤ مليون برميل كان ينبغي أن تذهب إلى الصين وشركة فيتول. وفي الوقت الذي قدرت فيه الخرطوم قيمة رسوم عبور نفط الجنوب خلال الأشهر الخمس المنصرمة بمبلغ مليار دولار، فإنّ جوبا قالت ان قيمة ثلاث شحنات حولتها الخرطوم إلى حسابها بلغ ٨١٥ مليون دولار، بل ووصل الأمر إلى وصف ما حدث بالسرقة،[(٣٥٠)] ورفع قضايا لأستعادتها.

348- www.southsudan.net/whysouthsu.htm.

349- Bona Malwal. "The Future of the CPA Under the Current Political Crisis". a paper presented at the symposium .organized by the South Sudan Democratic Forum. Khartoum. December 12. 2007

350- "British Court rules that disputed Sudanese oil should be unloaded in Japan". Sudan Tribune. February 22. 2012. Jared Ferrie "South Sudan Says Sudan Blocking Oil Exports. Diverting Crude Via Pipeline". Bloomberg. January 10. 2012.

نتيجة لهذا قامت حكومة الجنوب بالخطوة التي لم يتوقع أحد القيام بها، وهي وقف الإنتاج النفطي، وهو القرار الذي أجازه مجلس الوزراء برئاسة سلفا كير في العشرين من يناير وكذلك المكتب السياسي للحركة ووصفه الدكتور رياك مشار انه بمثابة أستقلال اقتصادي.(٣٥١) وفي الثامن من فبراير أعلن وزير الأعلام الدكتور برنابا بنجامين مريال عن أكتمال عملية قفل الآبار (٣٥٢)التي كانت قد بدأت في الرابع والعشرين من الشهر المنصرم. وتم اغلاق ٨٧١ بئرا تنتج نحو ٣٥٠ ألف برميل يوميا، وان ٢٧١ من هذه الآبار تتبع لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول العاملة ومربع ٥-أ في ولاية الوحدة وبقية الستمائة بئر تتبع لشركة بترودار لأنها قالت ان نفطها الذي يمر عبر الشمال يتعرض إلى سرقة وهي لن تسمح بذلك، كما بدأت في البحث لبناء خطوط تصدير بديلة تثار الشكوك حول جدواها(٣٥٣).

على هامش قمة الأتحاد الأفريقي في أديس أبابا ألتئم لقاء بين البشير وسلفا كير، ورغم أن الوساطة الأفريقية بقيادة ثابو أمبيكي تقدمت بحل مؤقت لضمان الاستمرار في المفاوضات وتحسين المناخ العام والسماح بتصدير نفط الجنوب عبر السودان مقابل تقديم ٣٥ ألف برميل يوميا إلى السودان و أربعة مليارات دولار على فترة خمس سنوات لسد الفجوة الناجمة عن انفصال الجنوب، الا ان سيلفا كير رفض في آخر لحظة التوقيع على تلك الاتفاقية رغم التنازلات التي قدمها البشير مثل أطلاق سراح السفن المحتجزة في بورتسودان استجابة لوساطة من زيناوي وذلك لأنه اعتبر ان الاتفاقية لم تخاطب جذر المشكلة وهو لماذا أوقف الجنوب إنتاج النفط في الأساس وعدم تطبيق بقية بنود اتفاقية السلام مثل بروتوكول أبيي والمناطق الحدودية المتنازع عليها.(٣٥٤)

من السودان جاءت تصريحات مماثلة. فوزير الخارجية علي كرتي قال أن تعنت حكومة الجنوب غير مسنود الا من جهات غربية غير رسمية، لكنها ذات سيطرة على بعض الدوائر في الجنوب.(٣٥٥) ، كما ان رئيس الجانب الاقتصادي صابر محمد الحسن أوضح في مقابلة مع ذات الصحيفة في السابع من فبراير

351- "Machar says oil shutdown implies 'economic independence' for South Sudan.. Sudan Tribune. Juba. January 24. 2012.

352- "South Sudan Completes Oil Shutdown". Voice of America. Washington. February 8. 2012.

353- Luke Patey. "Pipe-Dreaming Over Oil in South Sudan".http://allafrica.com/stories/201202062250.html. February 6. 2012.

354- "Kiir Explains South Sudan's Refual to Sign Deal with Khartoum". Sudan Tribune. Juba. February 1. 2012.

٣٥٥- مقابلة علي كرتي وزير الخارجية مع صحيفة السوداني بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٢.

ان مشكلة البترول حلت نفسها بنفسها تماما مثل مشكلة العملة وذلك بلجوء الطرفين للحلول الأنفرادية، فالجنوب أوقف ضخ النفط والشمال أخذ نصيبه عينا، ويرى ان المفاوضات بشكلها الحالي وصلت إلى نهايتها وما لم تكن هناك قناعة بضرورة التعاون فلا جدوى منها.[٣٥٦]

الوفد المفاوض تحدث في بيان صحافي ان المباحثات جاءت تنفيذا لمذكرة تفاهم ميكلي التي اطلقت عملية التفاوض بين البلدين،وذلك بهدف الوصول إلى إقامة دولتين و اقتصادين حيويين، ينطلقان من مبدأي التعاون الوثيق و حسن الجوار.وان المبادرات و المقترحات التي قدمها الوفد لتحقيق هدف قيام دولتين متعاونتين بما في ذلك الإدارة المشتركة للصناعات النفطية و تطويرها في البلدين، الارتباط الوثيق و التعاون في تجارة الحدود لمصلحة الشعبين قوبلت كل مرة بالرفض من قبل الطرف الاخر مدعوم من قبل عناصر سياسية دولية من خارج القارة الافريقية.[٣٥٧] كما أشار الوفد السوداني ان حكومة جمهورية جنوب السودان تعتقد مخطئة أنّها شريك في اتفاقيات إنتاج النفط الخام(COPA) ونقل النفط الخام (COTA) المتفاوض حولها و الموقعة بين السودان وشركات النفط، و هو إفتراض خاطئ حسب مبادئ القانون الدولي.[٣٥٨]

مضى البيان للقول أن حكومة السودان ظلت منذ ٩ يوليو ٢٠١١ ترسل فواتيرها لحكومة جمهورية جنوب السودان التي تغطي تكاليف معالجة و ترحيل نفط الاخيرة بالإضافة الي رسوم العبور، دون استلام اي دفعيات من قبل حكومة جمهورية جنوب السودان، و لهذا قررت حكومة السودان أخذ استحقاقها من رسوم العبور والخدمات الاخري عيناً مضيفة انه تم إخطار حكومة جنوب السودان مسبقا ان هذا الترتيب سيتم العمل اعتبارا من اول ديسمبر ٢٠١١. وتساءل بيان حكومة السودان إذا كانت حكومة الجنوب على قناعة بتعايش دولتين حيويتين متعاونتين بحسن نية وان هذا هو الوضع الافضل لشعبي البلدين.[٣٥٩]

على ان مارس شهد مفاجأة تمثلت في زيارة لوفد التفاوض من جوبا إلى الخرطوم بقيادة باقان أموم ودينق ألور وجون لوك وذلك في الأسبوع الثالث من شهر مارس حاملا دعوة إلى البشير من سلفا لزيارة جوبا في الثالث من أبريل والتأكيد على الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في أديس أبابا في ١٣ مارس بين الوفدين وتتضمن اتفاقية الحريات الأربع بين البلدين وترسيم الحدود، التي

٣٥٦- مقابلة صابر محمد الحسن مع صحيفة السوداني بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٢.

٣٥٧- البيان الصحافي للوفد المفاوض بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٢.

٣٥٨- المصدر السابق نفسه.

٣٥٩- المصدر السابق نفسه.

تمت برعاية من الأتحاد الأفريقي علها تفتح الباب أمام اتفاقيات في ملفات النفط، أبيي والديون والمتأخرات.

الاتفاقيات التي تم التوصل اليها كانت مثار انتقاد وعدم قبول حتى من أقسام داخل المؤتمر الوطني التي وصفت الوفد المفاوض انه متساهل وانبطاحي أمام الجنوب. لكن القرار السياسي كان المضي قدما، وفي الخلفية كانت التساؤلات عن سبب الزيارة، وهو ما أتضح لاحقا من تحذيرات البنك الدولي عن ان قيادات حكومة الجنوب لا تعي أبعاد قرار وقف إنتاج النفط. فقد أجتمع وفد من البنك الدولي مع قيادة حكومة الجنوب وأوضح في تسريبات نشرها موقع "سودان تربيون" على الشبكة الألكترونية ان مندوب البنك مارسيلو فيوقيل مدير إدارة تخطيط السياسات وبرامج خفض الفقر أجتمع مع سلفا كير ومعاونيه في يوم ٢٩ فبراير ومع ممثلي المانحين في الأول من مارس حيث رسم لهم صورة دقيقة ان قيادة حكومة الجنوب ليست على وعي بابعاد الخطوة الاقتصادية التي أقدمت عليها بوقف إنتاج النفط، وانه مع الإجراءات التقشفية التي تتخذها الحكومة فإنّ الأحتياطيات يمكن أن تنضب مما يهيء لأنهيار الدولة في يوليو، وانه حتى إذا خفضت الدولة إنفاقها بنسبة ٧٧ في المائة فإنّ الأنهيار سيتأجل إلى ديسمبر ويصبح حقيقة ماثلة، هذا مع الغياب الكامل للبدائل وعدم وجود مصادر أخرى للدخل، كما ان المانحين ليسوا على استعداد لسد الفجوة[٣٦٠]

ومع ان بعض منظمات المجتمع المدني تحركت مطالبة بأعتقال البشير إذا جاء إلى جوبا، الا ان الحكومة أعلنت بوضوح وعلى لسان باقان ان لديها أشياء مهمة تتعلق باتفاقية السلام والبشير هو الشخص الذي وقع معها الاتفاقية لذا ستستقبله بصفته رئيسا لدولة السودان ولن تقوم بأعتقاله.[٣٦١] لكن بعد عودة الوفد بثلاثة أيام وخلال اجتماع لمجلس التحرير وبعد مخاطبة باقان للاجتماع عن الروح الجديدة التي سادت علاقات الخرطوم وجوبا بدأ سلفا كير الحديث ثم توقف ليقرأ من ورقة وصلت اليه ويقول ان الجيش الشعبي أحتل هجليج بعد أن طارد قوات الجيش السوداني، وهو ما لقي تصفيقا حادا من الحضور.[٣٦٢]

على ان الوضع لم يستمر كثيرا وأنسحبت قوات الحركة لتعود وتحتل هجليج بعد فترة قصيرة وفي العاشر من أبريل ولمدة عشرة أيام، وهي الخطوة التي لقيت أدانة من المجتمع الدولي ومؤسساته مثل الأتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عبر

360- "South Sudan economy on the vege of collapse. World Bank warns". Sudan Tribune. Washington. May 6. 2012.

361- "South Sudan says will not arrest Bashir during visit". AFP . Juba. March 24. 2012.

٣٦٢- صور للأجتماع بثتها قناة الشروق ونقلتها في خبر وكالة الأنباء الكويتية (كونا) في ٢٦ مارس ٢٠١٢.

مجلس الأمن وحتى الولايات المتحدة والأتحاد الأوروبي، المساندان الدائمان للحركة، الأمر الذي شكل صدمة للحركة. ومع ان السودان سجل ضغطا عسكريا كبيرا على الحركة[٣٦٣] إلاّ أنّها سجلت نصرا اعلاميا بقولها أنّها أنسحبت طوعا استجابة للضغوط الدولية وهو ما لقي أشادة عالمية. ثم جاءت زيارة سلفا كير إلى الصين في خضم مواجهة مع السودان التي أتخذت لها بعدا عسكريا وعقب الزيارة صرح وزير الأعلام برنابا ميريال ان الصين وافقت على تقديم قروض إلى جنوب السودان تصل إلى ثمانية مليارات دولار،[٣٦٤] على ان محافظ البنك المركزي لجنوب السودان كورنيليو كوريوم ماييك قدم رواية مختلفة ، أذ أوضح لصحيفة "الفايننشيال تايمز" ان الصين ستقدم جزءا يسيرا فقط من المبلغ المذكور حدده ب ١٧٠ مليون دولارا فقط، كما ان بكين رفضت فكرة المشاركة في بناء خط للأنابيب قائلة أنّها قامت ببناء واحد في السودان وعلى الجنوب أستخدامه. [٣٦٥]

حدثت النقلة بقرار مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي طالب مجلس الأمن الدولي بدعم قراره، ولم يتردد الأخير فأعتمد القرار في الثاني من مايو ٢٠١٢ تحت الفصل السابع مع خريطة الطريق وفترة ثلاثة أشهر لحسم كل القضايا بما فيها وقف العدائيات بين الطرفين وسحب الجيوش إلى ماوراء الحدود والتوقف عن دعم متمردي الدولة الأخرى ومفاوضات غير مشروطة حول النفط ووضع رعايا كل دولة في الدولة الأخرى وغيرها من القضايا العالقة بين الدولتين. ثم جاءت جولة مفاوضات أديس في مطلع يونيو واصرار الخرطوم على مناقشة ملف الأمن أولا على اساس انه المفتاح للتعامل مع بقية القضايا، على أن جوبا ردت بمفاجأة اذ عرضت خريطة جديدة اضافت اليها ست مواقع جديدة تتجاوز خط ١٩٥٦/١/١، وهو ما أسهم في تعقيد أجواء المفاوضات وبالتالي لم يحدث شيء يذكر على مستوى ملف النفط. من الجانب الآخر بدأت آثار الصدمة الاقتصادية واضحة بسبب القيام بأجرءات شملت رفع الدعم عن بعض السلع على رأسها المنتجات المكررة وتعويم جزئي للدولار، الذي أرتفاعا حادا مقابل الجنيه مما أدى اندلاع بعض المظاهرات المعادية التي شكلت تحديا للنظام حتى بدأت التساؤلات إذا كان السودان على طريق الأنضمام إلى مصفوفة دول الربيع العربي.

363- Alan Boswell"South Sudan. reeling from Sudan counter attack. says will withdraw from Heglig". McClatchy newspapers. Bentiu. April 20. 2012.

364- "South Sudan 'agrees 8 billion deal with China'". BBC. London. April 28. 2012.

365- "South Sudan Faces Financial Crunch". Financial Times. May 15. 2012.

في عشية نهاية المهلة التي حددها مجلس الأمن زارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون جوبا لبضع ساعات حيث ضغطت على سلفا كير بضرورة التوصل إلى اتفاق مع السودان يسمح بمرور النفط إلى الأسواق العالمية، وبالفعل تم التوصل إلى اتفاق يغطي موضوعي الرسوم والترتيبات المالية الانتقالية التي تعوض جزء من خسارة السودان للعائدات النفطية التي كانت ترفد خزينته، وهذه المبالغ تغطي حوالي ثلث العجز المقدر بحوالي ١٠,٤ مليار دولار، بينما يفترض في المجتمع الدولي أن يقدم ثلثا(٣٦٦) وتتخذ حكومة السودان إجراءات للتعامل مع الثلث الباقي. ولم تنشر تلك الاتفاقية رسميا في وقتها رغم الكثير من التسريبات التي تمت وذلك أنتظار لمعالجة بقية الملفات وعلى رأسها الأمني الذي يصر عليه السودان.

فيما بعد، دعا رياك مشار نائب رئيس الجمهورية المجتمع الدولي لمعاونة حكومته التي ستفقد ١٧ في المائة من أجمالي دخلها من عائدات النفط خلال الفترة التي حددتها الاتفاقية، وأضاف مشار انه بحساب كل الأرقام من أعفاء للديون التجارية منذ الانفصال وديون أخرى تخص حقوق جنوب السودان وقدرها بمبلغ ٤,٩٧ مليار دولار، فإنّ هذه الاتفاقية تجعل جنوب السودان أكبر دولة مانحة في العالم لدولة واحدة هي السودان، ووفق الحسابات التي أجراها فإنّ تكلفة نقل برميل نفط جنوب السودان عبر المرافق السودانية سيكلف خلال هذه الفترة ٤٠ دولارا للبرميل وضعا لكل هذه الدفعيات في الاعتبار.(٣٦٧)ومن جانبه أتهم كبير مفاوضي حكومة الجنوب باقان أموم المجتمع الدولي بالأنحياز إلى جانب السودان وذلك حتى يتدفق النفط كي لا يحدث تأثيرا على الأسواق وبدون اعتبار للقضايا الأخرى التي تهم جنوب السودان.(٣٦٨)

السودان الذي لزم الصمت ولم يتحدث عن تفاصيل الاتفاق ظل متمترسا حول ان أنفاذ هذا الاتفاق سيكون مرتبطا بالتوصل إلى ترتيبات أمنية، وهو ما حدث بالفعل بعد جولة ماراثونية في قمة بين الرئيسين البشير وسلفا كير في أديس أبابا أستمرت على مدى خمسة أيام متصلة تم في ختامها وفي السابع والعشرين من سبتمبر ٢٠١٢ التوقيع على تسع وثائق تشمل اتفاقية للتعاون بين البلدين، والنفط، واتفاق إطاري يخص أوضاع مواطني البلدين والتجارة، والترتيبات الأمنية والحدود، واتفاق إطاري آخر للتعاون بين البنكين المركزين في البلدين،

366- Katrina Manson and William Wallis."US Seeks 3 billion for Sudan Oil Deal". The Financial Times. Nairobi and London. August 7. 2012.

367- "S.Sudan calls for international assistance to file 12 bn lost in Sudan oil deal". Sudan Tribune. Juba. August 7. 2012.

368- "Juba lambestes international community for pro-Khartoum stance". Sudan Tribune. Juba. August 5. 2012.

واتفاقية تخص بعض القضايا الاقتصادية وأخيرا الاتفاقية الإطارية لتسهيل دفعيات فوائد ما بعد الخدمة للمعاشيين في البلدين لكن تم تأجيل قضيتا أبيي وترسيم الحدود إلى وقت لاحق. ولقي الاتفاق ترحيبا عاجلا من المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة التي أصدر رئيسها باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بيانين ترحيبيين بالاتفاق.

الاتفاق الخاص بالنفط اشتمل على ملامح أساسية على رأسها التأكيد على جغرافية الأصول، أي ما يوجد في السودان جغرافيا يتبع للسودان وما يوجد في جنوب السودان تتبع ملكيته إلى جنوب السودان. وكغيرها من الاتفاقيات تستمر لفترة ثلاث سنوات ونصف السنة. وخلال هذه الفترة يتم حساب رسوم العبور كالآتي:

١،٦٠ دولار رسوم معالجة، ثم مبلغ ٨،٤٠ دولارا للبرميل لأستخدام خط أنابيب الصادر الغربي و ٦،٥٠ دولار للبرميل عند أستخدام الخط الشرقي، وهناك الرسم السيادي حيث تم الاتفاق على مبلغ دولار واحد تقديرا للعلاقة بين البلدين وعدم أتخاذ هذا المبلغ سابقة وألا يعتبر أساسا لأي مفاوضات مستقبلية مع أطراف أخرى.

إلى جانب هذا تقدم حكومة الجنوب مبلغ ٣،٠٢٨ مليار دولار وذلك على أساس حساب ١٥ دولار للبرميل، وأقرت الاتفاقية إقامة لجنة المراقبة البترولية في غضون ٢١ يوما من توقيع الاتفاق مكونة من عضوين من كل دولة على أن يتم تعيين رئيسها بواسطة الأتحاد الأفريقي ولم يسبق له العمل مع أي من الطرفين. مهمة هذه اللجنة متابعة تنفيذ الاتفاق وأتخاذ قراراتها بالتوافق واللجوء إلى وزيري النفط في البلدين إذا لم يتيسر ذلك وتقديم تقارير دورية بذلك. وتكون للجنة لجنتان فرعيتان لمتابعة الشؤون الفنية والمالية كما يمكنها تكوين لجان أخرى. ويحق لحكومة الجنوب تعيين مناديب من أهل الكفاءة والخبرة ليتواجدوا في مناطق قياس النفط المنتج ومحطات التقوية الموجودة على خطي الصادر ومركزي المعالجة وفي ميناء بشائر الذي يتم منه التصدير، ولحكومة السودان أيضا الحق في تعيين مندوبين عنها في المرافق الموجودة في الجنوب وللنفط الذي سيذهب إلى السودان.

ونصت الاتفاقية كذلك على الأعفاء المتبادل لكل المتأخرات المالية المرتبطة بالنفط ما عدا شحنة وصل النزاع بشأنها إلى المحاكم البريطانية. وهناك أيضا موضوع مصادرة حكومة الجنوب لأسهم شركة سودابت، الذي لم تعترف به الخرطوم، ومع أصرار كل طرف على موقفه، فقد أتفق على مواصلة البحث

بشأن هذه القضية في غضون شهرين. وبموجب هذا الاتفاق تقوم كلا من حكومة السودان وجنوب السودان بألبدء في أتخاذ الإجراءات اللازمة لأستئاف ضخ النفط.[٣٦٩] الأمر الذي لم يحدث حتى بعد مرور أكثر من ستة أشهر على إبرام الأتفاقيات و أعتمادها من المؤسسات الدستورية في البلدين وذلك لأصرار السودان على أنفاذ الترتيبات الأمنية أولا مما يشير الى استمرار حالة عدم الثقة المتجذرة بين الطرفين التي أصبحت الآن بين دولتين. والكتاب في طريقه الى المطبعة إتفق الطرفان على الية جديدة مشتركة للرقابة والتحقق من فك الإرتباط وعدم إيواء الحركات المتمردة، الى جانب إقامة المنطقة العازلة وإنسحاب قوات البلدين الى خارجها، الامر الذي يفتح الباب أمام تنفيذ الإتفاقيات الاخرى وعلى رأسها إعادة تصدير نفط جنوب السودان عبر السودان

369- Agreement Between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan on Oil and Related Economic Matters. Addis Ababa. September 27. 2012.

الخاتمة

●●

جاء اكتشاف النفط في السودان وسط انقسام سياسي حاد تمحور حول تحقيق السلام مع الحركة الشعبية المتمردة، وهو ما يشير إلى انقسام أعمق يتعلق بشرعية أنظمة الحكم التي تولت السلطة في السودان رغم تقلبها بين البرلمانية والعسكرية ذات الحزب الواحد،وأبرز ملامح أزمة الشرعية تلك استمرار الحرب في الجنوب.

نجحت الأنقاذ فيما يتعلق بملف النفط في حسم الجدل الدائري حول هل تكون الأولوية للتصدير أم مقابلة الاستهلاك المحلي، بل وتمكنت من الوصول إلى الخيار النموذجي القائم على التصدير ومقابلة الاحتياجات المحلية في ذات الوقت بسبب زيادة الإنتاج مما أسهم في بث قدر من العافية في شرايين الاقتصاد السوداني. كما نجحت قبل ذلك في استخلاص الامتياز من شركة شيفرون والتوجه شرقا وإبرام شراكات مع الصين وماليزيا وفرت لها سندا ديبلوماسيا وشراكة اقتصاديا شكلت بدائل للمقاطعة الغربية.

خلال أثني عشر عاما من الإنتاج النفطي والتصدير حصل السودان على قرابة ٦٠ مليار دولار، لم تدخل كلها الخزينة وأنما ذهب جزء منها إلى الشركات العاملة وذلك وفق اتفاقية قسمة الإنتاج التي تعطيها نسبة عبر ما يعرف بزيت التكلفة لتغطية ما صرفته على استخراج وإنتاج النفط وتصديره والحصول على جزء من الأرباح، ثم نصيب الحكومة وهو الأكبر فيما يعرف بزيت الربح. وتقدر مصادر مالية أن نصيب السودان تراوح بين ٣٠ مليار ٣٥ إلى مليار، وأن حكومة الجنوب حصلت على ١٢ مليارا من هذا المبلغ. لكن وبغض النظر عن حجم المبلغ الذي دخل خزينة الحكومة،إلاّأنه يبقى الأكبر الذي حصل عليه السودان منذ أن أصبح دولة مستقلة، خاصة والمبلغ بالعملات الصعبة مما يعطيه قيمة اضافية.

لكن بسبب مشكلة مشروعية النظام المزمنة، إضافة إلى الصراع السياسي والانقسام في الجبهة الداخلية وأبرز مؤشراته بروز التجمع الوطني المعارض الذي ضم معظم الأحزاب السياسية الفاعلة والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، فإنّ النفط لم يكن مساهما في حل الأشكال الوطني وأنما أصبح أداة في الصراع السياسي المستمر وبمختلف الصور. فالخطوة الرئيسية التي قامت

بها الحركة الشعبية للإعلان عن نفسها تمثلت في مهاجمة معسكر شيفرون في ربكونا في ١٩٨٤ وذلك لتعطيل مشروع استخراج النفط الذي كان يمكن أن يعطي نظام الرئيس جعفر النميري فسحة من الوقت، ونفس الشيء حدث عندما بدأ التصدير في أغسطس ١٩٩٩. فبعد أقل من ثلاثة أسابيع على بدء عمليات التصدير، نفذ جيش الأمة العامل تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي عملية تفجير في أحد مواقع خط الأنابيب شمال مدينة عطبرة، الأمر الذي يشير إلى عظم وأتساع الأزمة السياسية أبتداءا من الجنوب الذي سعى إلى وقف مشروع الإنتاج وانتهاءاً بقوى شمالية عملت على تعطيل الأتجاه إلى التصدير.

ولهذا لم يكن غريبا أن يتجه النظام إلى استغلال عائدات النفط في جبهتين هما الجانب الأمني والعسكري ثم السياسي وذلك بهدف تأمين أوضاعه. ومن أولى نتائج هذه السياسة أنّها أنعكست على الجانب العسكري بتسليح نوعي في ميدان المعركة عبر الأستخدام المكثف لطائرت الهيلوكبتر المشتراة حديثا، الأمر الذي دفع مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية في واشنطون وبعد عامين من البدء في تصدير النفط الأقتراح على الحركة الشعبية أن تنخرط في مباحثات جادة للسلام بأمل تحقيق بعض المكاسب وتقاسم عائدات النفط بدلا من العمل على تعطيل التصدير. وهو ما حدث بالفعل ووضع الأساس لاتفاقية السلام الشامل التي أعطت الأنقاذ شيئا من الاستقرار والشرعية لأن الاتفاقية حظيت بقبول أقليمي وعالمي خاصة وهي تضمنت حق الجنوب في ممارسة تقرير المصير.

على ان النظام أستمر في أستخدام عائدات النفط في الاتفاق على الجوانب السياسية والدفاعية والأمنية التي تدعم موقفه خاصة واتفاقية السلام لم تحقق الاستقرار المنشود بسبب تفجر مشكلة دارفور التي تطلبت الكثير من تخصيص الموارد والإنفاق السياسي والعسكري حتى أصبح السودان رابع دولة في القارة الأفريقية إنفاقا على التصنيع العسكري وجيشها في المرتبة الثالثة بعد الجيشين المصري والجزائري.[٣٧٠]

٣٧٠- السودان أرض الفرص:حقائق وأرقام، الطبعة الثانية، وزارة الأعلام، الخرطوم ٢٠١١، صفحة ٣٠.

على ان عامل النفط الذي دفع بأتجاه السلام أسهم من جانب آخر في الدفع بأتجاه الانفصال، وإذا كان الجنوب يحصل على ٥٠ في المائة من عائدات النفط المنتج في أراضيه وفق اتفاق السلام فلماذا لا ينفصل ويحصل على ١٠٠ في المائة، ثم أن وجود النفط يوفر للدولة الجديدة موارد تجعلها ذات قابلية وجاذبية اقتصادية تمكنها من الوقوف على قدميها.

هناك أيضا جانب الإنفاق السياسي ويتمثل في عدة مجالات أبتداء من العمل المستمر لوراثة قواعدالأحزاب التقليدية منذ أيام الجبهة القومية الإسلامية عقب سقوط نظام النميري وأنتهاء بالمعاونة المالية المعلنة التي قدمت إلى حزبي الأمة والأتحادي الديمقراطي لمساعدتهما على خوض الانتخابات في ٢٠١٠،[٣٧١] ومن ثم تعزيز شرعية النظام. ويدخل في هذا الجانب السعي لتكوين حكومة القاعدة العريضة السياسية التي أعقبت الانفصال في ٢٠١١ التي ضمت الحزب الاتحادي الديمقراطي الاصل بقيادة محمد عثمان الميرغني الى جانب ١٤ حزبا آخر صغيرا أو منشقا عن أحزاب كبرى، وذلك بهدف تعزيز قاعدة الشرعية السياسية للحكم.

بانفصال الجنوب حاملا معه ٧٥ في المائة من الأحتياطيات النفطية المعروفة، عاد السودان عاريا من عاملي السلام والطفرة الاقتصادية الذين ميزا العقد الأول من هذا القرن، وهو ما يشير من ناحية إلى ضياع الفرصة في تحقيق أختراق سياسي لحسم قضية الشرعية في إطار توافق وطني واستغلال عائدات النفط في مشروعات ذات عائد متجدد توفر فرصا للعمل للقطاع الأكبر من السودانيين، أي الميدان الزراعي، الأمر الذي أعاد قضية مشروعية النظام واستقراره إلى الواجهة مرة أخرى وتعبر عنها الحروب المنتشرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق والحروب المباشرة وبالوكالة مع جنوب السودان.

الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الانفصال لم تكن مفاجأة لأحد، فقد حذر منها العديد من الاقتصاديين السودانيين حتى داخل الحكومة والمتعاطفين معها، إلى جانب ما ورد من البنك الدولي وصندوق النقد. وفي تقريره الصادر في العام ٢٠٠٩ تحدث البنك الدولي عن تأثير النفط على السودان موضحا انه

٣٧١- نقل عن مبارك الفاضل المهدي قوله ان الصادق المهدي تسلم مليون دولار من الإنقاذ بعد عودته من المنفى
=http://www.sudaneseonline.com/cgi/-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board
48&msg=113488542&rn=0

ونشرت صحيفة «الأخبار» السودانية نقلا عن مصادر في المؤتمر الوطني ان المهدي تسلم أربعة مليارات جنيه سوداني لمعاونته على خوض الانتخابات Al-Akhbar daily newspaper. April 13. 2010. Khartoum
بينما قال هو ان المبلغ عبارة عن ملياري جنيه جزء من تعويضات حزب الأمة المستحقة على الحكومة

كان القاطرة التي حققت للسودان نموا اقتصاديا مستمرا لمدة عشر سنوات، وهو مالم يحدث منذ استقلال البلاد، بل ان فترة العشرين عاما بين ١٩٧٠-١٩٩٠ شهدت تراجعا في النمو الاقتصادي تراوح بين (ناقص) ٥ إلى (ناقص) ١٠ في المائة مقابل نمو بين ٥-١١ في المائة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٨ ، وتضاعف حجم الاقتصاد السوداني خلال هذه الفترة خمس مرات من ١٠ مليارات دولار إلى ٥٣ مليار في ٢٠٠٨، كما شهدت هذه الفترة تحقيق تحسن واضح في ميدان البنية الأساسية حيث قفزت أطوال الطرق من ٣,٣٥٨ كلم عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٢١١ كلم في ٢٠٠٨، وزاد حجم التوليد الكهربائي من ٢,٥٦٩ ميقاوات إلى ٥,٥٠٦ ميقاوات خلال نفس الفترة كما تضاعف عدد الطلاب المسجلين في المدارس من ٣,٢ مليون إلى ٥,٣ ملايين طالب، وأصبح السودان أكثر أرتباطا بالعالم الخارجي، ونجحت الإدارة الاقتصادية في خفض التضخم واستقرار سعر الصرف وتأمين حجم معقول من فائض الحساب الخارجي.[٣٧٢]

لكن تقرير البنك يضيف انه وبكل الحسابات فإنّ أفضل أيام السودان النفطية قد أنتهت ولم يتم استغلالها بصورة مفيدة في المجال الزراعي الذي يعتبر عصب الاقتصاد السوداني بدليل انه خلال فترة الفورة النفطية هذه كان معدل النمو في الزراعة ٣,٦ في المائة مقابل ١٠,٨ في المائة في العقد الذي سبق ولم يكن للسودان فيه إنتاج نفطي، كما لم يتم التقيد بضوابط حساب التركيز الذي كانت توضع فيه فوائض العائدات التي تتجاوز ما بنيت عليه الميزانية.[٣٧٣]

ورغم ذلك فإنّ حصة النفط في تكوين الناتج المحلي الأجمالي ظلت صغيرة نسبيا، ووفقا لأرقام ٢٠٠٩ فإنّ حصة النفط في الاقتصاد السوداني بلغت ٧ في المائة مقابل ٤٨ في المائة لقطاع الخدمات و ٣١ في المائة للزراعة، وتأثير النفط جاء من نسبة ٩٠ في المائة التي يمثلها بالنسبة لعائدات الصادرات وتعزيز الميزان التجاري لصالح السودان[٣٧٤].

ولهذا لم يكن غريبا ان يتحدث صندوق النقد الدولي مطلع العام ٢٠١٢ عن الصدمة التي تواجه الاقتصاد السوداني بأنبعاث التضخم وأتساع فجوة العجز في الميزانية، الأمر الذي يخلق تحديات تحتاج إلى مواجهتها بإجراءات ضبط مالية عاجلة لتثبيت الوضع الاقتصادي إلى جانب قرارات أخرى على المدى المتوسط والقيام بإجراءات لهيكلة الاقتصاد، وأدى هذا الوضع إلى دفع الحكومة أخيرا إلى أتخاذ قرار رفع الدعم عن الوقود وبعض السلع مما فجر

372- World Bank report. p. 2.

373- Ibid. p. 34.

374- James. Laura M.. Sudan Looks East (ed.). p. 57. 58.

أكبر مواجهة شعبية للنظام، وأعاد طرح الأسئلة عن المجالات التي استخدمت فيها عائدات النفط طوال السنوات الماضية ، ولماذا لم يتم التحسب للأيام الممطرة المقبلة.

أحد الأسباب ان النظام لم يقطع صلته بتراثه المالي منذ أيام بنك فيصل وتركيز اهتمامه على الجوانب المصرفية وتحقيق الأرباح وتحويلها إلى مكاسب سياسية بدلا من التركيز على الجانب الاقتصادي الإنتاجي العام وهو الآن يسيطر على الدولة، وظلت غلبة العقلية الحزبية والمكاسب العاجلة هي العامل الطاغي، التي أدت حتى إلى الألتفاف حول سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي في التسعينيات،[٣٧٥] لأنها أثمرت فوائد سياسية مجربة. فعقب سقوط نظام النميري تعرضت الجبهة الإسلامية القومية إلى حصار ومحاولة عزل من القوى الأخرى وذلك على أساس انها القوة السياسية الوحيدة التي ظلت مشاركة لنظام النميري حتى قبل شهر من سقوطه، لكن القدرات المالية والتنظيمية التي راكمها التنظيم خلال سنوات مصالحتها مع النميري يسرت لها الصمود والقيام بهجوم مضاد مستخدمة خمس صحف موالية لها مما مكنها من الحصول على أكثر من ٧٣٣ ألف صوت من جملة ٣,٩ مليون صوت في الانتخابات لتصبح القوة الثالثة برلمانيا[٣٧٦]. وهذا هو الدرس الذي أستفادت منه وسعت إلى تكراره مستعينة هذه المرة بجهاز الدولة الذي سيطرت عليه أثر أنقلاب ١٩٨٩ ونجاحها في إنتاج وتصدير النفط وأستخدامه وسيلة في صراعها السياسي في الداخل والخارج.

من ناحية ثانية فإنّه رغم دخول الصين لاعبا رئيسيا في صناعة النفط السودانية وأصبحت أكبر مستثمر أجنبي فيه،إلاّان مساندتها الديبلوماسية إلى السودان لم تكن مطلقة، خاصة ولها حسابتها الأخرى، ثم ان السودان لا يتمتع بذلك الثقل السياسي أو الاقتصادي. ويظهر هذا في انها لم تتصد للكثير من قرارات صدرت عن مجلس الأمن بخصوص السودان أشهرها القرار ١٥٩٣ الذي أحيل بموجبه ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت هي ذاتها أمر قبض بخصوص الرئيس البشير في ٢٠٠٩. ودفع هذا نائب رئيس الحزب الدكتور نافع علي نافع إلى توجيه عتاب علني إلى الصين لعدم أستخدامها حق النقض في المجلس، وكان قد انتهز فرصة مشاركته في احتفال لتدشين خط ناقل للكهرباء إلى بورتسودان حيث لم يكتف بالأنتقاد باللغة العربية وأنما وجه رسالة إلى ممثلي الشركة الصينية التي ساهمت في المشروع باللغة الأنجليزية طالبا

٣٧٥- البطحاني، عطا الحسن، أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أو هيمنة أزمة، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، ٢٠١١، صفحة ١٦٠.

٣٧٦- اللجنة القومية للانتخابات: التقرير النهائي للانتخابات العامة، الخرطوم، أبريل ١٩٨٦

منهم نقلها إلى قيادتهم في بكين.[٣٧٧] تصاعد الأمتعاض من الموقف الصيني إلى أعلاميا وأبرزت صحيفة "أيلاف" الاقتصادية الأسبوعية في أحد مانشيتاتها قائلة: (الصين تواصل استنزاف السودان اقتصاديا وخذلانه سياسيا) مشيرة إلى قيام رئيس مجلس رأس الدولة الصيني بزيارة سبع دول أفريقية ليس من بينها السودان، حيث كان يمكن للزيارة أن تمثل دفعة معنوية في وجه العزلة المتزايدة التي تعاني منها البلاد.[٣٧٨] وفيما بعد تحدث البشير بصراحة ان الصين أوقفت تمويلها لمشروع مد الشبكة الكهربائية لأن القرض الصيني كان بضمان شحنات من النفط، وبعد انفصال الجنوب أوقفت الصين التمويل.[٣٧٩]

يلاحظ أيضا ان التركيز في البحث عن النفط في الشمال أنطلق بصورة أكثر قوة بعد بروز خيار الانفصال بصورة جلية في أواخر الفترة الانتقالية وهو ما تزامن، للمفارقة، مع تولي أول جنوبي الدكتور لوال دينق وزارة النفط في ٢٠١٠، من ناحية أخرى فإنّ سجل الشركات التي عملت في الشمال كان ضعيفا مثل تلك التي تداولت مربعي (٩) و (١١) وغيرهما حيث عملت شركات مثل سلاف نفط الروسية أو ظافر الباكستانية أو وادي النيل المصرية وليست لديها الخبرة في المجال النفطي أو الأمكانيات الكافية لأحداث أختراق، هذا بالإضافة إلى العامل السياسي وتخوف الشركات الغربية من تكرار تجربة تاليسمان، التي اضطرت إلى بيع مشروعها الناجح في السودان بسبب الحملة المناوئة التي أثرت على صورة الشركة العامة وعلى قيمة سهمها في السوق.

بعد عام من الانفصال برزت مجددا الملامح الرئيسية لعلاقات النفط والسياسة في السودان، خاصة بعد العودة إلى المربع الأول والبحث عن تأمين الأمدادات تلبية للاحتياجات المحلية والشح في العملات الصعبة كأحد الهموم الرئيسية للحكم بتبعاتها السياسية والاقتصادية. وفي هذا الجانب بدأ السودان برنامجا متسارعا لزيادة الإنتاج،عبر كميات صغيرة، يفترض أن يتضح وضعها بصورة جلية في النصف الأول من العام ٢٠١٣ ، ان لم يكن قبل ذلك وذلك لإضافة ٦٠ الف إلى ٦٥ ألف برميل يوميا وذلك لتأمين احتياجات الاستهلاك المحلي أولا وزيادة الإنتاج فيما بعد للتصدير، الأمر الذي يشير إلى محدودية أحداث أختراق ملموس في المستقبل القريب فيما يخص الجانب النفطي. ثم ان المناطق المرشحة للعب دور أساسي في هذا الجانب (مربعات ٢، و٤ و ٦ و ١٧) تقع كلها في ولايات جنوب كردفان ودارفور، حيث الوضع الأمني يعيش حالة من التوتر بسبب الأوضاع السياسية، وهو ما يضيف عامل التباطؤ في العمل لضمان

٣٧٧- صحيفة الرأي العام، الخرطوم بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٥.

٣٧٨- صحيفة «أيلاف» الأسبوعية بتاريخ ١٢-١٨ يونيو ٢٠٠٦

٣٧٩- صحيفة الراية القطرية بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٢.

أمن العاملين وبينهم أجانب. ومن ناحية أخرى فإنّ جزءا من أستراتيجية زيادة الإنتاج النفطي يقوم على طرح مربعات على مستثمرين جددا، وهو ماتمخض عن التوقيع على تسع اتفاقيات في يوليو ٢٠١٢، سجلت من ناحية توسيعا لرقعة النشاط الاستكشافي الذي أصبح يغطي ٤٠ في المائة من مساحة السودان، كما أبرزت الاتفاقيات الجديدة أتجاها لتقليص حجم مساحات الامتيازات المعروضة. ففي السابق كان متوسط مساحة المربعات المعروضة على الشركات ٦١ ألف كيلومتر مربعا مقارنة بنحو ٥٧٠٠ كيلومترا مربعا في ليبيا المجاورة أو ١٥٠٠ كيلومترا في كل من أنجولا ونيجيريا.[٣٨٠]

هذه المرة بدأ الأتجاه إلى تقليص المساحات المطروحة مثلما حدث في تقسيم مربع (١٤) سابقا بمساحته التي كانت تبلغ ٢٨٥,٤٨٤ كيلومترا مربعا إلى مربعين الأول (١٤) ومساحته ٩٨,٠٦٩ كيلومترا مربعا والثاني (١٨) بمساحة ١٨٧,٤١٥ كيلومترا مربعا. ومربع (١٤) هذا يستحق اشارة خاصة أذ أنه يقع في حوضي المردي والمساحة وبهما طبقات رسوبية، كما انه يجاور أحواض الكفرة وغدامس ومرزوق الليبية إلى الشمال الغربي التي تشهد نشاطا تنقيبيا وإنتاجيا لأن بهما ما يقدر بحوالي الخمسة مليار برميل من الأحتياطيات المؤكدة أكثر من نصفها في حوض غدامس لوحده، بينما إلى الشمال في مصر يوجد حوض كوم أمبو، الذي أعلنت فيه اكتشافات نفطية في العام ٢٠٠٧ يجري العمل على تطويرها. وفي كل من هذه المناطق في ليبيا ومصر توجد العديد من شركات النفط العالمية العاملة، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تدفق بعض المعلومات الخاصة بهذا المربع خاصة ونتائج المسح السيزمي الأولية تشير إلى احتمال وجود أحتياطي في حدود ٦٠٠ مليون برميل نفط.[٣٨١] وفي تطور آخر قامت شركة أقري ليمتد الأسترالية بالحصول على حصة ٤٩,٩ في المائة من أسهم شركة ستيتسمان ريسورسس الكندية التي وقعت اتفاقية للاستكشاف والإنتاج في هذا المربع مع كل من شركة أكسبريس الكندية بنسبة ١٥ في المائة وسودابت السودانية بنسبة ١٠ في المائة ليصبح للشركة الكندية حصة ٧٥ في المائة المتبقية. ولهذا يكتسب هذا المربع أهمية ذات بعد سياسي لمجاورته مصر وليبيا، وبالتالي توجد ثلاثة أنظمة حكم ذات خلفيات أسلاموية متباينة ورغبة في تحويل الجوار الأرضي إلى علاقات تكامل ومنفعة بين البلدان الثلاثة.

380- ECOS. Fact Sheet 2: The Economy of Sudan's Oil Industry. Utrecht. Netherlands. October 2007.

381- "Agri Energy enters Sudan Block 14". Petroleum Africa Online magazine. September 11. 2012.

يلاحظ أيضا ان قائمة الشركات الموقعة غطت قارات العالم الست وشارك فيها لأول مرة مستثمرون من أمريكا الجنوبية وأستراليا، لكنها تبقى في النهاية شركات صغيرة ليست لها الخبرة العريقة ولا الأمكانيات أو السجل الأدائي المعروف لدى الشركات الكبرى، وهو ما يعود إلى تردي علاقات السودان الدبلوماسية مع الدول الغربية عموما. على ان قائمة الشركات الجديدة خلت أيضا من الشركات الآسيوية الصينية والماليزية والهندية التي برزت في المرحلة الأولى من تاريخ إنتاج وتصدير النفط السوداني، الأمر الذي وضعها في مرتبة جعلتها أكثر معرفة بواقع الصناعة النفطية السودانية والوضع السياسي والاقتصادي للبلاد عموما، خاصة وبصفتها شركات مملوكة للدولة، فإنّ البعد السياسي في تحركاتها لا يمكن أغفاله. فهل يعكس غياب هذه الشركات عن المربعات الجديدة تقديرات سياسية واقتصادية مختلفة لهذه الشركات على الوضع في السودان عموما والنفطي تحديدا؟

فهذا الغياب يعيد، من ناحية أخرى، التركيز على السؤال حول هل وصل السودان إلى قمة عطاءه النفطي، أم انه استمرار لأستراتيجية هذه الشركات، خاصة الصينية، التي تركز على المناطق التي تتوفر فيها أحتياطيات نفطية جاهزة وقابلة للاستخراج السريع، بدلا من إنفاق الجهد والمال في التنقيب والاستكشاف في أماكن جديدة. فدخولها السودان ابتداءا قام على كم المعلومات الفنية التي توفرت نتيجة لعمل شيفرون سابقا. وهي الأستراتيجية المستمرة حتى الآن بدليل سعي الصين لشراء شركة نيكسين الكندية ذات الأنشطة المتعددة في مجال النفط والغاز على أمتداد العالم ودفع مبلغ ١٥ مليار دولار لإنجاز الصفقة.لكن هذا الغياب لا يمكن ترجمته على أساس انه يعني هجرانا كاملا من قبل الصين للسودان، فلا يزال لديها نشاط في مربعات (٢، و٤ و ٦) ومصفاة الخرطوم وخط أنابيب بترودار، ثم ان العلاقة بين الطرفين في جانبها الاقتصادي أظهرت مؤشرات في العامين الآخيرين تتمثل في التحول من التركيز على النفط إلى قطاعات أخرى مثل التعدين، البنية الأساسية والزراعة، وأخيرا فهناك جانب التطور المستمر في علاقة الصين مع القارة الأفريقية، التي ستصيب السودان بصورة ما. وفي يوليو ٢٠١٢ أعلنت الصين عن مضاعفة عونها إلى القارة الأفريقية إلى ٢٠ مليار دولار خلال فترة السنوات الثلاث المقبلة بالتركيز على مشاريع البنية الأساسية والزراعة والمشاريع التي تفيد المجموعات السكانية الصغيرة.[٣٨٢]

382- Jane Perlez." China Pledges 20 billion in Loans to Africa". The New York Times. Beijing. July 19. 2012.

ويتوقع لغياب البعد الأستراتيجي الدولي في معادلة النفط السودانية أن يكون له تأثير ما وفق تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية وأضعاف خيار البديل للمقاطعة الغربية للسودان.وهكذا يبدو أنّه مالم يتم حل الأشكالات الأساسية الخاصة بوضعية الحكم في الشمال فإنّ النفط سينضم إلى القائمة الموجودة من الموارد التي أما ظلت هامدة لم يتم استغلالها أو اصبحت مصدراً للنزاع والتوتر أهدرت في شراء الولاء السياسي والإنفاق على الجوانب العسكرية والأمنية للدفاع عن الحكم بسبب عدم الاستقرار والفقدان المزمن للشرعية.

من ناحية أخرى عاد النفط ليلعب دوره الحيوي في علاقات السودان وجنوب السودان، اذ أصبح عاملا أساسيا في دفع البلدين للتوصل إلى اتفاق بعد تدهور العلاقات بينهما والحرب بالوكالة والمباشرة أحيانا، وذلك بسبب الأعتماد الكبير على اقتصاد البلدين على العائدات النفطية. وعلى غير ما شهدته مرحلة ما قبل الانفصال، فإنّ الاتفاقيات التسع التي تم التوقيع عليها في نهاية سبتمبر ٢٠١٢ بين البلدين تضع أسسا لتعامل مختلف هذه المرة بين الطرفين. فرغم ان العامل النفطي كان من المحركات الرئيسية للدفع بأتجاه إبرام اتفاقية السلام الشامل،إلاّان تلك الاتفاقية كان محكومة بعامل الفترة الانتقالية التي سيصوت الجنوب في نهايتها على ممارسة حق تقرير المصير، وهذا ما أثر إلى حد بعيد على تكييف تلك العلاقة لضمان إنجاز الانفصال. ثم ان الحركة الشعبية كانت تحتل المنطقة الأخلاقية الأعلى بصفتها ممثلة للضحية، وبالتالي كان الوسطاء أكثر تعاطفا وأنحيازا إلى جانب الحركة حتى عندما تخرق الاتفاقية كما حدث مع بند الترتيبات الأمنية وعدم انسحاب الفرقتين التاسعة والعاشرة إلى جنوب خط ١٩٥٦/١/١.

الاتفاقات التي تمت هذه المرة يحكمها مناخ مختلف: أولها ان الحركة انتقلت من خانة المعارضة إلى الحكم ومسؤولية إدارة دولة، وجاء قرار جوبا وقف إنتاج النفط ودخول منطقة هجليج عسكريا ليضعف من التعاطف الذي كانت تتمتع به لدى العواصم الغربية تحديدا، وليضعها أمام واقع الحاجة إلى تدبير موارد لإدارة الدولة بعد توقف النفط. وهذا ما جعل الاتفاقيات الأخيرة الموقعة تقوم على أساس حسابات مصلحة العلاقات الثنائية. ويبقى السؤال إلى أي مدى يمكن أن يستمر هذا الخط ويقوى على حساب تاريخ طويل الآيدولوجيا التي حكمت علاقات الطرفين، وهو ما يشكل تحديا خاصة في ظل استمرار قضيتي أبيي وترسيم والحدود، وهما يمكنهما توفير خميرة للعودة إلى مناخات المواجهات بين البلدين. على ان عدم تنفيذ الاتفاقيات بعد أكثر من ستة أشهر من ابرامها نهائيا يشير الى تزايد فرص المواجهة بين البلدين ويغلب من

الجانب الايدولوجي في علاقاتهما على جانب المصلحة المشتركة، خاصة مع وجود بؤر توتر سياسية وأمنية في كل منهما وتجدز عاجل عدم الثقة بينهما تجعل من اليسير الانزلاق نحو المواجهة. على كل يبدو إن هذه العلاقة مرشحة لاستمرار حالة من التذبذب والتجاذب بين عاملي المصلحة المشتركة والبعد الايدولوجي وغياب الثقة .

من ناحية أخرى فإنه بإبرام هذه الاتفاقيات ووضع العلاقة مع جنوب السودان في مرتبة جديدة من التعاون والأمن والسلام المتبادل يكون السودان قد نجح الى حد ما في وضع رجله على طريق تهدئة الحدود مع كل جيرانه السبعة، الأمر الذي يهيء الأرضية لأنطلاقة من التعاون المثمر، لكن يظل التحدي في كيفية الوصول إلى جبهة داخلية بعيدة عن الصراع، وهو ما يتطلب التعامل معه بأفق سياسي قومي لتحقيق اختراق في الوضع الاقتصادي يمكن أن يضع الأساس لاستقرار سياسي ظل السودان يفتقده منذ الاستقلال.

ملحق الصور

●●



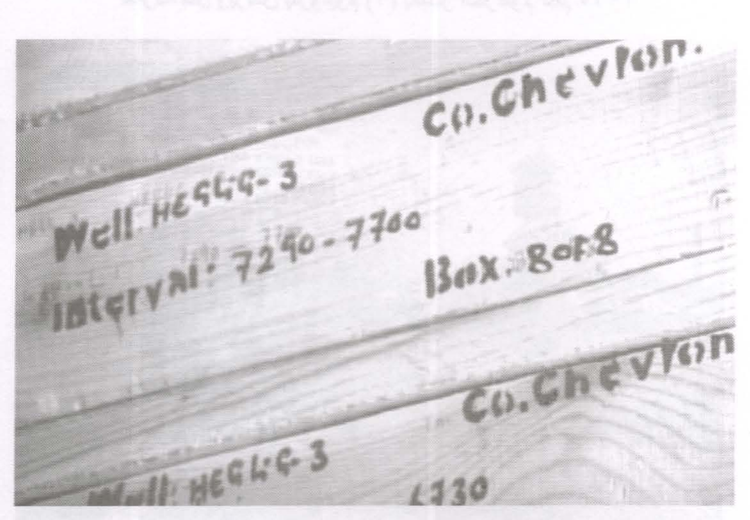
السيد الوزير/ مبارك زروق (في الوسط) يفتتح نظام تزويد الطائرات بالبنزين التابع لشركة شل وبرتش بتروليوم (١) بمطار الخرطوم عام ١٩٦٥



أول بئر منتج للنفط في السودان. أنتهى العمل في ٩ أغسطس ١٩٧٩



الرئيس الاسبق جعفر نميري (الي اليمين) مع وزير الطاقة والتعدين الاسبق الدكتور شريف التهامي يحملان زجاجة من اول اكتشاف للنفط بير ابوجابره



المعلومات الفنية التي قامة شركة شيفرون بتجميعها، خلال سنوات عملها في السودان تم وضعها في ستين حاوية ونقلت من الولايات المتحدة الي مدينة كالقري الكندية تحسباً من المقاطعة الامريكية في السودان



الرئيس /عمر البشير (الي اقصي اليمين) ، جعفر النميري في الوسط والي يمينه الدكتور / حسن الترابي يدشنون دخول السودان نادي النفط



أعلام دول الشركات التي تكون منها الكونسورتيم الاول لشركة النيل الكبري لعمليات البترول عند حفل التوقيع وهي من اليسار شركة النفط الوطنية الصينية (الصين)، شركة بتروناس (ماليزيا) وشركة تاليسمان (كندا) وسودابت (السودان)



توقيع أتفاقية شركة بترودار أكبر منتج للنفط عند الأنفصال في يوليو ٢٠١١



صورة من الجو لمربع ثارجاث في جنوب السودان. للطريق الممتد أثر بيئيا على مرور الماءالطبيعي



أعادة تعمير هجليج بعد أعتداء جيش الحركة الشعبية عليها في أبريل ٢٠١٢



وزير النفط الدكتور عوض الجاز يعيد تشغيل أحد الحقول في هجليج بعد آستعادتها من الجيش الشعبي في أبريل ٢٠١٢م



(البرصاية) أول حقل منتج في مربع ١٧، وأول حقل يتم تشغيله بعد انفصال جنوب السودان



الرئيس عمر البشير(وسط الصوره) يفتتح أول خط أنابيب يتم بناءه بعد انفصال الجنوب بين بليلة وحديدة في مربع ٦ في ديسمبر ٢٠١٢

الملاحق

●●

ملحق رقم (١)

خطاب من شركة النفط الوطنية الصينية للرد على تقرير قلوبال وتنس بخصوص حجم كميات النفط المنتجة.



China National Oil and Gas Exploration and Development Corporation
No.6-1 Fuchengmen Beidajie Xicheng District, Beijing,China 100034
Tel:86-10-59351114 Fax:86-10-59351000

To : Dr. Omer Mohamed Kheir
Secretary General of
Ministry of Energy &Mining

Date: September 19, 2009

Dear Sir,

First of all, I would like to, on behalf of CNODC, extend my heartfelt thanks to you for the progress in CNPC's cooperation with the Ministry of Energy & Mine (MEM) and Sudan Petroleum Corporation (SPC) under your leadership, and hope that the all-round communication and cooperation between us will be further cemented in the future.

We attach great importance to your letter on September 10, 2009 regarding the discrepancy between the production data of Block 1,2/4 and 3/7 in Sudan published by the Sudanese government and those published on CNPC's website as claimed by GLOBAL WITNESS, have checked with the relevant departments and units, and now reply to you as follows:

1. The production data of the oilfield released by the Ministry of Finance and National Economy of Sudan, which is net adjusted production, is correct.

2. The data on CNPC's website, which were published in accordance with CNPC's regulations, refer to gross production and differ from commodity production in:

a. The gross production includes the oil that the oilfield consumes itself.

b. Due to the difference in temperature and pressure, the volume of the gross production is greater than that under standard conditions.

c. The gross production has been treated by dehydration, but quality indexes like water cut are not up to the standards of commercial oil.

d. The gross production also includes the oil that was filled in the pipeline network and oil tanks after the commissioning of the new oil field.

Therefore, the gross production is generally higher than the actual amount of commercial oil, which is the main reason for the discrepancy between the data published on CNPC's website and those published by the Sudanese government.

In order to avoid negative impact from GLOBAL WITNESS who suspects the accuracy of the data published by the Sudanese government, I suggest that the Ministry of Energy & Mine of Sudan (MEM) reply to GLOBAL WITNESS as the above mentioned or make a statement to eliminate misunderstanding from the outside.

I think this event will remind us to stay alert to matters concerning oil production and sale and to further coordinate and communicate with our partners. In the future, we will maintain close cooperation with government departments and relevant units like the MEM in a bid to advance the constant development of Sudan's petroleum industry.

Best regards,

Bo Qiliang
President of CNODC

ملحق رقم (٢)

خطاب من وزارة النفط السودانية الى رصيفتها في جنوب السودان بخصوص رسوم العبور وأستخدام مرافق العمليات النهائية في السودان.



جمهورية السودان
Republic of The Sudan
وزارة النفط
Ministry of Petroleum

مكتب الوزير
Minister's Office

Ministry of Petroleum – Republic of the Sudan

التاريخ: 21 يوليو 2011م
الموافق: 20 شعبان 1432هـ

الرقم: و ن/م و/1/ف/61

الأخ / الكريم ....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: إستحقاق حكومة جمهورية السودان من رسوم حركة الخام لشهر يوليو 2011م

بالإشارة الى خطابكم لنا بتاريخ 14 يوليو 2011م و ردنا عليه بخطابنا بالنمرة و ن/م و/1/ف/61 بتاريخ 18 شعبان 1432 الموافق 17 يوليو 2011م ، أرجو أن أفيدكم أن إستحقاق حكومة جمهورية السودان من الرسوم الخاصة بنصيب جمهورية جنوب السودان من خام النفط عن شهر يوليو 2011م كالآتي:-

- رسوم عبور 72.8 دولار × 2,610,923 برميل =59,529,044 دولار
- رسوم موانئ 6.5 دولار × 2,600,000 برميل =16,900,000 دولار
- رسوم وحدات المعالجة المركزية (CPFs) 2.9 دولار × 4,533,841 برميل = 13,148,139 دولار

32.2 للنقل وتكرير وتصدير البرميل

عليه تكون جملة المبالغ المستحقة(89,577,183 دولاراً فقط) . أرجو التكرم بتوريد ما يعادلها باليورو أو الجنيه الإسترليني لصالح حكومة جمهورية السودان في أي من الحسابين التاليين:-

Bank: BCP, Geneva
Swift Code: BPCPCHGGXXX
A/C No: 10.603006 – in Euro
Account Name: Central Bank of Sudan

OR

Bank: British Arab Commercial Bank,London
Swift Code: BACMGB2L
A/C No: 0000100742 – in Sterling Pound
Account Name: Central Bank of Sudan

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير

علي أحمد عثمان
وزير النفط بالإنابة – حكومة جمهورية السودان

MINISTER'S OFFICE – MINISTRY OF PETROLEUM

صورة الى السيد/
قرنق دينق أكونق
وزير الطاقة و التعدين المكلف – حكومة جمهورية جنوب السودان.

صورة الى السيد/ علي محمود عبد الرسول
وزير المالية و الإقتصاد الوطني.

ملحق رقم (٣)

اتفاق فلج الأطاري لتأمين مناطق ومنشآت النفط في الجنوب عشية الأستفتاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الختامى

إنفاذاً لمقرارات وتوجهات رئاسة الجمهورية بحتمية إستدامة السلام والحفاظ على الإستقرار السياسى والإنسانى والإجتماعى آياً كانت نتيجة الإستفتاء ..... إنعقد اليوم 2010/12/6م بمدينة فلوج بأعالى النيل إجتماع عالى المستوى برئاسة السيدين على عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية ود. رياك مشار نائب رئيس حكومة الجنوب وبمشاركة وزراء النفط ــ الدفاع ــ شئون الجيش الشعبى ــ الداخلية ــ الشئون الداخلية بحكومة الجنوب ونائب ~~رئيس~~ جهاز الأمن الوطنى ووزارة الطاقة والتعدين بحكومة جنوب السودان وحكام وولاة الولايات المنتجة للنفط وممثلى الشركات العاملة بالحقول المنتجة للبترول .

وبعد أستعراض الأوضاع الأمنية لمناطق البترول خلص الإجتماع للمقررات الآتية :

1. أطمأن الإجتماع على إستقرار الأوضاع الأمنية بمناطق البترول .
2. التاكيد على ضرورة مواصلة تأمين مرافق ومنشآت البترول خلال فترة ما قبل وأثناء وبعد الإستفتاء بنفس آلية التأمين التى أقرها الأجتماع المشترك وصادقت عليها رئاسة الجمهورية .
3. توجيه الوحدات المشتركة المدمجة ووزارتى الداخلية بالحكومة الأتحادية وحكومة جنوب السودان وجهاز الأمن والمخابرات لتعزيز وتقوية إجراءات تأمين العاملين فى النفط فى مواقع أنشطته المختلفة .
4. تكوين لجنة ~~عليا~~ للإشراف على إنفاذ خطة تأمين البترول تكون من وزير الداخلية بالحكومة الإتحادية وحكومة الجنوب وجهاز الأمن والمخابرات وقيادة الوحدات المشتركة .
5. توجيه وزارة النفط ببذل المزيد من الجهد فى جوانب الخدمات الإجتماعية .

نص اتفاق فلج الأطاري لتأمين مناطق ومنشآت النفط في الجنوب عشية الأستفتاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

<u>سري للغاية</u>

<u>إتفاق إطاري لتأمين مناطق ومنشآت النفط في الجنوب</u>

<u>(جنوب خط 1956)</u>

ديباجة

1. إنطلاقاً من روح التعاون المشترك بين القوات المسلحة والجيش الشعبي ممثله في مجلس الدفاع المشترك والوحدات المشتركة المدمجة ووزارتي الداخلية في الحكومة الإتحادية وحكومة جنوب السودان وجهاز الأمن والمخابرات وتحقيقاً لرغبة الجميع في توفير الأمن لحقول إنتاج النفط والمنشآت التابعة له جنوب خط حدود 1956 وتعزيزاً للرغبة الأكيدة لأطراف السلام الشامل في إستمرار إستخراج النفط وإستهلاكه وتصديره فقد تم الإتفاق علي الآتي :

أ. إستمرار الوحدات المشتركة المدمجة وفقاً للترتيبات الأمنية الحالية في تأمين البترول جنوباً في الدائرة الخارجية بما يؤمن المنشآت والأفراد والشركات والعاملين وبقية الأجهزة الأمنية(جهاز الأمن والمخابرات الوطني وشرطة الجنوب) في الدائرة الداخلية مع زيادة المعينات اللازمة لمقابلة متطلبات مرحلة ما قبل الإستفتاء ومرحلة الإستفتاء وإعلان النتيجة حتي 16 فبراير 2011 م.

(1مـــن3)



<u>ســري للغاية</u>

ب. التأكيد علي تأمين البترول جنوباً هو مسئولية الوحدات المشتركة المدمجة والأجهزة الأمنية (جهاز الأمن والمخابرات الوطني وشرطة الجنوب) كل حسب إختصاصه في حالة الحاجة يتم تعزيز إضافي بولاية الوحدة وشمال أعالي النيل من الوحدات المشتركة المدمجة من مناطقها الأخري .

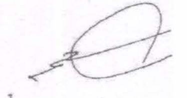
جـ. الإستمرار في قيام الوحدات المشتركة المدمجة بتأمين مناطق البترول في الجنوب حتي 9 يوليو 2011م وفقاً للموجهات السياسية التي يتفق عليها طرفا إتفاقية السلام الشامل عقب إعلان نتيجة الإستفتاء.

د. يجتمع مجلس الدفاع المشترك لوضع هذا الإتفاق الإطاري موضع التنفيذ فوراً وتلتزم الأطراف والحكومة الإتحادية وحكومة الجنوب لتوفير المعينات والمتطلبات اللازمة للإنفاذ .

هـ. تكوين آلية لمراقبة إنفاذ هذه الخطة الأمنية والتدخل الفوري لإحتواء أي طارئ وذلك علي النحو التالي :

(1) وزير الداخلية بالحكومة الإتحادية رئيساً .

(2) وزير الداخلية بحكومة الجنوب رئيساً مناوباً .



سري للغاية

(3) مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني عضواً.

(4) نائب مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني عضواً .

(5) قائد الوحدات المشتركة المدمجة . عضوا .

(6) قائد ثاني الوحدات المشتركة المدمجة عضواً .

تم تحريره في مدينة فلوج بولاية أعالي النيل في اليوم الثلاثين من ذو الحجة 1431هجرية الموافق السادس من ديسمبر 2010م بحضور شهادة السيد نائب رئيس الجمهورية والسيد نائب رئيس حكومة الجنوب .

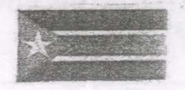
الفريق أول مهندس ركن	الفريق
عبد الرحيم محمد حسين	نيال دينق نيال
وزير الدفـــــــــاع	وزير شئون الجيش الشعبي

سري للغاية

ملحق رقم (٤)

خطاب من كبير مفاوضي الجنوب باقان أموم الى رصيفه أدريس عبدالقادر بخصوص التعامل مع نفط الجنوب بعد التاسع من يوليو ٢٠١١







SUDAN PEOPLES'S LIBERATION MOVEMENT (SPLM)
General Headquarters

---

20 May 2011

DELIVERY VIA CHAIR OF AUHIP

Idriss Abdelgader
Chair, GoS/NCP Negotiation Team
Government of Sudan

Re: Lifting, Marketing and Trading of South Sudan Oil

Dear Chair Abdelgader:

With effect from 9 July 2011, Southern Sudan will become an independent sovereign nation to be known as the Republic of South Sudan (**"South Sudan"**). Under clear and established principles of international law, South Sudan will have sovereignty over all of the natural resources, including crude oil, situated in the subsoil of its territory, and the Government of South Sudan intends to exercise such sovereignty. To this end, only South Sudan, its agencies, instrumentalities and nominees (the **"South Sudan Parties"**) will have the right to lift, market and deal with (or authorize others to lift, market or deal with) the government entitlement of crude oil produced within the territory of South Sudan (**"Government Crude Oil"**), which will fall under the sovereignty of South Sudan.

In connection with the lifting, marketing and disposition of Government Crude Oil, neither the Republic of Sudan, nor any of its agencies, instrumentalities or nominees, including Sudapet Company Limited, or any other person, is authorized:

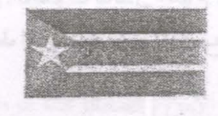
(i) to act or hold itself out as agent, partner, marketer or representative of, or acting in any other capacity for or on behalf of, any of the South Sudan Parties;

(ii) to create or seek to create obligations that are binding on any of the South Sudan Parties or any of its assets, including any Government Crude Oil; or

(iii) to purport to do so,

and any such authorization is hereby disclaimed.







SUDAN PEOPLES'S LIBERATION MOVEMENT (SPLM)
General Headquarters

The Government of the Republic of South Sudan expressly reserves all of its rights under international law and otherwise in this regard, including the right to seek damages and any other relief lawfully available.

For the avoidance of doubt, nothing in this letter is intended to or shall be deemed to prejudice or affect the rights of any of the oil company participants (other than Sudapet Company Limited) under any contractual arrangements currently in effect.

Yours sincerely

20/05/011

H.E. Pagan Amum
Secretary General
Chair, SPLM/GoSS Negotiation Team

cc:
President Thabo Mbeki, Chair, AUHIP

ملحق رقم (٥)

أمر من رئيس جمهورية جنوب السودان بتشكيل فريق لتسويق الخام المنتج في جنوب السودان.



Government of Southern Sudan
(GOSS)
Office of The President

Ref: GOSS/PO/J/33/2011 Date: 5TH June, 2011

PRESIDENTIAL ORDER NO.33/2011 FOR THE FORMATION OF MARKETING TEAM FOR THE MARKETING OF SOUTHERN SUDAN CRUDE OIL, 2011 A.D.

1. TITLE AND COMMENCEMENT

This Order may be cited as "The Presidential Order for the Formation of Marketing Team for the Marketing of Southern Sudan Crude Oil, 2011 A.D" and shall come into force on the date of its signature by the President.

2. THE ORDER

In exercise of the powers conferred upon me under Article 103(2)(k) read together with Article 183(2) and (5) of the Interim Constitution of Southern Sudan, 2005, I, General Salva Kiir Mayardit, President of Government of Southern Sudan, do hereby order for the formation of the Marketing Team for the Marketing of Southern Sudan Crude Oil.

3. MEMBERSHIP OF THE TEAM

The Team shall be formed of the following members as hereunder:

S/N	Name in Full	Position
1	Dr. Lual Acuek Lual Deng, Minister of Petroleum (GoNU)	Chairman
2	Mr. Garang Diing Akuong, Minister of Energy and Mining (GoSS)	Member
3	Jema Nunu Kumba, Minister of Housing and Physical Planning (GoSS)	Member
4	Mr. Kornello Koryom Mayik (BOSS)	Member
5	Mr. Moses Macar Aciek, Marketing Section, Min. of Petroleum (GoNU)	Member
6	Mr. Yousif Ramadan, Ministry of Finance & Economic Planning (GoSS)	Member
7	Mr. Simon Chuol Martin, Marketing Section, Min. of Petroleum (GoNU)	Secretary

4. TERMS OF REFERENCE OF THE TEAM

The terms of reference for the Team shall be as follows:

(a) to design the most appropriate method for marketing the Southern Sudan Crude Oil, Nile Blend or Dar Blend through tendering method or direct negotiation or a combination thereof;

(b) to market the July 10th – 31st entitlement of Southern Sudan share of crude oil as per (a) above;

(c) to negotiate the fees for the usage of downstream facility located in Northern Sudan; Central Processing Facility (C.P.F.), pipeline, refineries, port and marine terminals;

(d) to develop and formulate a mechanism for a permanent body for the marketing of crude oil abroad e.g. Singapore, Dubai, London and New York;

(e) to work and find alternative routes for the exportation of Southern Sudan crude oil other than through Northern Sudan;

(f) to monitor the operation of the international crude oil prices ; and

(g) to publish on monthly basis the volume of crude oil which has been sold, their prices and the buyers with the view of ensuring transparency in the marketing of the crude oil to the general public and other stakeholders.

5. TIME PERIOD FOR THE PRESENTATION OF THE REPORT

The Team shall carry out its functions and duties in accordance with this Order and to present its report to the President on monthly basis until a permanent mechanism for marketing crude oil is established.

Made under my Hand in Juba, this Fifth Day of June, 2011

General Salva Kiir Mayardit
First Vice President of the Republic and
President of the Government of Southern Sudan
JUBA

ملحق رقم (٦)

أمر من رئيس جمهورية جنوب السودان بالغاء أمر تشكيل فريق تسويق الخام المنتج من جنوب السودان.

Office of The President

Ref: GOSS/PO/J/34/2011 Date: 15th June, 2011

GOVERNMENT OF SOUTHERN SUDAN (GOSS)

Presidential Order No. 34/2011 for The Cancellation of Presidential Order No. 33/2011 for the Formation of the Marketing Team for the Marketing of Southern Sudan Crude Oil, 2011. A.D.

1. ORDER AND COMMENCEMENT

This Order may be cited as "The Presidential Order No. 34/2011 for the Cancellation of Presidential Order No. 33/2011 for the Formation of the Marketing Team for the Marketing of Southern Sudan Crude Oil, 2011 A.D." and shall come into force on the date of its signature by the President.

2. THE ORDER FOR CANCELLATION

In exercise of the powers conferred upon me under Article (103) of the Interim Constitution of Southern Sudan, 2005, I, General Salva Kiir Mayardit, President of the Government of Southern Sudan, do hereby cancel the Order for the Formation of the Marketing Team for the Marketing of Southern Sudan Crude Oil forthwith with the following procedures to be adhered to immediately:

(a) any previous contracts of sale entered into by the Team in accordance with the cancelled Order are deemed to have been consequently cancelled with no legal effect; and

Tel.: 0811 820605 - 820141

(b) any further committees of this nature in regards to their formation shall be after we have agreed with the Government of the North on the issue of the oil revenue which are currently under discussions.

Made under my hand in Juba, this Fifteenth Day of June, 2011 A.D.

General Salva Kiir Mayardit
First Vice President of the Republic and
President of the Government of Southern Sudan
JUBA

ملحق رقم (٧)

البيان الصحافي لأول زيارة لرئيس جمهورية جنوب السودان سلفا كير الى السودان بعد الأنفصال.

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

حول زيارة فخامة الفريق سلفاكير ميارديت رئيس جمهورية جنوب السودان للخرطوم ٨- ٩ أكتوبر ٢٠١١م

يتفق الجانبان علي أن الزيارة الكريمة لفخامة الرئيس سلفاكير ميارديت رئيس جمهورية جنوب السودان لجمهورية السودان بدعوة كريمة من فخامة الرئيس عمر حسن البشير ، تمثل استشرافاً لمرحلة تأسيسية لتعميق العلائق الأزلية بين البلدين الشقيقين ولمنفعة شعبيهما .

كما يعلن الجانبان أنهما قد اتفقا وتواثقا علي المبادئ الرئيسية التالية لاستشراف هذه المرحلة ولبناء علاقات جوار إستراتيجية دائمة .

أولاً :الاتفاق علي التعاون الايجابي والتفضيلي بين البلدين الشقيقين .

ثانياً : الاتفاق علي تسوية الخلافات والقضايا الماثلة والمستقبلية بالوسائل السلمية وعدم اللجوء للوسائل غير السلمية مهما كانت هذه القضايا ومهما كان مبلغ خطورتها أو حساسيتها ، وما إذا كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ثالثاً : أن تقود وزارتا الخارجية في البلدين العمل لتحقيق هذه الأهداف وان تقوم بالدور التنسيقي اللازم بين الأجهزة المختصة في البلدين . وفي سبيل تفعيل هذه الأهداف ، يتفق الجانبان علي إنشاء لجنة عليا ولجنة وزارية متخصصة تعاونها لجنة للتشاور السياسي بين وزارتي الخارجية تتوفر لها سرعة الحركة وانسيابها .

وفيما يتعلق بالموضوعات التى تم بحثها في المباحثات تم التوصل للأتى

* التاكيد على اهمية الاتفاق الاخير الذى تم فى اجتماع الآلية السياسية الأمنية العليا حول إدارة الحدود الذى عُقد بالخرطوم وضرورة التحضير الجيد لإنجاح اجتماع جوبا المزمع عقده فى الثامن عشر من شهر أكتوبر الجارى. كما تم الاتفاق على منع أى عمل عدائى من بلد تجاه الأخر وأن تعمل الوحدات الأمنية فى البلدين على التحقق من الإتهامات المتبادلة حالياً ووقفها فوراً.

* فى الترتيبات الأقتصادية والمالية الانتقالية بما في ذلك النفط، تم الاتفاق على تفعيل اللجان المشتركة التى تتولى الألية الافريقية رفيعة المستوى تيسير أعمالها . وفى حالة عدم احراز تقدم تقوم اللجان المشتركة بالعمل مباشرة دون وسيط بغية الوصول لإتفاق خلال فترة يتم التوافق عليها.

* فى مجال التعليم العالى والتعاون العلمى ، أتفق الجانبان على الاتى :- ١- العمل على إقامة وتوطيد علاقت مباشرة بين الوزارتين المعنيتين بالتعليم العالى والبحث العلمى فى البلدين بقية تبادل الخبرات والتجارب، بالإضلفة لتوفيق أوضاع العاملين والطلاب فى الجانبين بما يحفظ حقوقهم. كما التزمت حكومة السودان بتخصيص مائة منحة للطلاب من جمهورية جنوب السودان فى مستويي البكلاريوس والدبلوم فى جامعاتها المختلفة.

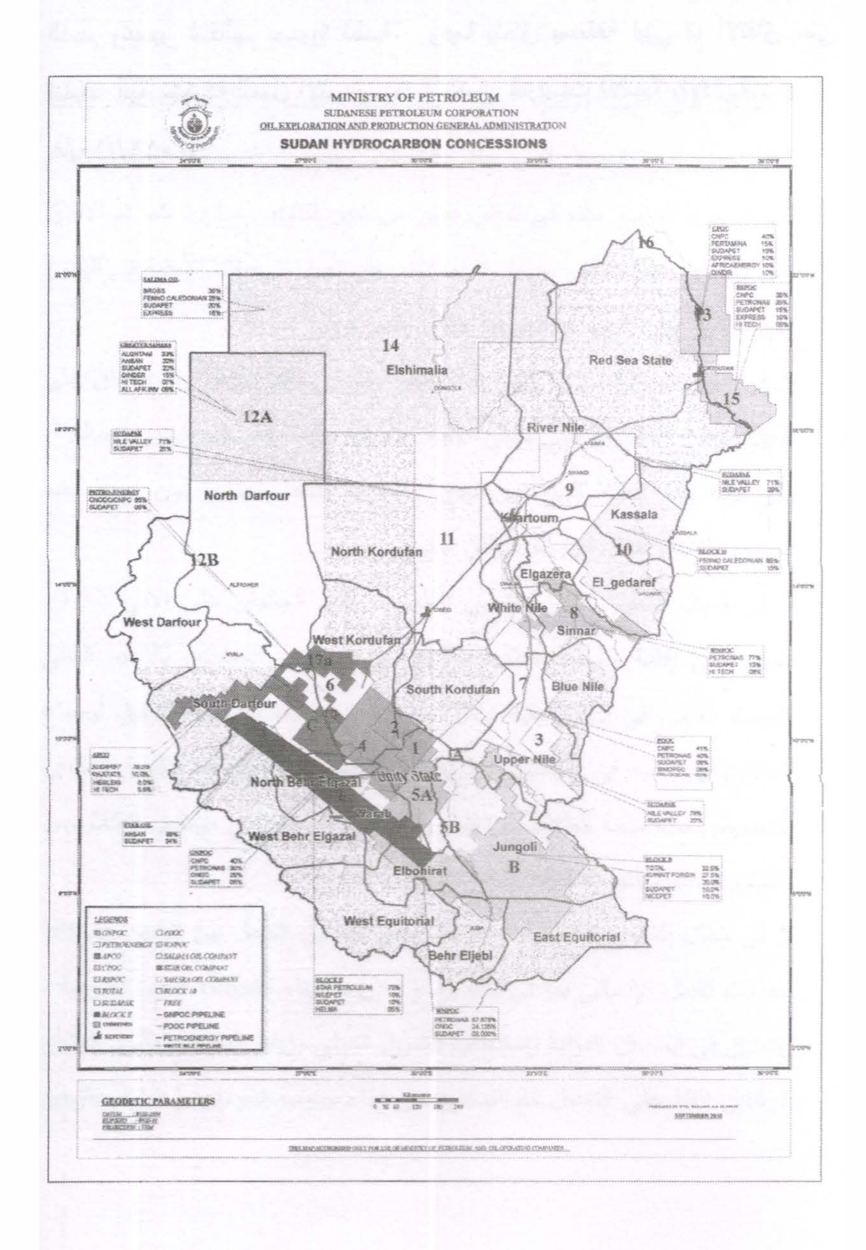
* فى مجال الشئون الإنسانية تم الاتفاق على التنسيق الكامل بين البلدين فى كافة مجالات العمل الإنسانى بما فى ذلك برامج التدريب وبناء القدرات، العودة الطوعية ، التنسيق فى المحافل الدولية واستقطاب التمويل الدولي وزيادة التمويل الذاتى. كما أن الجانبين اتفقا على التعامل مع العائدين من ابناء جنوب السودان بإعتبارهم نازحين

وليسوا لاجئين حتى نهاية الفترة الإنتقالية فى مارس ٢٠١٢، وتقديم كافة اشكال الدعم وتيسير انتقالهم بصورة سلسة. وفيما يتعلق بمنطقة ابيي تم الاتفاق على إنشاء آلية مشتركة للعمل الانسانى بعد إستكمال الترتيبات الامنية والإدارية .

٨/١٠//٢٠١١م

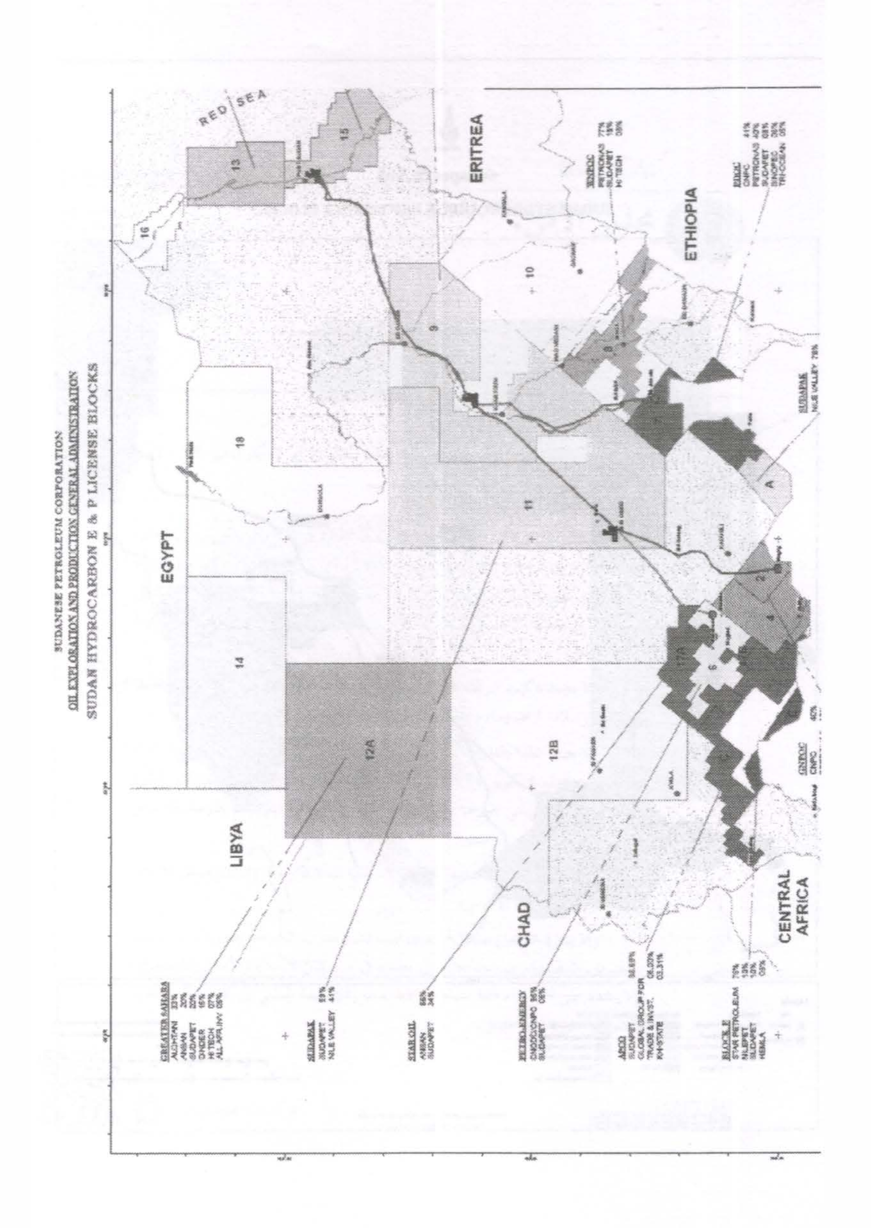
ملحق رقم (٨)

مناطق الأمتياز للصناعة النفطية حسب التقسيم الولائي في السودان قبل الأنفصال.



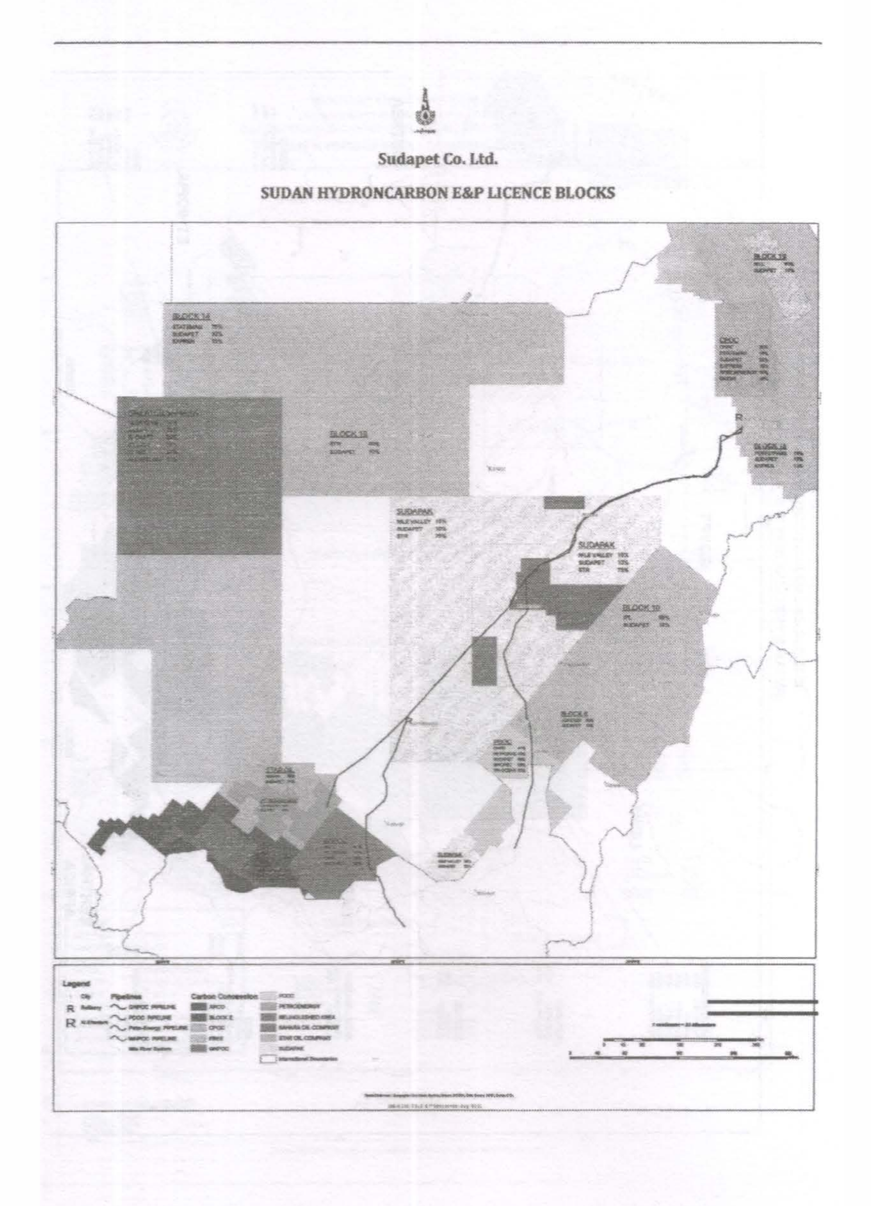
ملحق رقم (٩)

مواقع الأمتياز للصناعة النفطية في السودان بعد الأنفصال.



ملحق رقم (١٠)

مناطق الأمتياز للصناعة النفطية في السودان بعد ترسية العقودات الأخيرة أثر الجولة الثالثة للمفاوضات مع الشركات في ٢٠١٢.



ملحق رقم (١١)

نص قرار مجلس الأمن بخصوص العلاقة بين السودان وجنوب السودان.

S/RES/2046 (2012) الأمم المتحدة



Distr.: General
2 May 2012

القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٧٦٤، المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبياناته السابقة بشأن الحالة في السودان وجنوب السودان، وبخاصة القرارات ١٩٩٠ (٢٠١١)، و ٢٠٢٤ (٢٠١١)، و ٢٠٣٢ (٢٠١١)، وإلى بيانيه الرئاسيين المؤرخين ٦ آذار/مارس ٢٠١٢ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، **وإذ يشير كذلك** إلى الأولوية التي يعطيها لإحراز تقدم كامل وعاجل في جميع المسائل العالقة في اتفاقية السلام الشامل،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان وجنوب السودان واستقلالهما ووحدتهما وسلامة أراضيهما، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يحيط علما بالفقرة ٧ من المقرر الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، في جلسته ٣١٩، **وإذ يكرر التأكيد** على أن الحدود الإقليمية للدول لا ينبغي تغييرها بالقوة، وأنه يتعين تسوية أي منازعات إقليمية بالوسائل السلمية حصرًا،

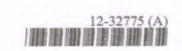
وإذ يشير إلى أهمية مبادئ التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وحسن الجوار، وعدم التدخل، والتعاون الإقليمي،

وإذ يلتزم التزاما راسخا بأن يرى السودان وجنوب السودان يتحولان إلى دولتين مزدهرتين اقتصاديا، تعيشان جنبا إلى جنب في جو من السلام والأمن والاستقرار، **وإذ يشدد** على أهمية بناء الثقة المتبادلة والاطمئنان وتهيئة بيئة تفضي إلى الاستقرار والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل،



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-32775 (A)



وإذ يدين أحداث العنف المتكررة عبر الحدود بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك تحركات الجنود، والاستيلاء على هجليج واحتلالها، وتقديم الدعم للقوات المقاتلة بالوكالة، وعمليات القصف الجوي التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية،

وإذ يدين أي إجراءات تتخذها أي جماعة مسلحة بهدف الإطاحة بالقوة بحكومة السودان أو جنوب السودان،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من الحالة الإنسانية التي يتسبب فيها القتال بين السودان وجنوب السودان، واستمرار التناحر في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، في السودان،

وإذ يدين بقوة جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين في انتهاك للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان،

وإذ يرحب بسحب جيش جنوب السودان من هجليج، **ويدعو** إلى الوقف الفوري لعمليات القصف الجوي التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية ضد جنوب السودان،

وإذ يدين بقوة انتهاكات حقوق الإنسان التي تطال الأشخاص غير المحاربين في المنطقة المتضررة، والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية الاقتصادية، ولا سيما المنشآت النفطية، وجميع البيانات التحريضية التي تؤدي إلى تشويه صورة كلا الطرفين، وتهديد العناصر المتطرفة بشن أعمال قتالية، بما في ذلك الهجمات الناجمة عن كراهية الأجانب،

وإذ يدعو إلى القيام بعملية محايدة لتقصي الحقائق بغية تقييم الخسائر والأضرار الاقتصادية والإنسانية، بما فيها الأضرار التي لحقت بالمنشآت النفطية وغيرها من البنى التحتية الأساسية، في هجليج وحولها،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء مصير مواطني كلا البلدين المقيمين في أراضي كل منهما، وذلك عقب نهاية الفترة الانتقالية التي تمت في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢،

وإذ يشير إلى الاتفاق المبرم في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة، وإذ يحيط علما بالالتزام الوارد في الفقرة ٢ بإنشاء منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح، وبالاتفاق المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بشأن بعثة دعم رصد الحدود، الذي يتضمن تفاصيل عن إنشاء آلية مشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، يشمل نطاق مسؤوليتها المنطقة الآمنة المنزوعة السلاح، وتفاصيل عن الآلية السياسية والأمنية المشتركة،

وإذ يسلم بالحاجة الملحة إلى أن يشرع السودان وجنوب السودان في عملية نزع السلاح من المنطقة الحدودية،

وإذ يأسف لعدم إعادة السودان وجنوب السودان نشر قواهما الأمنية من منطقة أبيي وفقا لاتفاقهما المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وللقرار ١٩٩٠ (٢٠١١)،

واقتناعا منه بأنه لا يمكن حل التراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق بالوسائل العسكرية، **وإذ يشدد** على الحاجة الماسة إلى إيجاد حل سياسي عن طريق التفاوض، على أساس احترام التنوع في ظل الوحدة،

وإذ يعيد تأكيد قراراته السابقة ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في التراعات المسلحة، و ١٦١٢ (٢٠٠٦) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) بشأن الأطفال والتراع المسلح، و ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، و ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لدعم السودان وجنوب السودان في سعيهما إلى التغلب على تركة التراع ومرارته في السودان، بوسائل منها على الخصوص إبرام اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وتنفيذه، ولا سيما تنظيم استفتاء تقرير مصير جنوب السودان، والمفاوضات المتصلة بالعلاقات في فترة ما بعد الانفصال،

وإذ يشيد بجهود أعضاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بمن فيهم رئيس الفريق الرئيس ثابو امبيكي، والرئيسان السابقان عبد السلام أبو بكر وبيير بويويا، ورئيس السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ورئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، هايلي منكريوس، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي تحت قيادة الفريق تسفاي تاديسي،

وإذ يعرب عن تأييده الكامل للمقرر المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٣١٩ بشأن الحالة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، بغية تهدئة التوتر الراهن، وتيسير استئناف المفاوضات بشأن العلاقات في فترة ما بعد الانفصال، وتطبيع علاقاتهما، ولا سيما خريطة الطريق المبينة في ذلك المقرر،

وإذ يقرر أن الحالة السائدة على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** أن يتخذ السودان وجنوب السودان الإجراءات التالية فورا ما لم ينص على غير ذلك أدناه:

'١' الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية، بما في ذلك عمليات القصف الجوي، على أن يبلغ الطرفان رسميا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس الأمن بالتزامهما في هذا الصدد في غضون فترة لا تتعدى ٤٨ ساعة من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

'٢' السحب غير المشروط لجميع قواتهما المسلحة إلى جانبيهما من الحدود، طبقا للاتفاقات المعتمدة سابقا، بما في ذلك الاتفاق المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن بعثة دعم رصد الحدود؛

'٣' القيام، خلال فترة لا تتجاوز أسبوعا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، بتفعيل آليات أمن الحدود الضرورية، ألا وهي الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، وإقامة منطقة حدودية آمنة منزوعة السلاح، وذلك طبقا للخريطة الإدارية والأمنية التي عرضها على الطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على أن يكون معلوما أن هذه الخريطة لا تخل بأي حال من الأحوال بالمفاوضات الجارية حاليا بشأن المناطق المتنازع عليها وترسيم الحدود؛

'٤' التوقف عن إيواء أو دعم مجموعات متمردة ضد الدولة الأخرى؛

'٥' تفعيل اللجنة المخصصة، في ظل الآلية السياسية والأمنية المشتركة، لتلقي شكاوى وادعاءات أحد الطرفين ضد الآخر؛

'٦' الوقف الفوري للدعاية العدائية والتصريحات التحريضية في وسائل الإعلام، فضلا عن أي اعتداءات على الممتلكات والرموز الدينية والثقافية المملوكة لمواطني الدولة الأخرى، على أن تضطلع الحكومتان بالمسؤولية الكاملة عن حماية رعايا كل منهما تماشيا مع المبادئ الدولية، وبما ينسجم مع الاتفاق الإطاري بشأن وضع رعايا الدولة الأخرى والمسائل ذات الصلة الذي استُهل في آذار/مارس ٢٠١٢؛

'٧' تنفيذ الجوانب المعلقة من الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، ولا سيما إعادة انتشار جميع القوات السودانية وقوات جنوب السودان، في غضون فترة لا تتجاوز أسبوعين من اتخاذ هذا القرار، خارج منطقة أبيي؛

٢ - **يقرر** أن يستأنف السودان وجنوب السودان المفاوضات بلا شروط، تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وبدعم من رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في وقت يحدده فريق الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع الشركاء الدوليين المعنيين، ولكن في غضون فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ اتخاذ هذا القرار، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا التالية ذات الأهمية القصوى:

'١' الترتيبات المتعلقة بالنفط وما يتصل به من مدفوعات؛

'٢' وضع رعايا كل بلد المقيمين في البلد الآخر، بما يتفق مع الاتفاق الإطاري بشأن مركز رعايا الدولة الأخرى والمسائل ذات الصلة الذي استُهل في آذار/مارس ٢٠١٢؛

'٣' تسوية وضع المناطق الحدودية المتنازع عليها والمطالب بها، وترسيم الحدود؛

'٤' الوضع النهائي لمنطقة أبيي؛

٣ - **يقرر** أن تقيم حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال تعاونا كاملا مع فريق الاتحاد الأفريقي ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بغية التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات على أساس الاتفاق الإطاري بشأن الشراكة السياسية المبرم في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال والترتيبات السياسية والأمنية المتعلقة بولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان؛

٤ - **يحث بقوة** السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال على أن تقبلا الاقتراح الثلاثي المقدم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين في كلتا المنطقتين، وأن تكفلا، وفقا للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي المنطبق والمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وصول موظفي الأمم المتحدة وسائر العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بصورة آمنة وفورية ودون عوائق، وكذلك تسليم الإمدادات

والمعدّات، لتمكين أولئك العاملين من إنجاز مهامهم بكفاءة في مجال مساعدة السكان المدنيين المتضررين من التراع؛

٥ - **يقرر** أن تُختتم المفاوضات المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه في غضون ثلاثة أشهر من اتخاذ هذا القرار، وفي حالة عدم تمخض هذه المفاوضات عن اتفاق بشأن أي من المسائل المطروحة أو كلها في غضون مهلة الثلاثة أشهر المخصصة لها، **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع فريق الاتحاد الأفريقي، ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بإبلاغ مجلس الأمن في غضون أربعة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار عن حالة المفاوضات، بما في ذلك تقديم مقترحات مفصلة عن جميع المسائل التي لم يُبت فيها بعد؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يتشاور مع الاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ هذا القرار ومقررات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وأن يعمل عن كثب مع فريق الاتحاد الأفريقي لدعم جهود التيسير التي يضطلع بها، وأن يبلغ مجلس الأمن، في غضون ١٥ يوما ثم مرة كل أسبوعين بعدئذ، عن حالة امتثال السودان وجنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال للقرارات الواردة في هذا القرار، **ويعرب عن عزمه**، في حالة عدم امتثال أي من الأطراف أو كلها للقرارات الواردة في هذا القرار، اتخاذ تدابير إضافية مناسبة بموجب المادة ٤١ من الميثاق، حسب الاقتضاء؛

٧ - **يهيب** بجميع الأطراف أن تعزز حقوق الإنسان وتحميها، بما فيها حقوق المرأة والأشخاص المنتمين للفئات الضعيفة، وأن تمتثل للالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، **ويدعو** إلى مساءلة جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لتلك القوانين، بما في ذلك العنف الجنسي؛

٨ - **يشيد** بما تبذله قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من جهود في سبيل تنفيذ ولايتها، **ويعرب عن** بالغ تقديره للعمل الذي يضطلع به قائد القوة والبلدان المساهمة بقوات، **ويعرب عن عزمه** إجراء تقييم لولاية قوة الأمم المتحدة في سياق امتثال السودان وجنوب السودان للقرارات الواردة في هذا القرار، ووفائهما بالتزاماتهما المنصوص عليها في الاتفاقات المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه، و ٢٩ حزيران/يونيه، و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١؛

٩ - **يشدد** على أهمية وضرورة إعادة بناء سلام شامل وعادل ودائم بين السودان وجنوب السودان؛

١٠ - **يقرر** أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

ملحق رقم (١٢)

أتفاقية التعاون بين السودان وجنوب السودان حول النفط.

Agreement

between

The Government of the Republic of South Sudan

and

The Government of the Republic of the Sudan

on

Oil and Related Economic Matters

Addis Ababa, 27 September 2012



TABLE OF CONTENTS



Preamble:

Affirming their commitment to promoting the future stability and economic viability of both States;

Mindful of the mutual interest of both States to cooperate between themselves and with their neighbours on the basis of respect for each other's sovereignty, territorial integrity and common pursuit of sustainable development and mutual benefit in accordance with international law;

Acknowledging the importance of carrying out oil related operations with due diligence and efficiency and in accordance with international practice and the key role that oil revenues play with respect to their respective economies;

Recognizing the reality of interdependence and shared interest in the oil sector;

Convinced that they should reach decisions with the above reality in mind and with a view to promoting the economic welfare and wellbeing of the peoples of the two States;

The Parties hereby agree as follows:

1 DEFINITIONS

"Agreement" shall mean this Agreement concerning oil and related economic matters.

"GoRSS" shall mean the Government of the Republic of South Sudan

"GoS" shall mean the Government of the Republic of the Sudan.

"Oil Entitlement Volumes" shall mean such oil volumes that a party to an exploration and production sharing agreement is entitled to receive thereunder.

"Parties" shall mean the GoRSS and the GoS.

"Petroleum Monitoring Committee" shall mean the committee and the sub-committees established in accordance with Article 10.

"Processing and Transportation Facilities" shall mean the GNPOC central processing facility, the GNPOC transportation system, the Petrodar central processing facility and the Petrodar transportation system.

"RoS" shall mean the Republic of the Sudan.

"RSS" shall mean the Republic of South Sudan.

"TFA" shall mean the transitional financial arrangement provided for in Article 4.4.

2 SOVEREIGNTY

2.1 Each State shall have permanent sovereignty over its natural resources located in or underneath its territory, including petroleum resources.

2.2 Each State shall have sovereignty over all petroleum facilities constructed or installed for the petroleum operations within its territory.

2.3 The Parties agree that the territorial principle applies in the petroleum sectors of both States.

3 ACCESS RIGHTS, DELIVERY AND REDELIVERY

3.1 a. The GoS hereby grants the GoRSS access rights to the Processing and Transportation Facilities for the GoRSS Oil Entitlement Volumes in accordance with this Agreement and the agreements to be developed as provided in sub-Article 3.3 below.

b. The right of access for the crude oil produced in Block 5A shall be subject to quality and capacity constraints of the processing facilities and the transportation system and the Khartoum Refinery.

3.2 The GoRSS Oil Entitlement Volumes delivered at the inlet of the GNPOC processing facilities shall be redelivered at the outlet of the GNPOC transportation system. The GoRSS Oil Entitlement Volumes delivered at the inlet of the Petrodar processing facilities shall be redelivered at the outlet of the Petrodar transportation system. The redelivery obligations shall be subject to applicable quality and quantity adjustments, fuel oil consumption and processing and transportation operational losses.

3.3 a. The Parties shall develop processing agreements for the processing of the GoRSS Oil Entitlement Volumes in the GNPOC and Petrodar processing facilities and transportation agreements for the transportation in the GNPOC and Petrodar transportation systems. The agreements shall be compatible with the existing processing and transportation procedures and practices in these facilities and consistent with this Agreement. The Parties shall aim to conclude the agreements within one (1) month after the signing of this Agreement, unless otherwise agreed.

b. The resumption of oil production, processing and transportation as provided for in Article 15 shall not be dependent upon the conclusion of agreements under sub-Article 3.3 a above. Until such processing and transportation agreements have been concluded, existing practices based on the relevant technical provisions as contained in the relevant Crude Oil Transportation Agreements shall apply unless otherwise provided for in this Agreement.

3.4 The Parties shall take all necessary actions to implement the provisions of this Article and other relevant provisions of this Agreement with the relevant operating companies.

3.5 The GoRSS shall provide their proportionate share of the linefill for the



Petrodar and GNPOC transportation systems. At the expiry of this Agreement, this share of the linefill shall be redelivered to the GoRSS at the marine terminal.

3.6 If oil production in the RSS should become technically or economically non-sustainable, the GoRSS shall send written notice to the GoS at least sixty (60) days prior to the estimated suspension of deliveries. Following consultation with the GoS, the GoRSS may suspend deliveries of the GoRSS Oil Entitlement Volumes under this Agreement from those fields where such non-sustainability exists.

3.7 If the operation of the Processing and Transportation Facilities should become technically or economically non-sustainable, the GoS shall send written notice to the GoRSS at least sixty (60) days prior to the estimated suspension of deliveries. Following consultation with the GoRSS, the GoS may suspend the operation of those facilities where such non-sustainability exists.

4 FINANCIAL ARRANGEMENTS

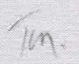
4.1 Processing fees

4.1.1 The GoRSS shall pay to the GoS a processing fee of one United States Dollar and sixty cents per barrel (USD 1.60/bbl) for the GoRSS Oil Entitlement Volumes for processing services in the GNPOC processing facilities.

4.1.2 The GoRSS shall pay to the GoS a processing fee of one United States Dollar and sixty cents per barrel (USD 1.60/bbl) for the GoRSS Oil Entitlement Volumes for processing services in the Petrodar processing facilities.

4.2 Transportation fees

4.2.1 The GoRSS shall pay to the GoS a transportation tariff of eight United States Dollars and forty cents per barrel (USD 8.40/bbl) for the GoRSS Oil Entitlement Volumes for transportation services in the GNPOC transportation facilities.




4.2.2 The GoRSS shall pay to the GoS a transportation tariff of six United States Dollars and fifty cents per barrel (USD 6.50/bbl) for the GoRSS Oil Entitlement Volumes for transportation services in the Petrodar transportation facilities.

4.3 Transit fee

4.3.1 Whereas, during negotiations, the GoS had first indicated a transit fee of USD 6.00/bbl for the foreign transporters of oil through its territory, the GoS has now set that fee at USD 4.00/bbl; and whereas the GoRSS initially indicated that a transit fee of USD 0.63/0.69/bbl would be appropriate but at the end of the negotiations in August 2012 had considered that it would be reasonable that the GoS grants free transit for all the oil produced in the RSS; neither Party has endorsed, or should be regarded as having endorsed, any of the fees quoted or positions taken by the other Party.

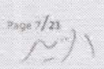
However, in view of the special relationship between the RSS and the RoS, the Parties have agreed that the transit fee for the GoRSS Oil Entitlement Volumes shall be United States one dollar (USD 1.00/bbl). This special fee shall not serve as a precedent, nor shall it have any implication for, or prejudice, any arrangements between either State and any third party. Accordingly, nothing in this paragraph, or in any other part of this Agreement, shall be understood to be the GoRSS's consent - express or implied - to the GoS levying of a transit fee of any value on entitlements other than those of the GoRSS. It is for the GoS to agree with foreign transporters on whatever transit fee it deems fit.

4.4 TFA

4.4.1 The GoRSS shall transfer to the GoS a finite sum of three billion and twenty eight million United States Dollars (USD 3.028 Billion), as a transitional financial arrangement, which the GoRSS will pay in accordance with the payment procedures in Article 5 below, on the basis of a rate of fifteen United States Dollars per barrel (USD 15.00/bbl).

4.4.2 In case the finite sum of the TFA as provided in sub-Article 4.4.1 above, by the way of payment provided for in Article 5, has not been fully paid sixty





(60) days prior to the expiry of the term this Agreement as provided in Article 22, the outstanding balance shall be paid within thirty (30) days prior to the date of expiry.

5 PAYMENT PROCEDURES

5.1 All payments from the GoRSS to the GoS for processing fees, transportation tariffs, transit fees and TFA transfers shall be based on the oil volumes redelivered to the GoRSS and lifted at the marine terminal on board vessels at Port Sudan as specified in the respective bills of lading.

5.2 The GoS shall issue two separate invoices, one for processing fees, transportation tariffs and transit fees, and another for TFA, each time the GoRSS Oil Entitlement Volumes have been finally redelivered and lifted at the marine terminal and a bill of lading has been issued. Payment shall be made by the GoRSS within forty (40) days from the date of the bill of lading.

5.3 The GoRSS shall make payment of the invoice amounts due through the Central Bank of South Sudan to such account(s) of the GoS as the Central Bank of Sudan may specify in writing from time to time. Payment shall be made by wire transfer. The GoRSS shall give notice to the GoS by facsimile or other electronic transmission immediately when payment has been made.

5.4 The invoices will be in United States Dollars, but the GoS shall have the right to request payment in equivalent Euro or Pounds Sterling or in any other convertible currency. The rate of exchange to be applied for the conversion of United States Dollars to the currency of payment shall be the spot rate posted on Reuters or an equivalent service by the Bank of England at or around 12:00 noon GMT on the date the payment is made. The GoS shall bear the costs of the payment transfer and the currency conversion.

5.5 Processing fees, transportation tariffs, transit fees and TFA payments shall be paid in cash by the GoRSS.



5.6 The GoS may receive payments for processing fees, transportation tariffs, transit fees and TFA payments in kind upon its request and with the prior written consent of the GoRSS.

6 SPECIFIC RIGHTS AND UNDERTAKINGS

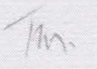
6.1 Specific rights and undertakings of the GoS

6.1.1 If the GoRSS fails to pay all or any part of the amount of any invoice for processing fees, transportation tariffs, transit fees or TFA payments, as herein provided, when such amount is due, the GoS shall issue a default notice to the GoRSS, and the GoRSS shall remedy the default within fifteen (15) working days from the date of receipt of the default notice. If the GoRSS fails to remedy the default within the said fifteen (15) days, then liquidated damages of two (2) % per annum above London Interbank Offered Rate (LIBOR) shall accrue on the unpaid amount from the date of expiry of the remedy period given under the default notice until the date of actual payment.

6.1.2 In the event that the GoRSS fails to remedy the defaulted amount plus the liquidated damages charged as provided above, the GoS shall have the right (right of lien) to sell at international market price FOB Port Sudan such quantity of the GoRSS's Oil Entitlement Volumes as shall be sufficient to pay such defaulted amount.

6.1.3 In the event that any amount realized by the GoS from the sale of the GoRSS Oil Entitlement Volumes is in excess of the indebtedness and liquidated damages owing by the GoRSS under this Agreement, the GoS shall promptly return to the GoRSS the excess amount. In the event that the GoS fails to return the excess amount, the GoRSS shall have the right to deduct the amount from the next payment due to the GoS.

6.1.4 In addition to the exercise of the right of lien as provided in sub-Article 6.1.2, the GoS reserves the right to suspend processing and transporting the GoRSS Oil Entitlement Volumes until such time as the indebtedness is paid. Any suspension of processing and transportation services for the GoRSS shall remain in effect until the GoRSS has remedied the default or until the indebtedness of the GoRSS under this Agreement has been fully satisfied.





6.1.5 If after suspension of the processing and transportation system the GoRSS still failed to pay the amount which fell due and a period of sixty (60) days has elapsed since the suspension of the processing transportation services, the GoS reserves the right to shut down the processing and transportation system until such time as the indebtedness is paid, upon seven (7) working days prior written notice.

6.1.6 The GoS shall have the right to terminate this Agreement, upon seven (7) working days prior written notice, for any one of the following reasons:

a. If the shutdown of the processing and transportation facilities continues for more than sixty (60) days and the GoRSS has failed to remedy the default.

b. If the GoRSS commits a material breach to this Agreement and such breach is not remedied within sixty (60) days from the date of a notice issued by the GoS to the GoRSS to remedy the breach.

6.1.7 The GoS undertakes to the GoRSS that it shall enter into its own agreements with the relevant operating companies with regard to the transfer to these companies of any financial obligations due to them relating to the processing and transportation of the GoRSS Oil Entitlement Volumes in the processing and transportation facilities.

6.1.8 The GoS hereby guarantees that no third party shall charge the GoRSS for any amounts due for processing and transportation services stipulated in this Agreement.

6.1.9 The GoRSS shall indemnify and hold harmless the GoS from and against any liability, loss or damage, including litigation expenses, court costs and attorneys' fees, suffered by the GoS, arising directly or indirectly out of any demand, claim, action, cause of action or suit brought by any person asserting damage to installations or financial loss due to a shutdown of the Processing and Transportation Facilities ordered by the GoS for material breach of this agreement or failure of the GoRSS to pay any amount under this Agreement when it falls due.

6.1.10 The GoS undertakes that no other charges, taxes, imposts or other duties shall be levied on the processing and transportation services for the GoRSS Oil Entitlement Volumes unless expressly provided for in this Agreement.





6.1.11 The GoS confirms that this Agreement prevails over the Act of the RoS entitled "Amendment to the Petroleum Transit and Services Fees Act 2011", and that it shall not enforce the provisions of this Act against the GoRSS.

6.2 Specific rights and undertakings of the GoRSS

6.2.1 In case the processing, transportation and export of the GoRSS Oil Entitlement Volumes has been interrupted or curtailed due to material breach of this Agreement by the GoS, the TFA amount that would otherwise have been due under Article 4 related to the time period of such material breach shall be suspended until the breach is rectified.

6.2.2 In case suspension in accordance with sub-Article 6.2.1 has continued for more than sixty (60) consecutive days, and the GoS has not remedied the material breach within this period, the GoRSS shall thereafter have the right to terminate this Agreement upon seven (7) working days prior written notice.

6.2.3 The GoS shall indemnify and hold harmless the GoRSS from and against any liability, loss or damage, including litigation expenses, court costs and attorneys' fees, suffered by the GoRSS, arising directly or indirectly out of any demand, claim, action, cause of action or suit brought by any person asserting any damage or financial loss arising out of the failure by the GoS to pay or discharge financial obligations on behalf of the GoRSS to operating companies in respect of charges for processing and transportation through facilities in the RoS, or due to a shutdown of the Processing and Transportation Facilities ordered by the GoS in material breach of this Agreement.

6.3 Continuing obligations

6.3.1 Suspension or termination shall not relieve the party in breach from fulfilling any financial payments under this Agreement that have accrued up to the date of termination, including any claims or damages.



7 METERING

7.1 The Parties shall together with the operating companies review and ensure that effective metering facilities necessary to carry through the payment obligations and other provisions of this Agreement are installed in the RSS and the RoS and in operation prior to the resumption of oil production in the RSS.

7.2 The Parties shall together with the operating companies review whether additional or new metering facilities should be installed in order to be compliant with international standards. To the extent that additional metering facilities are required to this effect, the relevant Party shall instruct the relevant operating company to install such facilities. The investment costs for such additional or new metering facilities shall, unless otherwise agreed, be covered by the Party requesting them, and the facilities shall be owned by such Party. The Parties shall agree on the details for the technical implementation of the above.

7.3 The Petroleum Monitoring Committee shall ensure that all metering facilities are regularly tested and calibrated by an independent third party and that proper maintenance and any necessary repairs are carried out.

8 QUALITY ADJUSTMENT PROCEDURES

8.1 The Parties and the operating companies shall, within forty-five (45) days from the signature of this Agreement, review and adopt quality adjustment procedures in accordance with international practice to ensure that appropriate value or volume adjustments are applied to reflect the differences in quality in the crude oil delivered by the users of the GNPOC central processing facility and the GNPOC transportation system into the blended stream in these facilities.

8.2 If the quality adjustment procedures are not adopted within the time limit set forth under sub-Article 8.1, the Petroleum Monitoring Committee shall appoint international experts to assist in developing such procedures within a time limit to be agreed. The procedures that are developed shall be binding upon the Parties.

8.3 Until possible new quality adjustment procedures are adopted, the existing procedures shall apply.



8.4 Each Party shall have access to the results of quality tests of crude oils delivered into the GNPOC central processing facility and the GNPOC transportation system.

8.5 The Petroleum Monitoring Committee shall monitor the application of the quality adjustment procedure provided for in this Article.

9 CROSS BORDER OPERATIONS

9.1 Cross border movement of personnel and equipment

9.1.1 The Parties shall, in co-operation with the operating companies, enter into agreements to facilitate the movement of personnel, equipment and services across the border between the RSS and the RoS, as well as provide security of personnel, in order to enable efficient oil operations within each State.

9.1.2 The Parties shall together with the operating companies establish a Joint Cross Border Cooperation Committee within twenty-one (21) days after the signing of this Agreement with representatives from each Party and from the operating companies.

9.1.3 The Joint Cross Border Cooperation Committee shall ensure the practical implementation of sub-Article 9.1.1.

9.2 Future cross border petroleum reservoirs

9.2.1 In the event that a cross border petroleum reservoir is discovered, the State in which such discovery is identified shall immediately notify the other State in writing.

9.2.2 Upon receipt of such notification, both States shall in good faith discuss the joint appraisal of the discovery. In case it is deemed commercially viable, the two States shall agree on unitization and development of the discovery.

10 MONITORING

10.1 A Petroleum Monitoring Committee shall be established within twenty-one (21) days of the signing of this Agreement. The Petroleum Monitoring Committee shall oversee the implementation of this Agreement, produce regular reports to the Parties including possible recommendations on the improvement of the co-operation in the petroleum sector, ensure the development of any additional required agreements between the Parties and serve as a forum for seeking resolution to concerns and disputes in respect of this Agreement.

10.2 The Petroleum Monitoring Committee shall consist of two representatives appointed by each Party and a chairperson. The chairperson shall be appointed by the African Union Commission after consultation with the Parties. The Chairperson shall not be an individual who has previously worked with or for either of the Parties.

10.3 Decisions of the Petroleum Monitoring Committee shall be by consensus. In the event that the Committee cannot reach consensus, the issue in question shall be referred to the ministers of petroleum of the two States.

10.4 The Petroleum Monitoring Committee shall establish two subcommittees:

a. A technical committee with capacity to monitor operational aspects relevant to petroleum operations in one State which affect the other State.

b. A financial committee with capacity to review the financial issues between the Parties, including the monthly and yearly reports on these issues prepared by the operating companies and by the governments.

10.5 The Petroleum Monitoring Committee may establish any other subcommittees as it deems necessary to carry out its mandate.

10.6 The Parties shall share equally the costs related to the work of the Petroleum Monitoring Committee, with exception of the costs of their own representatives.

10.7 The Petroleum Monitoring Committee shall quarterly, or as often as it deems necessary, review and verify the correctness of the reported exports of the GoRSS Oil Entitlement Volumes from the operating companies and the corresponding invoices prepared by the GoS. To the extent that any incorrect invoicing is identified, this shall be corrected by adjusting the immediate subsequent invoice(s).

11 REPRESENTATIVES

11.1 The GoRSS representatives at metering stations and facilities in the RoS

11.1.1 The GoRSS shall have the right to have two competent representatives at the GNPOC central processing facility and the Petrodar central processing facility, respectively, to monitor the handling of the GoRSS Oil Entitlement Volumes. The representatives shall have full access to the facilities and to all documents relevant for the processing and export of the GoRSS Oil Entitlement Volumes.

11.1.2 The GoRSS shall have the right to have two competent representatives at the marine terminals in Port Sudan to monitor the proper handling of the GoRSS Oil Entitlement Volumes. The representatives shall have full access to the facilities and to all documents relevant for the storage and loading of the GoRSS Oil Entitlement Volumes.

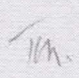
11.1.3 The GoRSS shall have the right to have two competent representatives at each of the pumping stations in the RoS of the GNPOC Transportation System and of the Petrodar Transportation System to monitor the proper handling of GoRSS Oil Entitlement Volumes. The representatives shall have full access to the facilities and to all documents relevant for the transportation of the GoRSS Oil Entitlement Volumes.

11.1.4 The GoRSS shall have the right to have two competent representatives at any metering station in the RoS that is relevant to oil volumes being processed in or transported through the RoS. The representatives shall have full access to the facilities and to all documents relevant for the transportation of the GoRSS Oil Entitlement Volumes.

11.1.5 The appointment of the representatives provided for in this Article is subject to approval by the GoS.

11.2 The GoS representatives at metering stations and facilities in the RSS

11.2.1 The GoS shall have the right to have two competent representatives at any metering station and facility in the RSS that is relevant to oil volumes being processed in or transported through the RoS. With respect to the Petrodar facilities, such representatives shall have access to the field processing facility at Palogue and to relevant metering stations; and with respect to GNPOC, they shall have access to the field processing facilities



and metering stations in the RSS. The representatives shall have full access to the facilities and to all documents relevant for the transportation of the GoRSS Oil Entitlement Volumes.

11.2.2 The appointment of the representatives provided for in this Article is subject to approval by the GoRSS.

12 MUTUAL FORGIVENESS OF CLAIMS OF OIL RELATED ARREARS AND OTHER CLAIMS

12.1 Each Party agrees to unconditionally and irrevocably cancel and forgive any claims of oil related arrears and other oil related financial claims outstanding to the other Party up to the date of this Agreement, including the claims of arrears and other financial claims filed by each Party with the African Union High Level Implementation Panel on Sudan in February, 2012. This forgiveness shall not include proceeds of oil related to the shipment of the Ratna Shradha, which are currently held in the London High Court and oil onboard the vessel ETC ISIS.

12.2 To that end, each Party acknowledges that there shall be no further liability owed to the other Party in respect of such arrears or other financial claims.

12.3 The Parties agree that the provisions of sub-Article 12.1 shall not serve as a bar to any private claimants and the Parties agree to safeguard the rights of private claimants and ensure that they have the right of access to the courts, administrative tribunals and agencies of each State for the purpose of realizing the protection of their rights.

12.4 The Parties agree to take such action as may be necessary, including the establishment of joint committees or any other workable mechanisms, to assist and facilitate the pursuance of claims by citizens or other legal persons of either State, subject to the provisions of the applicable laws in each State.

13 OIL ON OIL TANKER AND MONIES WITHHELD

13.1 The GoS shall forthwith sell the GoRSS cargo of crude oil in the ETC ISIS vessel and transfer all proceeds to the GoRSS.

13.2 The GoS shall direct funds deposited into the High Court in London related to the GoRSS Oil Entitlement Volumes originally discharged to the vessel Ratna Shradha to be released to the GoRSS.

13.3 The GoRSS shall not bring any other claims related to the prior confiscation and diversion of GoRSS Oil Entitlement Volumes, including for the GoRSS Oil Entitlement Volumes previously diverted to the refineries in the RoS, maintained in domestic reserves or otherwise sold.

14 SUDAPET

14.1 As the Parties at the time of signature of this Agreement disagree and reserve their positions with regard to the consequences of the secession of the RSS on Sudapet's participating interests in exploration and production sharing agreements with contract areas located in the RSS, they shall discuss the matter within a period of two (2) months from the signature of this Agreement with the aim to reach an agreement.

15 RESUMPTION OF OIL PRODUCTION, PROCESSING AND TRANSPORTATION

15.1 The GoRSS shall take all necessary measures to resume the production of oil from all fields in the territory of the RSS, and shall within fourteen (14) days of the signature of this Agreement issue an instruction to the oil companies operating in the RSS to re-establish the oil production in the Blocks 1, 2 and 4, and Block 5A, and the Blocks 3 and 7, and transportation through the Petrodar and GNPOC transportation systems. Resumption of production shall take place as soon as technically feasible.

15.2 The GoS shall take all necessary measures to resume the processing and transportation in the RoS of oil produced in the territory of the RSS when resumed, and shall within fourteen (14) days of the signature of this Agreement issue an instruction to the oil companies operating in the RoS to re-establish both the GNPOC and Petrodar processing facilities and the transportation systems to receive, process and transport such oil. Resumption of the processing and transportation shall take place as soon as technically feasible.





16 FORCE MAJEURE

16.1 Any failure by the Parties in the execution of any of the obligations under this Agreement that is due to a Force Majeure event shall not be considered a breach of the obligation. The Party which cannot fulfil its obligations due to a Force Majeure event shall notify the other thereof and of the details of the Force Majeure event.

16.2 The obligations of the Parties under this Agreement shall be suspended during the time of Force Majeure and the necessary time period thereafter for rectifying any damages caused by the Force Majeure event.

16.3 The Parties shall agree upon the content of a Force Majeure event in the agreements to be developed in accordance with sub-Article 3.3.

17 DATA

17.1 All data, documents and information (including but not limited to geological cores and samples) relevant to the contract areas and petroleum operations in the RSS and in the possession or control of the GoS shall be transferred to the GoRSS and shall be the property of the GoRSS within six (6) months upon the signing of this Agreement unless otherwise agreed.

17.2 The Parties acknowledge that the confidentiality undertakings by the oil companies with the GoS are deemed to have ceased with respect to the contract areas and petroleum operations in RSS at the time of secession.

18 TRANSPARENCY

18.1 The Parties undertake to maintain full mutual transparency of all information relevant to the petroleum activities within the State of one Party that is of relevance for or affects the petroleum activities within the State of the other Party.



19 AUDITS

19.1 The processing and transportation agreements to be developed by the Parties in sub-Article 3.3 above shall provide for audit rights consistent with this Article.

19.2 The agreements referred to in sub-Article 19.1 shall include provisions which establish: (1) a right to the GoRSS to appoint an independent auditor to carry out audits of the books, accounts and records of the operating companies; (2) the confidentiality of the audit process; (3) a process for resolving any discrepancies arising out of such audits; and (4) that expenses in connection with such audits shall be borne by the GoRSS.

20 DETAILED AGREEMENTS AND PROCEDURES

20.1 The Parties shall cooperate and assign the necessary technical and legal personnel in order to develop additional agreements and procedures required for the implementation of this Agreement in an efficient manner.

21 OTHER AGREEMENTS

21.1 The Parties may agree on the purchase by the GoS of any GoRSS Oil Entitlement Volumes at terms to be agreed.

21.2 The Parties may agree on the purchase by the GoRSS of refined products from the GoS at terms to be agreed.

21.3 The Parties may agree on the refining of the GoRSS Oil Entitlement Volumes in the refineries in the RoS at terms to be agreed.

22 TERM

22.1 This Agreement shall remain in force for a period of three (3) years and six (6) months as from the date when the first GoRSS Oil Entitlement Volumes have been redelivered and lifted at the marine terminal and a bill of lading has been issued.





23 EXPIRY

23.1 The expiry of this Agreement shall not relieve either Party from any outstanding obligations accrued prior to the date of expiry.

Done in Addis Ababa, this 27th Day of September, 2012:

....
H.E. Idriss Abdel Gadir
On behalf of the Republic of the Sudan

....
H.E. Pagan Amum Okiech
On behalf of the Republic of South Sudan

Witnessed by:

....
H.E. Thabo Mvuyelwa Mbeki
Chairperson, African Union High Level Implementation Panel
On behalf of the AUHIP

Page 21/21